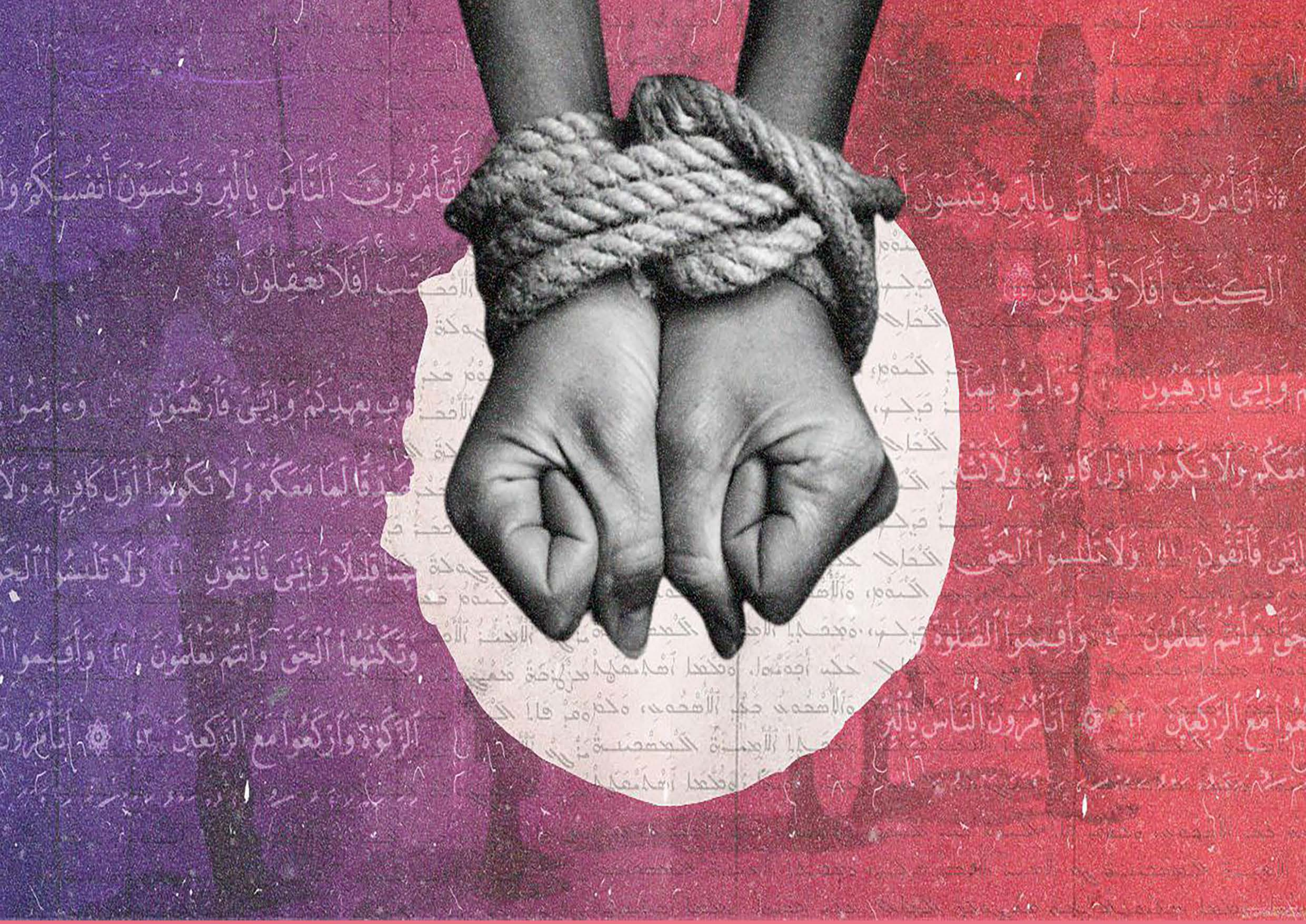


العبودية

حسين علي الشرع

العبودية

حسين علي الشرع

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأوّل:

تمهيد:

- العبوديَّةُ والقهرُ موضوعٌ طويلٌ وعميقٌ، كان ولا زال نظاماً منظماً ومتطوراً، مارَسَتْهُ دولٌ ضدَّ شعوبٍ أخرى، وكانت نتيجة من نتائج الكشوفات الجغرافية التي قامت منذ أكثر من ألف سنة، حيث نجح المغامرون والشطار والمقامرون من اكتشاف بلادٍ وشعوبٍ لازالت تعيش على الفطرة في مجاهل معزولة، وغير متّصلة.

وكان أبرز أشكال العبوديّة: أن تلجأ هذه الفئات المقامرة في اصطياد ملايين الناس من إفريقيا، وأخذهم عنوةً للعمل في بلادٍ جديدةٍ بحاجة لمن يعمل بها، ويُحدث النَّقلات الهامّة في تطوّرها. وكان هؤلاء يُساقون بعد اصطيادهم للعمل في المزارع كخدمٍ وعبيدٍ – لا حقوق لهم –، ويتعرّضون للضّرب والقتل والعسف، وآخرين أيضاً كعبيدٍ للخدمة في المنازل، وفي خدمة الأسياد من أصحاب البشرة البيضاء – أيضاً لا حقوق لهم –، واستمر ذلك ليس في الولايات المتّحدة فحسب، ولكن في الدول الاستعمارية الأولى (البرتغال، وإسبانيا، وبريطانيا العظمى، وفي فرنسا وغيرها). وقد شكَّل هذا نهجاً اقتدت به دول أخرى أصغر.

- وحالة العبودية هذه مُوْرِسَتْ بشكلٍ تمييزيٍّ بين البشر حسب: اللون والعرق، فَلِلسُّودِ أماكن مخصَّصة للسكن، وفي حافلات النقل، وفي المطاعم، وفي الأماكن الأخرى، وفي الشوارع: لا يجوز أن يدخلوا إلى الأماكن المخصّصة لأصحاب البشرة البيضاء، علماً أنَّ الإنتاج والعمل يقع على عاتق هؤلاء العبيد.

– وظهرت العبوديّةُ في أُمَمٍ كثيرةٍ بمعناها الواسع في الجزيرة العربية عند العرب، فكان لسادة قريش عبيدهم، ولكلِّ قبيلةٍ عبيدها، وهؤلاء قد يكون استعبادهم قاسيًا، أو يكون لطيفًا بحسب من يستعبدهم، لكنّهم في النهاية عبيد.

– وكان للعبيد أسواقًا للنّخاسة يُباع فيها العبد ويُشترى كسلعةٍ جاهزةٍ للبيع. فلو أراد السيّد أن يبيع عَبِيْدَهُ: يذهب بهم للسوق فيبيعهم ويقبض ثمنهم، وكانت أسواق المدن الأمريكية مجالاً خصبًا لذلك، فللمهنة رجالها وسماسرتها. وأصبح تجّار العبيد من الأغنياء، حيث كانت هذه تجارة رابحة، فالاتّجار بالبشر استمرّ ولازال ولكن بأشكال أخرى.

ولعلّنا نستطيع القول أنّ سكّان البلاد الأصليّة في أمريكا الشمالية، ازدادت الوحشيّة ضدّهم: بالقتل والتّنكيل، وحشرهم في خليج المكسيك – وبلا أيّ حقوق أو مزايا –، وهذا أيضًا نوعٌ من العبوديّة المُفرطة القاتلة، وكذا الأمر في أستراليا.

– وقد تقادمت البشريَّة على هذا السّلوك الإجراميّ في استعباد النّاس، ولم يقتصر ذلك على اللون الأسود لبني البشر. بل تمّ استرقاق شعوب من اللون: الأسود، والأصفر، والحنطيّ، والأبيض؛ من خلال دورة المراحل المتطوّرة من الاستعمار واحتلال البلدان، واسترقاق شعوبها، وجعلها في خدمة المحتلّ. والأمثلة كثيرة في شبه القارّة الهنديّة المستعمَرة من قِبَلِ بريطانيا، وفي مصر والسّودان وإندونيسيا المستعمرة من قِبَلِ هولندا، ومعظم القارّة الإفريقية المستعمَرة من قِبَلِ شركات يُديرها رجال دولةٍ مثل: بلجيكا، وإيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا.

فرأينا أنّ السّاحل الغربي لإفريقيا مستعمرة فرنسية وإنجليزية، والسّاحل الشرقي مستعمرة لكلٍّ من: بريطانيا وإيطاليا وغيرهما، ووسط إفريقيا: لبلجيكا وغيرها.

- وقد نشأ دولتان عنصريّتان يحكمهما البيض في روديسيا[1]، وجنوب إفريقيا لفترات طويلة.

(إيان سميث في روديسيا، والحكومة العنصريّة في جنوب إفريقيا)، اللّتان عَمِلَتَا على تبنّي سياسة التّمييز العنصريّ بين أهل البلاد واستعبادهم، وبين رجال المقامرات والشركات القادمة من وراء البحار من العِرق الأبيض.

وَنَذْكُرُ بشيء من العجالة الشركات التي أسّسها الاستعماريون لنهب خيرات وموارد البلاد المحتلّة، مثل: شركة الهند الشرقيّة وتجارة التّوابل، وشركة المطّاط واستخراجه في إندونيسيا، وشركة إنتاج الكاكاو في غرب القارّة الإفريقية، وشركات إنتاج النّحاس والقصدير من وسط إفريقيا بواسطة الشركات البلجيكية والدّور المعروف (أوبنهايمر) الذي كان ولا زالت شركاته قائمة في إفريقيا لإنتاج النّحاس والقصدير واليورانيوم، وشركات استثمار البترول في العالم: وهي شركات تُسمَّى الأخوات السّبع (seven majors)، خمس شركات أمريكية، وواحدة بريطانية، وأخرى فرنسية. وهذه الشركات العملاقة حصلت على عقود امتياز لاستثمار كافّة الأراضي داخل إيران من قِبَلِ الشركة البريطانية (في مسجد سليمان ١٩٠٨م)، والعراق، والمملكة العربية السعودية (١٩١٩م)، والكويت (١٩٢٥م)، والإمارات المتصالحة التي ظهرت أخيراً الإمارات العربية المتّحدة، وقطر، وعمان، والبحرين في الحرب العالمية الثانية،

(١) التي أصبح اسمها (زيمبابوي) فيما بعد.

وهو ما أُطلق عليه (الامتيازات التّقليديّة)[1]، وكيف تمّ تصميم الإنتاج والأسعار وفق معادلات وهميّة، خاصّة في الحرب العالمية الأولى والثانية؛ لخدمة الجيوش المتحاربة، وضياع حق الدول المنتجة في محاسبة هذه الشركات، وعدم قدرتها على الحصول على حقوقها الطبيعية.

- وتعرّض العمّال المحلّيّين للتّهميش، وبناء المدن المُرفَّهة للخبراء والعاملين الأجانب في هذه البلاد، وحرمان أهلها من الحصول على العائدات المُجزِية. بل ساهمت هذه الشركات في التدخل ضدّ - حركة تحرير إيران - بقيادة الدكتور (محمد مصدق) في إيران؛ لتحقيق استقلالها، وضرب الاقتصاد الإيراني عن طريق الحصار الشّامل وخاصّة للنّفط.

- تمّ تكليف الجنرال (محمد زاهدي) رئيس أركان الجيش الإيراني؛ لتصفية الثورة، وإدخال الشركات الأمريكية الخمس إلى (كونستيرم) الذي يستثمر النّفط الإيراني بعد أن كانت شركة (رويال داتش شل) البريطانية الهولندية - هي المالكة للامتيازات التّقليديّة في العام (١٩٥٤م). ومن الملفت للانتباه أنّ هذه الامتياز الجديد (للكونستيرم) للشركات السّبع: لمدّة (٢٥) عاماً في شباط من (١٩٥٤م - ١٩٧٩م): وهو تاريخ قيام ثورة الخميني بالضّبط وهذا الشيء لا يمكن أن يكون مصادفة!؟

- وفي العراق أيضاً فقد حصلت شركة (I.P.C) على الامتياز للتّنقيب في كل أراض العراق منذ العشرينيات، وظلّ هذا قائماً إلى العام (١٩٦٠م)، حيث نجح وزير النّفط العراقي (د. محمد سلمان حسن) في زمن حكم (عبد الكريم قاسم) في إصدار القانون رقم / ٨٠/ : الذي قلّص من سلطة الامتيازات

---

(١) عقود الامتيازات التقليدية كانت لمدة تتراوح بين ستين سنة وتسعين سنة ولكافة الأراضي والمياه الإقليمية.

التّقليديّة لهذه الشركة، وحدّدها بالمناطق المستخرج النّفط منها فعلاً، وحرّر باقي أراضي العراق من الامتيازات السّابقة التّقليديّة.

- وفي السعودية ظلَّ نطاق الامتيازات التَّقليديَّة لشركة (أرامكو) وهي ثلاث شركات أمريكية عملاقة قائمة إلى العام (١٩٥٠م)، حينما نجحت السعودية في الحصول على نسبة من الأرباح؛ ولكن على طريقة هذه الشركات في المحاسبة، وتدرّج الملكيَّة للدولة السعودية من (١٥) ٪ إلى (٢٠) ٪ إلى (٣٠) ٪، ولم تستكمل ملكيّة (أرامكو) إلا في نهاية الثمانينات من القرن الماضي. والشركات المكوِّنة لأرامكو هي: (ستاندر أويل أوف كاليفورنيا - وموبيل أويل - ونيوجرسي).

- ولعلَّنا نمرُّ بشكلٍ سريعٍ كيف نجح؟ الوزير السعودي المرحوم (عبد الله الطّريقي) مع وزراء: العراق، وإيران، والكويت، وفنزويلا.. في تأسيس منظّمة الدول المنتجة والمصدّرة للبترول في عام (١٩٦٠م) في مؤتمر بغداد، وسمِّيت (الأوبك (OPEC)، ولكن الشركات لم تعترف بهذه المنظّمة، ولم تجلس معها في مفاوضات إلّا في عام (١٩٧٢م) بموجب اتِّفاقيَّتي (طهران، وطرابلس اللّيبية)، وقبلت بزيادة سعر البرميل بنحو (٢) سنت فقط.

- لكنَّ حرب (١٩٧٣م) التي خاضتها (مصر، وسوريا)، ومنع تصدير البترول للدول الدّاعمة لإسرائيل (الولايات المتّحدة الأمريكية، وهولندا) من قِبَلِ الملك فيصل - رحمه الله - قفزت الأسعار إلى أسعار خيالية في حينها: إذ كانت الأسعار في (رأس تنورة) على الخليج العربي / ١,٥ / دولار، لكل برميل.. إلى / ١١,٥ / دولار، لكل برميل. وعلى ساحل البحر المتوسّط إلى / ١٢,٥ / دولار، لكل برميل. على أنّه

بعد عشر سنوات نجحت وكالة الطّاقة الدّولية (١٩٧٤م) وسحبت البساط من تحت أقدام الدّول المنتجة – وهذا يحتاج إلى حديث آخر – (يمكن الرجوع إلى كتابي " الأوابك " التّحدّي المستمر والتّحوّلات الكبرى ١٩٨٧م). الصادر عن دار طلاس للنشر والتّرجمة (دمشق).

لكن.. السؤال ما علاقة ذلك بالعبوديّة؟

نعم. العلاقة وثيقة.. هنا بدأت عبوديّة شعوب بأكملها في: آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللّاتينيّة، وهي عبوديّة اقتصاديّة، وسياسيّة، واجتماعيّة لهذه الشعوب، وأراضيها (منتجة لمعظم الموادّ الخام) – كما ذكرنا – وهي مُستَثمَرَة من قِبَلِ شركات الدّول الرّأسماليّة، وخاضعة لها، وتتصرّف بها.

ومن هنا جاءت (قوانين تقسيم العمل الدّوليّة) بلدان: سمّوها العالم الثالث – مصدّرة فقط للموادّ الأوّليّة – عن طريق شركات الدّول الرّأسماليّة، ومستهلكة لما تُصنّعه وتنتجه هذه الدّول: بمعنى أنّ القطن الهندي والمصري، والتّوابل، والمطّاط، والكاكاو، والمواد الأحفوريّة، وما تنتجه مناجم الحديد، والنّحاس، والقصدير، والبوتاسيوم، وغير ذلك كثير.. يُستخرَج ويُصدّر كموادّ خام؛ ليُصنّع في الدّول الغربية، والفرق كبير في السعر بين المصنع وبين الموادّ الخام. وهكذا.. استعبدت الدّول الرّأسماليّة، وأقامت إمبراطوريّاتها الصّناعيّة والماليّة على حساب الدّول الفقيرة المُستعمَرة: حيث البطالة، ونقص التّعليم، ونقص الخدمات، والتّحكّم بسبب الاستعمار والشركات؛ وهذا هو سبب الفجوة الحضاريّة في التّقدّم العلمي بين الدّول الصّناعية التي أحدثت تحوُّلات هامّة في مدارج العلم، والبحوث العلمية، والاختراعات.

- وبقيّت الدّول المنتجة للموادّ الخام على حالها: رهينة لهذه الدّول، برغم الحصول على الاستقلال، ورفع الأعلام الوطنيّة، وبناء الهياكل للدّول التي تحاكي الدّول المتقدّمة - شكلاً لا مضمونًا - وترسيخ أشخاص من الذين تختارهم هذه الدّول وأجهزتها وشركاتها؛ لتحكم وتكون تابعة لها على طول الخطّ.

- إذاً هذه العبوديّة* المطلقة، ولا وصف لها غير ذلك، والنّتائج تُعطينا الدَّليل.

- وقد أنتجت هذه السنوات الطِّوال: العائلات التي تحكَّمت بالاقتصاد العالمي، حينما تحوّلت الشركات العابرة للقارّات بديلاً للاستعمار والاحتلال.

ولعلّنا نذكر عائلة (روتشيلد) و (روكفلر) و (أوبنهايمر)، وغيرها الكثير.. الذين تحوّلوا من تكوين الإمبراطوريّات الصّناعية والزّراعية والمنجميّة إلى الإمبراطوريات الماليّة.

وهذا التّحوّل الكبير قد ساعد في قيام البيوتات الماليّة الضّخمة، والبنوك والمصارف التي تُهيمن على الاقتصاد العالمي، وتتحكّم بأسعار الصّرف، وتحديد كمّيّات الذّهب وأسعاره، وأسعار المعادن، وأسعار المنتجات الصّناعية، والعُدَدِ، والأدوات، وأسعار السّلع الصّناعية كي تخدم مصالحهم؛ لأنَّ دُوَلهم وشركاتهم شيء واحد، وذو اتّجاه واحد: وهو استمرار للنّهب، والعبوديّة، ولكن.. بألوان، وأشكال متطوّرة، وتشكيل المرحلة الأعلى للإمبرياليّة.

- إنّ عملية البحث في العبوديّة موضوع طويل، وعريض، وذو شجون، والإحاطة به يحتاج إلى متَّسعٍ من الوقت والزَّمن؛ لأنَّ تفاصيله كثيرة، ومؤلمة.

---

* يمكن الرجوع إلى كتاب الرّئيس (كوامي نكروما) رئيس غانا الأسبق (الاستعمار أعلى مراحل الإمبريالية) القاهرة (١٩٦٤م).

- لقد جاع العالم الثالث من أجل أن يُطعم العالم الأوّل حسب التّصنيفات (لقوانين تقسيم العمل الدّولي)، وتخلّف في العلم، وفي التّحديث، وزاد العالم الأوّل تقدُّمًا وإنجازاً. وتحقّقت الرّفاهية لشعوب العالم الأوّل، وبنى أنظمة تقوم على العقد الاجتماعي، وحرّية تشكيل الهياكل السّياسيّة، وسلّط على الدّول النّامية في معظمها قوىً مرتبطة به؛ لديمومة النهب والاستعمار والاستعباد بطرقٍ أخرى أكثر وحشيّة من الاستعمار بالجيوش، واستقطب العلماء والباحثين، ووطّنهم في دُوَلِهِ، وحرم بلدانهم الأصيلة منهم.

الفصل الثاني:

العبوديّة في البلاد العربية

- العبوديّة متأصِّلة عند العرب، ولكن؟ بشكل فردي منذ الجاهلية وحتى في مرحلة الإسلام. فكل زعيم قبيلة ووجيهًا: له عَبِيده الذين يخدمونه بلا أجرٍ سوى أن يأكلوا، ويلبسوا، ويعيشوا، ويتزوّجوا - من بعضهم - ولا يجوز للعبيد أن يتزوّجوا من ساداتهم. وكانت تجارة العبيد قائمة بين من يشتري ومن يبيع، ولها أسواقها، وخاصّة في شمال إفريقيا، والجزيرة العربية، واليمن، وعند عرب الشّمال. وهؤلاء العبيد يقومون بأعمال السُّخرة لخدمة أسيادهم.

- وأشار (ابن بطّوطة) إلى صفقات لبيع النّساء كعبيدات في عام (١٣٥٣م) في أسواق بالقرب من (تمبكتو) في مالي، فتبيّن أنّها دمشقيّة، وتتحدّث العربية بطلاقة.

- وأشار (المقريزي) إلى ذلك في بيع فتيات ذوات البشرة الفاتحة في مواسم الحج.

- وأشار (إبراهيم بابا) إلى أنّ هناك أربعة طرق رئيسيّة للعبوديّة في العالم العربي، من شرق إفريقيا إلى غربها، ومن السودان ومن طرابلس الليبية إلى السودان الوسطى، ومن مصر للشرق الأوسط.

- وتُشير الأرقام المتوفّرة للعبوديّة في بعض الدّول العربية، كما يلي [١]: (وهي أرقام ليست دقيقة).

(١) خريطة توضّح أرقام العبوديّة في الدّول العربية لعام (٢٠١٩م) صحيفة العرب.

الأردن	٤٢,٩ ألفًا
لبنان	٢٩ ألفًا
مصر	٥٢٣ ألفًا
ليبيا	٧٠,٩ ألفًا
السودان	٤٥٤,٧ ألفًا
سوريا	٢٥٧ ألفًا
مجلس التعاون الخليجي	٩٧,٥ ألفًا

تونس	٨٥ ألفًا
الجزائر	٢٤٨ ألفًا
المغرب	٢٢٠ ألفًا
موريتانيا	٤٣ ألفًا
العراق	٥٢٣ ألفًا
السعودية	٩١,١ ألفًا

- ولا توجد قبيلة عربية أو عشيرة إلّا ولها عبيدها، وهم يتوارثون هؤلاء العبيد أبـًا عن جد. ولكن قضيّة البيع والشراء لم تعد موجودة، حيث أنّ هؤلاء العبيد في معظمهم منهم استقلّ وتحرّر وبنى عائلة مستقلّة وبحماية شيوخ القبائل، وقد كانت العبوديّة عند القبائل العربية ليست بالمفهوم الدّارج بالاضطّهاد والعنف، ولكن هؤلاء كانوا يعيشون كما يعيش بقيّة أفراد القبيلة في المأكل والملبس، ومهمَّتهم الأساسيَّة: خدمة الشيخ، وتأمين متطلَّباته وحمايته.

- ومع التّوسُّع والانفتاح مع النّصف الأوّل والثّاني من القرن العشرين: فقد بدأت أجيال من العبيد يتعلَّمون في المدارس والجامعات، ويؤسِّسون الشركات، وبرز منهم رجال أعمال، وموظَّفين كبار في الدّولة، وزالت صفة العبوديَّة عنهم، ولم تعد معياراً، حيث اكتسبوا جنسيَّة البلاد التي عاشوا فيها.

- وفي السعودية فقد أصدر (الملك فيصل) أمراً ملكيّـًا بتحرير العبيد، واعتبارهم مواطنين في الدّولة مع بداية الستّينات.

- ومع الدّول الحديثة فقد تراجع دور مشايخ العشائر، وانتظم النّاس في مجتمعات أوسع؛ بفضل التّعليم، ووسائل المواصلات والتّنقّل من وإلى.. وذابت هذه الصّفة الذّميمة بحق الإنسان.

- وقد أعطى الإسلام المثل الأعلى إذ قال الرسول صلى الله عليه وسلّم: " لا فضل لعربي على أعجمي، ولا أبيض على أسود إلّا بالتّقوى ".

- وكان صحابة رسول الله: أوّل من حرَّر العبيد واشتروهم من طغاة قريش لتحريرهم، والمثال كان:(بلال بن رباح) عبداً في الجاهلية، فأصبح صحابيّاً في الإسلام، وأعزَّه الله: في أنّه كان مؤذِّن مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

- وفي العصر الحديث منذ النّصف الثاني من القرن العشرين، والألفية الثالثة: ظهرت حقوق الإنسان، والمواثيق التي تُحرِّم الاستعباد والعبوديَّة، وفي خطبة رسول الله في حجَّة الوداع الكثير ممَّا يُشار إليه قبل ذلك بقرون.

الفصل الثالث:

المؤشّرات الدّالّة على العبوديّة والاستعباد

– مع بداية الفورة النّفطيّة.. وارتفاع أسعار النّفط، وزيادة الدّخل للدّول النّفطيّة العربية، وانتعاش دُخُول الدّولة وأفرادها: توجَّه المجتمع في معظمه نحو استقدام العمّالة العربية والأجنبية للعمل في المشاريع والمؤسّسات، وخَدَمٍ للمنازل، وهذه الأخيرة اتّضح أنّها نوع من العبوديّة المُقنّعة بأجر، وتعرِّض الكثير من العاملين والعاملات في هذه المهنة، سواء الخادمات في المنازل أو السّائقين إلى تكرار العبوديّة، وأكل حقوقهم، وحرمانهم من ممارسة حقوقهم في: الإجازة، والتّسوّق، والحرّية في ارتياد الأماكن العامّة. وتمّ التّضييق عليهم، وخاصّة النّساء اللّواتي قد تعرَّض بعضهنّ للتَّحرُّش والاغتصاب، وأكل ما يترتّب لهنَّ من رواتب بموجب العقد. – وقد طفى إلى السّطح مشاكل يندى لها جبين الإنسانية في الغلظة في التّعامل، والاحتقار، والبيع للغير عن طريق التّنازل بدون رغبة الخادمة، وهذا شاع في كلِّ الدّول العربية عند العائلات مُحدَثة النّعمة، وميسوري الحال، في: لبنان، ومصر، وسوريا، والمغرب، والجزائر، والعراق، وتونس، لاسيّما دول الخليج. وبرغم كلِّ القوانين والاتّفاقيّات فقد تمّ الضّرب بكلِّ ذلك عَرْضَ الحائط، وانصبّ الإذلال على المزيد من هؤلاء القادمات من جنوب شرق آسيا، وبنغلادش، ومن إثيوبيا، وغينيا، وغانا. وحتى العمَّال العرب الذين ورَّطهم كُفَلاؤهم الخليجيُّون في السعودية أيضـًا المستوردين لهم بعد دفع مبالغ لهؤلاء الكفلاء، إذ تتمُّ التّجارة بهم عن طريق استقدامهم بعد دفع مبالغ؛ بحجَّة أنَّ المواطن هذا لديه شركة،

ولكنّه ما أنْ يدفعْ ويستقدمْ: يتمُّ حجز جواز سفره، وتركه يبحث عن عمل مما يُعرِّضه للتّوقيف والمخالفة والتّرحيل، وأكل حقوقه؛ لأنّ الكفيل أصلاً ليس لديه عمل ولا شركة.

- إنّ العمالة في دول النّفط، وإن كانت قد حقَّقت أجوراً ومداخيل للملايين من الباحثين عن عمل خارج أوطانهم، إلّا أنَّ الكثير منهم تعرّض للإذلال وأكل حقوقه، وعدم احترام آدميَّته كإنسان.

فقد رأينا كيف يتمّ احتقار المدرّس من قِبَلِ الطلّاب الذين يدرِّسهم - ولا أُعمِّم - وفي الأسواق حيث يتمُّ الاعتداء اللّفظيّ على العمالة، بدون مراعاةٍ لإنسانيَّتهم، وأنّهم بشر، لهم مشاعر، وأنّ البحث عن العمل ليس عيباً، ولا منَّةً من أحد، ولكن الأوضاع الاقتصادية السَّيِّئة في بلادهم، وارتفاع مؤشِّرات البطالة، وتدنِّي الأجور، وارتفاع تكاليف المعيشة؛ كلّها عوامل اضطرَّت الكثيرين للبحث عن العمل في دول أخرى، والهدف هو تحسين ظروفهم المعاشيَّة، والصَّرف على عائلاتهم، والبحث عن المسكن، والمأكل، وتعليم الأولاد والبنات، وهذه الأسباب كلّها جعلت القسم الأعظم من هؤلاء يتحمَّلون هذا الذي تمَّت الإشارة إليه.

- على أنَّ هذا إنْ دَلَّ على شيء، إنَّما يدلُّ على تخلُّف المجتمعات الجديدة المحتاجة لهذه العمالة، وعدم توعيتها وإحساسها؛ بأنَّ الإنسان أغلى ما يملكه هو كرامته، ويعمل من أجل تعزيز هذه الكرامة، وليس من أجل استباحتها من قِبَلِ أُناس لا يعرفون، بل لا يدركون أنَّ الاغتراب بحثاً عن العمل ليس عيباً ولا منقَصةً.

ففي بعض هذه الدُّول كان آباؤهم وأجدادهم في الدُّول المُستقطبة للعمالة، كانوا أيضاً يعملون في: الهند، ومصر، والشَّام، ودول بعيدة. ولعلَّنا نذكر أنَّ أهل الخليج لهم ارتباطٌ قويٌّ بِدُوَلٍ: كالهند، وباكستان،

وجنوب شرق آسيا، ومصر. ففي مصر مثلاً: كان يوجد نحو / ٣/ ملايين إنسان قادم إليها للعمل والدِّراسة في الخمسينات والستّينات، ولم تُمارس معهم (مصر) مثل ما يمارسونه مع العمالة المصريّة الحاليّة، وكذلك الهند، وباكستان، وبلاد الشَّام... الخ.

الظَّاهرة الجديدة للعبوديَّة مع ظهور بعض التَّنظيمات الجهاديَّة المُتطرِّفة:

- لعلَّ الإنسان في القرن الحادي والعشرين، يقفُ مشدوهـًا أمام المُمارسات اللّا أخلاقيّة التي مارسها تنظيم الدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشَّام، ضدَّ النِّساء خاصَّة، في تطوُّرٍ سلبيٍّ غير معقولٍ لما استند عليه هؤلاء، وعودة ظاهرة الرِّقِّ والعبوديَّة، والبيع والشِّراء للفتيات الأيزيديَّات في العراق، في صورةٍ لا تتَّفق مع ما يُطلقونه من شعاراتٍ إسلاميَّةٍ، والعودة لتطبيق نهج السَّلف الصَّالح.

- وأنَّ المُمارسة غير المقبولة في اضطهاد، واغتصاب هذه الفتيات، وإشباع رغباتهم الجنسيَّة، وبيعها، وتنقُّلها من شخص لآخر دون احترام للشَّريعة الإسلاميَّة التي ينادون بتطبيقها، ودون احترامٍ لإنسانيَّة الإنسان، وأنَّ المسلمين لم يتعاملوا طوال تاريخهم في الفتوحات الإسلاميَّة للبلاد غير المسلمة، ورُبَّما كافرة مع هذا النَّهج، وأنَّ تقديم السُّلوك الحسن والتَّسامح: هو من أدخل الأقوام الأجنبيَّة الأعجميَّة للإسلام.

- والظَّاهرة الواضحة هنا (شعب إندونيسيا المسلم) الذي لم تصل إليه الفتوحات، ولا السُّيوف، ولا الجيوش؛ وإنَّما نفرٌ من التُّجَّار الحضارمة عبر سلوكهم وأمانتهم، تحوَّلت هذه البلاد من وثنيَّة إلى مُسلمة،

وهي من أكبر الدُّول الإسلاميَّة تعداداً. على أنَّ هؤلاء الطَّارئين على المنطقة وعلى الإسلام، قد سمحوا للأعداء أن يُشيروا إلى قضيَّة الاستعباد للفتيات الأيزيديَّات بشيءٍ من الدِّعاية ضدَّ الإسلام.

- لقد جهلوا وطَغَت عليهم شهوة الجنس والانتقام على كلِّ ما كانوا يتقوَّلون به. وهذه العبوديَّة وصمةٌ نحتاج إلى زمنٍ لإزالتها والتَّكفير عنها.

الفرق بين العبوديَّة والاستعباد:

- العبوديَّة قد تكون في الشَّكل والمضمون حالة فرديَّة، إمَّا مُتوارثة وحاجة تطلَّبتها مراحل من التَّاريخ؛ بحثًا عمَّن يقوم بالخدمة والعمل بالسُّخرة لدى شيوخ القبائل والعشائر، ونوعًا من الوجاهة. وقد تكون قضيَّة مُمنهجة؛ نتيجة لحقبة الاستعمار، وانقسام العالم إلى: عالم يريد أن يتطوَّر بُسرعةٍ، فكان الحلُّ أمامه اصطياد النَّاس من ذوي البشرة السَّمراء في إفريقيا، وشحنهم بالسُّفن إلى الولايات المتَّحدة الأمريكية. وهذه تجارة قام بها نفرٌ من المُقامرين والتُّجَّار، وبيعهم لمن يملك الأراضي؛ للعمل في الزِّراعة، أو كخدمٍ في المنازل عند العائلات القادمة من أوربّا، وهي ما سُمِّيت بمرحلة (تجارة العبيد) من القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين، وما ترتَّب عليها. ووصلت إلى حدِّ إيجاد نظامٍ صارمٍ؛ لهذا سُمِّي (نظام التَّمييز العنصريّ) الذي استمرَّت نتائجه إلى يومنا هذا. ولو أنَّ الرئيس الأمريكي (إبراهام لينكولن) أصدر أمراً بتحرير العبيد، ولكن لم يُطَبَّق تماماً، فنهضت من بين السُّود حركات قادها رجال من السُّود الأمريكيين، تُطالب بالعدالة والإنصاف مثل: (مارتن لوثر كنج) و (مالكوم إكس) وآخرين.. وما تحقَّق لم يقضِ على

هذه الظَّاهرة المُؤسفة إلى يومنا هذا؛ لأنَّ هذه قضيَّة مُتَجذِّرة، وهي عنصريَّة التَّفوُّق عند العرق الأبيض ضدَّ السُّود، وإنَّ تغيير هذا الاتِّجاه يحتاج إلى وقتٍ طويلٍ وطويلٍ جدًّاً.

على أنَّ مفاعيل هذا التَّمييز امتدَّ أيضـًا إلى (روديسيا) في زمن (إيان سميث) في ستّينات القرن العشرين، وفي جنوب إفريقيا. وقد خاض حزب المؤتمر الإفريقي بقيادة (نلسون مانديلّا) نضالاً استمرَّ طويلاً، وقد دفع الثّائر (مانديلّا) / ٢٧/ عامـًا من حياته في السِّجن. ولكنَّ إرادة الحياة كانت أقوى من هذا السّلوك العبوديّ والاستعباديّ لملايين البشرية (جنوب إفريقيا)، وعندما استلم حزب المؤتمر السُّلطة بقيادة (نلسون مانديلّا) لم يُمارس ما مارسه عليهم أولئك العنصريُّون. بل أقام سلطة توافُقيَّة بين البيض والسُّود، وتحوَّلت (جنوب إفريقيا) إلى دولة رائدة في العالم، ونهضة شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية.

- نعم.. العبوديَّة من أبشع ما اخترعه الظَّالمون في هذا العالم، وخاصَّةً حينما تُنتهك إنسانيَّة الإنسان بسبب لونه، أو دينه، أو اعتقاده. وهي ظاهرة استقرَّت في وجدان الدُّول التي تدَّعي إلغاء العبوديَّة، وتُنادي بنظريَّة (العقد الاجتماعي)، و(الدِّيموقراطيَّة)، وأنَّ النَّاس أمام القانون سواسيةٌ، وشعارات الحرِّية والمساواة.

- لقد دفع العبيد ثمنـًا باهظـًا في: أمريكا، وفي إفريقيا، وأستراليا، وفي البلاد العربية، وبلاد أخرى. ولكنَّ الظاهرة الأكثر احتقاراً هي: اضطهاد تجمُّعات إنسانيَّة بذاتها، ومُعاملتها على أساس لونها، كما حدث في الولايات المتَّحدة الأمريكية تاريخيـًّا.

- إنَّ هذه الأخيرة مدينةٌ لهؤلاء السُّود بكثير من الدّيون - المعنويَّة والمادِّيَّة - فقد أسهموا في وصول الإنتاج الزّراعي والمنتجات إلى مراكز متقدِّمة عالميًا، وكذلك في الصناعة والمعامل والشركات، وفي الفنون والآداب كان للسُّود دورٌ لا يُمكن نُكرانه، وكذلك الجاليات الملوَّنة من آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

- لقد مرَّت عقود طويلة على هذه السِّياسة المجرمة من الاستغلال والعبوديَّة المُقنَّنة، والتي لازالت توابعها قائمة، وتحدث بين الحين والآخر.

أمّا الاستعباد:

فنهجٌ نتج عن قيام ما سُمِّي بالدَّولة، والدَّولة هنا هي: البناء الفوقي الذي أنتجه الإنسان حينما توسَّعت مصالحه، وتشابكت. فكان لا بُدَّ من وجود هيئة أو هيئات تُنظِّم العلاقات بين قوى الإنتاج والاستهلاك، وما يمكن أن يَنْتُجَ عنهما. فكانت الدَّولة التي تطوَّرت من ملكيَّة مطلقة متحالفة مع الكنيسة والهيئات القضائيَّة، وكانت في مُجملها نتاج سُلطة ثلاثية الأبعاد مترابطة مع بعضها، وهي: سُلطة الملك أو السُّلطان، وسُلطة الكنيسة باعتبارها السُّلطة الدِّينيَّة التي تُحلِّلُ وتُحرِّمُ، وسُلطة القضاء الذي هو مزيجٌ من السُّلطة الدّنيويّة والسُّلطة الدِّينيَّة، ولذلك رأينا في أوربا سُلطة الملك، وسُلطة الكنيسة، وسُلطة محاكم (الجزويت). وهذه السُّلطة قسمت المجتمع إلى طبقات (الأشراف، والنُّبلاء، والعوامّ): فالأولى: لها كامل الملكيَّة وكامل الصَّلاحيَّة، وللثَّانية: حقٌّ معلوم، وللثَّالثة: التَّحكم في رقابهم وأحوالهم: وهو نوعٌ من الاستعباد.

– واستمرَّ هذا الظُّلم، وهذا العسف، وهذا الفصل، إلى أن بدأت بعض النُّخب تتحدَّى سُلطة الكنيسة، وسُلطة الملك، وتنحازُ إلى جانب العوامّ. وهذه الإرهاصات قادها مُفكِّرون، مثل: (فولتير) و (جان لوك) و (إيمانويل كانت) و (مونتسكيو) و (جان جاك روسّو) وآخرين..

– فكانت الثورة البيضاء[1] (١٢١٥م) في إنجلترا، التي أنتجت وطبَّقت نظرية حدود السُّلطة، فأزاحت الكنيسة وحشرتها في القضايا الدِّينيَّة، وحدَّت من سُلطة الملك، وأنهت محاكم التَّفتيش التعسُّفيَّة، وظهور البروتستانيَّة على يد (مارتن لوثر) وسُمِّيت بـ اللُّوثريَّة. وبدأت بإيجاد برلمان مُنتخب من قِبَلِ الشَّعب، وبدأت الفصل بين السُّلطات: إذ إنَّ سُلطة الشَّعب هي العُليا.

– ثمَّ جاءت الثَّورة الفرنسيّة (١٧٨٩م – ١٧٩٩م) التي أحدثت ثورة في أوربا، وفي الولايات المتَّحدة الأمريكية: استقلال الولايات المتَّحدة عن بريطانيا المُستعمرة لها بمساعدة الثورة الفرنسيَّة، وفي العالم. ومن أبرز أهدافها: (الحرِّية والمساواة)، وتطبيق ما جاء المفكِّرون به، وهو: تطبيق نظريَّة (العقد الاجتماعيّ).

– وقد مرَّت هذه الثَّورة بمخاضاتٍ عنيفةٍ، قادها بعض من قيادات هذه الثَّورة، تراوحت بين العنف والقتل، وكان أبرز قادتها (روبسبير) (فرنسا)، والتَّوسُّع نحو تعميم الثَّورة بالقوَّة، ونقلها إلى بلاد بعيدة، وأبرز الأسماء هنا (نابليون بونابرت) الذي قاد حملةً لاحتلال (مصر) والطريق نحو (الهند).

---

[1] (الماجنا كارتا) وثيقة صدرت في عام (١٢١٥م) في بريطانيا لأوَّل مرَّة، وتُعدُّ مَعْلَمَـًا من معالم تطوُّر الحكومة الدّستوريَّة.

واحتلال أجزاء من (روسيا القيصريَّة)، وتحطّمت حملاته على أسوار (عكّا) الفلسطينيَّة، التي كان من أبرز أهدافها: خدمة المشروع الصّهيونيّ، والإسراع بتطبيق مقولات (التَّورات) اليهوديَّة. وساعد الصَّقيع الرُّوسيّ في فشله في البقاء على الأراضي الرُّوسيّة.

.. لكن للأسف الشَّديد، هذه الثَّورات الأوربيَّة (الثَّورة البيضاء في بريطانيا) وما تلاها (الثَّورة الفرنسيَّة)، ونزوع الأوربيّين نحو بلورة الأفكار القومية الضَّيِّقة، كما في (بروسيا) وزعيمها (بسمارك) و (غاليباردي) في الشَّمال الإيطالي. فقد تمَّ نسيان المقولات الدِّيموقراطيَّة والحرِّية والمساواة، فكانت الحقبة الاستعماريّة التي هي أعلى مراحل استعباد الشُّعوب، فكانت الحرب الأمريكية بين الولايات الشَّمالية والجنوبية، وما رافقها من: دمارٍ، وتقتيلٍ، واضطهاد الشَّعب الأصلي (الهنود الحمر) والقضاء عليهم، وحشر ما تبقّى منهم في خليج المكسيك، في مظلمة تاريخية بحق هذا الشَّعب صاحب البلاد الأصلية.

– ثمَّ التَّوسُّع البريطاني لاحتلال شبه القارَّة الهندية ومعظم بلدان آسيا، والمنافسة بين فرنسا وبريطانيا على احتلال مصر، وضمّها لصالح بريطانيا بموجب اتِّفاق تقاسم النُّفوذ، واحتلال فرنسا لبلاد المغرب العربي، والسَّاحل الغربي لإفريقيا، واحتلال بريطانيا لاحتلال السَّاحل الشرقي وسط القارَّة الإفريقية.

– هذا التَّوجُّه الاستعماري كانت أهدافه واضحة: وهو استعباد هذه الشُّعوب وأراضيها، وانتزاع خيراتها، وصولاً لبناء امبراطوريَّتهم على حساب هذه البلاد.

– وقد أسفرت هذه المنافسة الاستعمارية لاستعباد الشُّعوب وخيراتها: إلى قيام حربين عالميَّتين بين هذه الدُّول.. [الحرب العالميَّة الأولى (١٩١٤م – ١٩١٩م) والحرب العالميَّة الثانية (١٩٣٩م – ١٩٤٥م)] ،

وانهيار الدَّولة العثمانية (١٩١٩م)، والتَّحضير لإقامة المشروع الصّهيونيّ المدعوم من هذه الدُّول (١٨٩٧م) في مؤتمر (بازل) في سويسرا؛ للبدء بتطبيق الحُلم الصّهيونيّ، فكانت بروتوكولات حكماء صهيون بقيادة (هرتزل)، وبعده بعشرين سنة صدر وعد وزير خارجية بريطانيا العظمى (بوعد بلفور في ١٩١٧م). وخذلان الثورة العربية التي تحالفت مع بريطانيا ضدَّ الدَّولة العثمانية من أجل إقامة دولة عربية تمتدُّ من جبال طوروس - شمالاً - إلى البحر العربي جنوبـًا، ومن جبال زاغروس - شرقـًا - إلى البحر الأبيض المتوسط.

وكانت النتيجة.. اتِّفاقية (سايكس بيكو ١٩١٦م)، ومؤتمر (سان ريمو ١٩١٨م) لِتَقَاسُم بلاد العرب في غرب آسيا بين الاستعمار البريطاني، والاستعمار الفرنسي، وبمباركة عصبة الأمم. فكانت أن قسَّمت بلاد الشَّام إلى أقاليم: (فلسطين لبريطانيا، والعراق٩ وسوريا ولبنان لفرنسا).

- وهنا بدأت مراحل جديدة من السَّيطرة والاستعباد ضدَّ إرادة الشُّعوب، فخضعت كلُّ البلاد العربية للاستعمار الجديد الذي كان قد أنتج (الماجنا كارتا ١٢١٥م) أو الميثاق الأعظم في بريطانيا، ولكن كان هذا موجَّه للدَّاخل فقط، والثَّورة الفرنسيَّة وتوابعها (١٧٨٩م - ١٧٩٩م) وهذه أيضـًا من أجل الدَّاخل.

- أمَّا الشُّعوب الأخرى فلها: الاحتلال، والبطش، والاستعباد، ونهب الخيرات من بلادها. واختراع قانون (تقسيم العمل الدُّولي) لصالح الدُّول الاستعمارية.

- وبعد الحرب العالمية الثانية توسَّم العالم (المستعمَر) خيراً بنتائجها، فظهرت منظَّمة الأمم المتَّحدة (١٩٤٥م)، وجامعة الدُّول العربية (١٩٤٤م)؛ إرضاءً لسذاجة الحكومات العربية، بديلاً عن الوحدة العربية (وتذكَّروا الدِّيباجة التي أعلنتها الحكومة البريطانية عطفًا على رغبة العرب).

وإذا كانت الدِّيباجة المعتمدة لتأسيس منظَّمة الأمم المتَّحدة قد اعتمدت على مبادئ الرئيس (woodrow Wilson)، وحقوق الإنسان، وتصفية الاستعمار، وأنَّ الدُّول المنضوية في عضوية الأمم المتَّحدة سواسية في عضوية الجمعية العامَّة للأمم المتَّحدة.

- لكن مجلس الأمن المُشكَّل من خمس دولٍ - دائمة العضوية - هي: الولايات المتَّحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصّين (فرموزا)، ثمَّ الصّين الشَّعبية بعد عام (١٩٧٥م)، والاتّحاد السوفييتي سابقًا، فلهذه الدُّول ما سُمِّي بـ (حق الاعتراض وإفشال أي مشروع لا يرغب به أيٌّ منهم)، ويُضاف إليه عشرة أعضاء - غير دائمين - إرضاءً للتَّجمُّعات الدُّولية في العالم، ولكن هؤلاء تكملة عدد لا غير.

- وانقسم العالم الجديد بعد الحرب العالمية الثانية إلى كتلتين: (الكتلة الغربية) بزعامة الولايات المتحدة، ومعها كندا، وبريطانيا، وفرنسا، ودول أوربا الغربية. (والكتلة الشرقية) بزعامة الاتّحاد السوفييتي، ومعه دول أوربا الشرقية المحتلة من الجيش الأحمر السوفييتي، والأحزاب الشيوعية.

- وبدأت الحرب الباردة بين المعسكرين، وضاع العالم المتبقي بين بين. القسم الأعظم كان تابعـًا للكتلة الغربية بزعامة الولايات المتَّحدة، والدُّول التي تحبو نحو الاستقلال، ومحاولات التَّنمية والتَّحرُّر نحو

الكتلة الشرقية بزعامة الاتّحاد السوفييتي، وضاعت أهداف الأمم المتَّحدة، ومشروع (woodrow Wilson)، وحقوق الإنسان.

- وأصبحت عبارة عن كراريس موضوعة في أدراج خزائن الأمم المتَّحدة، وشهد العالم حروباً جديدةً ضروساً، شنَّتها فرنسا ضدَّ الهند الصِّينيَّة (فيتنام)، ثمَّ حرب فيتنام الأمريكية طوال عشر سنوات، فقتلت أكثر من / ٣/ ملايين فيتنامي، والصِّراع العربي الإسرائيلي الذي مزَّق الوطن العربي؛ خدمةً للصّهيونيّة.

- والحروب الكبرى والصغرى: فكانت حرب النَّكبة (١٩٤٨م) والتي قامت على إثرها دولة يهوديّة على معظم أراضي فلسطين، والتي أعلنها (ديفيد بن غوريون)، حيث قامت على ثلاثة أُسُسٍ، وهي:

١- القوميّة اليهوديّة (Elite Theory):على أساس النَّظرية الصّهيونيّة التي أعلنها هرتزل (١٨٩٧م) (الدَّولة اليهوديّة في كتابه).

٢- الاستقلال، وإقامة الدَّولة اليهوديَّة.

٣- العمل العسكري، والرَّدع المدعوم من أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا.

- وجاء في وثيقة الاستقلال [1]: أنَّ هذه الدَّولة تعتمد القيم الدِّيموقراطيَّة، والحرِّية، والمساواة. ودولة إسرائيل هي دولة اليهود الذين يعيشون فيها، وهي كذلك أيضاً: دولة يهود الشتات المواطنين في الشرق والغرب.

---

[1] خطاب (بن غوريون) في وثيقة إقامة الدَّولة اليهوديّة (١٩٤٨م) أيَّار.

- وهذه الدَّولة التي تعتمد الدِّيموقراطيَّة: هي دولة عنصريَّة؛ لأنَّها تدَّعي أنَّها دولة لليهود فقط، وبدعم من الدُّول التي تدَّعي حقوق الإنسان والمواطنة. كما شنَّت إسرائيل بالتَّعاون مع بريطانيا، وفرنسا: العدوان الثلاثي على مصر عام (١٩٥٦م)؛ ردّاً على تأميم قناة السّويس، وإسرائيل ليس لها علاقة بمُلكيَّة القناة، ولكنَّها المخلب الاستعماري في المنطقة، ورأس الحربة للمشاريع الاستعماريَّة، وهي مشروع استعماريّ استيطانيّ، واستعباد لأرض وشعب فلسطين.

والكارثة الكبرى: حرب الخامس من حزيران (١٩٦٧م) التي شنَّتها (إسرائيل) بمساعدةٍ أمريكيةٍ في عهد الرئيس الأمريكي (ليندون جونسون)، والتي احتلَّت كامل فلسطين التَّاريخيَّة - بما فيها القدس - وسيناء، وآبار البترول المصريَّة، والجولان السُّوريَّة، وبعض القرى من ريف دمشق ودرعا.

- إذاً هذا المشروع الاستعماري مستمرٌّ، وقائمٌ، ومدعومٌ من الدُّول التي ادَّعت الحضارة والتَّقدُّم. والمشروع الصّهيونيّ الاحتلاليّ المدعوم من الغرب والشرق حقَّق جملة أهداف، كان أبرزها:

* نجاحه في إقامة كيان استيطانيّ؛ لفصل البلاد العربيَّة في شمال إفريقيا عن الدُّول العربية في غرب آسيا. وهذا قد أصبح حقيقة واضحة، وهدفه هو: إضعاف الدُّول العربية، والاستفراد بها واحدةً بعد أخرى؛ تمهيداً لإخضاع المنطقة للأهداف الكبرى للمشروع الصّهيونيّ البعيد المدى، والمتمثِّل في شكل العلم الإسرائيلي والشِّعار: (أنَّ دولة إسرائيل يجب أن تقوم بين النِّيل والفرات)، مكتسحةً معظم البلاد العربية، وبدعم من القوى الكبرى، وإقامة أشكال من الحكم في البلاد العربية، مصمَّمة لخدمة هذا المشروع، سواء

كانت تدري أو لا تدري. وهذا ما حدث من (١٩٤٧م – حتّى الآن)، وما مشروع الشرق الأوسط الجديد، إلّا تكملةً لما بدأ (يُمكن العودة لكتاب – شمعون بيريز – الشرق الأوسط الجديد).

– في الدُّول العربية بعد الحرب العالمية الثانية: جاءت مرحلة الاستقلالات المتكرِّرة، ورفع الأعلام العربية، أو تنصيب الحُكَّام، ولكن من كان ليس في صفِّ المشروع الكبير، أُزيح وتمَّ التَّخلُّص منه، وخضعت معظم البلدان العربية إلى نوعين من الحكم، فكانت في التَّحليل النهائيّ واحدة. الحاكم يريد الحكم، ويستهويه التَّحكُّم بالنّاس، وينفِّذ ما يُطلب منه. والبعض الآخر: عدم قدرته على إنجاز ما يحلم به؛ لأنَّ التَّجربة القطرية محكومٌ عليها بالفشل، فكان عندنا أنظمة ملكيَّة وراثيَّة – الملك وعائلته هم الدَّولة – وهي الآمرة النَّاهية (الثِّيوقراطيَّة)، وحكمٌ جمهوريٌّ: أنشأ قوالب لنظام الحكم تتماشى مع الدَّارج عالميـًا، مجلس مُنتخب على أساس الولاءات الشَّخصيَّة، سَمَّوْهُ برلمان، وقد ضمَّ الواجهات القبليَّة، ووجهاء المدن، والتُّجَّار، وأنتجت هذه المجالس حكومة، وانتخبت رؤساء للجمهوريَّة، ونتيجة لنكبة فلسطين (١٩٤٨م) كان التَّوجُّه لإعادة بناء الجيش الموروث من المرحلة الاستعماريَّة، كما في جيش الشَّرق في سوريا ولبنان، والجيش الذي أقامه المستعمر البريطانيُّ في العراق ومصر والأردن.

هذا الجيش شعر قادته أنَّهم أحقُّ بالرِّياسة والقيادة، وأنَّ هؤلاء ليست لديهم القوَّة، إلّا قوَّة معنويَّة، حيث الأحزاب ضعيفة ومهلهلة، وأنَّ الجيش الذي يقودونه هو القادر وحده.

فبدأ الجيش سلسلة انقلابات في سوريا: انقلاب الزَّعيم (حسني الزَّعيم) في: ٣٠ / آذار/ ١٩٤٩م، ثمَّ انقلاب العقيد (فوزي سلو) بعد / ١٣٧/ يومـًا، ثمَّ انقلاب العقيد (الحنَّاوي)، ثمَّ انقلاب العقيد

(أديب الشِّيشَكليّ ١٩٥١م – ١٩٥٤م): أربع انقلابات في ثلاثة أعوام، وكلّها تصدِّر البيان؛ من أجل تحرير فلسطين، وتتَّهم من سبقهم بالعمالة والخيانة.. الخ، المعزوفة المشهورة في البيان الأوَّل، ومن أجل الشَّعب وتطلُّعاته.

– وهكذا خضعت سوريا لمدٍّ وجزرٍ حسب مصالح اللّاعبين الدُّوليِّين، التي كانت أعمدتها: النِّظام الملكي في العراق، وحلف بغداد (قبل ١٩٥٨م) والدَّعوة إلى الهلال الخصيب، بعد تأسيس المملكة الأردنيَّة الفلسطينيَّة في مؤتمر (أريحا ١٩٤٩م) بعد ضياع نحو / ٧٨/ ٪ من فلسطين التَّاريخيَّة، ومشروعه لإقامة سوريا الكبرى تحت القيادة الهاشميَّة، والمقصود هنا إذاً (سوريا) [1].

[1] يُمكن العودة لكتاب – باتريك سيل – (الصِّراع على سوريا ١٩٤٥م – ١٩٦٣م).

الفصل الرابع:

أهميَّةُ بلاد الشَّام

والسُّؤال.. لماذا سوريا بالذَّات؟!

- وللجواب عليه، لا بُدَّ من إيجاز ذلك في مجموعة نقاط، دون التَّوغُّل في التَّفاصيل التي تحتاج لوقت أطول، وهي:

١ - أنَّ سوريا هي دُرَّة بلاد الشَّام، المعروفة تاريخيـًا، وديموغرافيـًا، وجغرافيـًا، وتضمُّ سوريا الحالية التي كانت ممتدَّة من: جبال طوروس - شمالاً - حتى صحراء النُّفوذ - جنوبـًا -، ومن: جبال زاغروس إلى البحر الأبيض المتوسِّط. بمعنى: هي البلاد القائمة حاليـًا (سوريا بكاملها، ولبنان، وفلسطين، والأردن، والشمال الغربي من العراق، والأجزاء الشمالية من المملكة العربية السعودية)، هذه سوريا الطبيعية.

٢ - أنَّ السُّكَّان في هذه المنطقة لهم تطلُّعات عروبية قويَّة (عرب الشمال) الدَّولة الأمويَّة التي اعتمدت على القيادات العربية، فمنها انطلقت أفكار العروبة: عبر تأسيس جمعية (العروة الوثقى) في - إستانبول - أواخر السَّلطنة العثمانية. ثمَّ جمعية (العربية الفتاة ١٩١٣م) ردًّا على جمعية (الاتّحاد والتَّرقّي ١٩٠٨م) التي نادت بالتَّتريك للشُّعوب الخاضعة للدَّولة العثمانية، والتي كانت المقدِّمة التي أنهت الخلافة الإسلامية في (١٩٢٤م) بعد الحرب العالمية الأولى.

٣- أنَّ حركة النهضة العربية جاءت من بلاد الشَّام على يد الأدباء والمفكرين العرب: (شكيب أرسلان) وصاحب كتاب (طبائع الاستبداد)[١]، و(جورج زيدان)، و(البستاني) و(إميل زولا) و(ميخائيل نعيمة) و(جبران خليل جبران) و(مؤتمر باريس ١٩١٣م) ...الخ.

٤- أنَّ بداية الأحزاب القومية جاءت من بلاد الشَّام، وهي كانت ردَّاً على النكبة العربية الفلسطينيَّة (١٩٤٨م). (حزب البعث العربي الاشتراكي) الذي أسَّسه (ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار) عام (١٩٤٧م)، ثمَّ انضمَّ إليه حزب (أكرم الحوراني ١٩٥١م)، (حزب الشباب العربي)، (حركة القوميّين العرب) التي أسَّسها الدكتور (قسطنطين زريق ١٩٤٩م)، وقبلهما (الحزب السوري القومي الاجتماعي (١٩٣٥م) (أنطون سعادة).

٥- وتاريخياً.. انطلقت حركات تحرير بيت المقدس، والتَّصدِّي للحملات الصَّليبيَّة على المشرق العربي، ومصر: من سوريا، حيث وحَّد (نور الدِّين الزِّنكي) سوريا ومصر، وانتهت الحملات الصَّليبيَّة على البلاد العربية، (عين جالوت) قبلاً على يد المماليك بجيوش: مصريَّة شاميَّة. وكانت الخاتمة: تحرير بيت المقدس على يد (صلاح الدِّين الأيُّوبيّ) فيما بعد ذلك، بعد توحيد الإمارات العربية المتصارعة في بلاد الشَّام، والعراق، ومصر.

---
[١] (طبائع الاستبداد) لمؤلِّفه – المرحوم – (عبد الرَّحمن الكواكبي).

٦- خاض معظم سكَّان هذه المنطقة ثورات ضدَّ المستعمر الفرنسي، في: سوريا، ولبنان.

- في فلسطين: (ثورة البراق ١٩٢٣م)، وثورة الشَّيخ (عز الدِّين القسَّام) ابن مدينة جبلة السورية (١٩٣٦م)، وثورة (موسى الحسيني ١٩٤٧م)، وآخرين.. وثورة (فوزي القاوقجي) و(المناضلين السوريين).

- وفي سوريا: (الثورة العربية) التي قام بها السوريون في: دمشق، وحوران، وجبل العرب، وحمص، وحماة، وحلب، واللاذقية، وشرق الفرات. وكان من أبرز زعماء هذه الثَّورة: (إبراهيم هنانو) في جبل الزَّاوية، والزَّعيم (شلاش) في دير الزور، و(مصطفى الخليلي) في حوران، و(سلطان باشا الأطرش) في جبل العرب - الذي كان القائد العام للثَّورة بعد عام ١٩٢٥م -، و(حسن الخرَّاط) في غوطة دمشق، والشَّيخ (محمد الأشمر) في الميدان الدِّمشقيَّة، و(عثمان الحوراني) في حماة، والدكتور (عبد الرَّحمن الشَّهبندر) في دمشق، والشَّيخ الفاعور (شيخ الفضل) في جباتا الخشب، و(طالب الشَّرع) و(عكاش السَّالم) في الزوية، و(صالح العلي) في جبال اللاذقية. ومجاميع من الثُّوَّار الذين أجبروا الاستعمار الفرنسي على الرَّحيل عن سوريا، ولبنان. ولعلَّنا نتذكَّر شهداء (٢٦/ أيَّار/ ١٩١٦م) الذين أعدمهم (جمال باشا السَّفَّاح) وكانوا من بلاد الشَّام - بلا تفريق بينهم -.

٧- وفي العراق: ثورة العشرين ضدَّ الاستعمار الإنجليزي، التي قامت بها العشائر العربية الممتدَّة في كل أرجاء العراق، وسوريا الكبرى، وثورة (رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١م)، وكيف هرع المناضلون السُّوريُّون لنجدة هذه الثَّورة نذكرُ منهم: (أكرم الحوراني)، و(جمال الأتاسي)، و(عبد السَّلام العجيلي)،

و(مصطفى حمدون)، و(قنوت) وغيرهم.. وهؤلاء أيضـًا انخرطوا في الثَّورة الفلسطينيَّة العربية في (جيش الإنقاذ ١٩٤٨م) بقيادة المجاهد (فوزي القاوقجي) – رحم الله ثوَّار العرب والمسلمين – فقد أدُّوا الأمانة.

- إذاً.. انصبَّ الجهد الصّهيونيّ الاستعماريّ على الصِّراع على سوريا – جغرافيـًا وديموغرافيـًا – فكانت لبنان وشرق الأردن، واقتطاع أجزاء من سوريا (١٩٣٩م)، وزَرْع الكيان الصّهيونيّ في قلب هذه الأمَّة، وإقامة هياكل للحكم، مزروعة أيضـًا.

- والتَّركيز الاستعماري القديم الجديد مستمرٌّ منذ اختراع موضوع (القضيَّة السُّوريَّة) في القرن التَّاسع عشر عند الأوربيِّين؛ بحجَّة حماية المسيحيِّين أحيانـًا، وتمهيداً لإقامة الكيان الصّهيونيّ لاحقـًا، وتمزيق بلاد الشَّام؛ ليسهل لهم ذلك.

- وفي سوريا: ونتيجة للعبة الانقلابات المتتابعة، والتي كانت أوَّل انقلابات عسكريَّة في العالم، قام بها قادة الجيش، أو ما سُمِّي بـ (العقداء)، وكانت بتدبير وتخطيط السّفارات الأجنبيَّة وعملائها. فانقلاب (حسني الزَّعيم) قامت به المخابرات الأمريكية لتُحقِّقَ ما يلي:

١) توقيع اتّفاقيّة الهدنة مع إسرائيل بعد أن وقَّعتها مصر في عام ١٩٤٩م، وتسليم (بستان الخوري).

٢) اتّفاقيّة مد خطوط أنابيب شركة نفط العراق – خطين لنقل نفط كركوك – (I.P.C) إلى ميناء بانياس على السَّاحل السُّوريّ، وميناء طرابلس اللُّبنانيّ ١٩٤٩م.

٣) اتّفاقيّة خط أنابيب شركة (التابلاين) بين (بقيق السعودية – الأرامكو –) إلى ميناء (صيدا) في الزهراني، مروراً بالأردن، وسوريا.

٤) تسليم (أنطون سعادة) رئيس الحزب القومي السُّوريّ الاجتماعي إلى لبنان وإعدامه فوراً. وما تلى ذلك من مقتل رئيس وزراء لبنان (رياض الصلح) في عمان. ثمَّ مقتل الملك (عبد الله بن الحسين) في القدس (١٩٥١م).

٥) مجيء (أديب الشِّيشكلي) في انقلاب (١٩٥١م) بدعم بريطاني، وتحريك من الحزب السُّوريّ القومي الاجتماعي الذي عطَّل الحياة السِّياسيَّة والحزبيَّة وحرِّية الصَّحافة، وقمع التَّحرُّكات التي قام بها (حسن الأطرش) في السويداء. وتحرّك مجموعة من ضبَّاط الجيش التَّابعين لـ (أكرم حوراني)، وتنحيه عن السلطة، ومغادرة البلاد، والعودة بالرئيس المنتخب (هاشم الأتاسي) رئيسـًا للجمهورية. وإجراء انتخابات عام (١٩٥٥م)، وفوز (شكري القُوَّتلي) برئاسة الجمهورية. وفوز (أكرم الحوراني) بكتلة قويَّة في مجلس النوَّاب / ١٧/ نائبـًا، وانتخابه رئيسـًا لمجلس النوَّاب.

٨- نجاح (خالد بكداش) رئيس الحزب الشّيوعيّ بعضوية البرلمان.. الذي بدأت الوسائل الإعلاميَّة الغربية، والقوى الأخرى ترى ذلك ميلاً سوريـًا للشّيوعيّة، وخوفـًا عليها من سيطرة الشّيوعيّين عليها.

علمـًا أنَّ.. الدكتور (مصطفى السِّباعي) - رئيس الإخوان المسلمين - أيضـًا نجح في هذه الانتخابات.

- ومن هنا بدأ الضَّغط على سوريا؛ لإدخالها في حلف (بغداد)، وتصاعد ذلك في العام ١٩٥٧م. وبدأ الحصار من جانب العراق: (نوري السَّعيد، والوصي: عبد الإله). ومن جانب لبنان: (كميل شمعون ومن معه). ومن جانب الأردن: (الملك حسين ومن معه).

- وهنا تحرَّك العقداء في الجيش السُّوريّ في محاولة عاطفيَّة لإنقاذ سوريا من الواقع مجدَّداً تحت الانتداب، سيما وأنَّ أربع سنوات عجاف مرَّت على سوريا؛ بسبب الجفاف، وعدم نزول الأمطار. فركب العقداء الـ /١٤/ الطيَّارة، وتوجَّهوا إلى القاهرة بدون علم رئيس الجمهورية الرئيس (شكري القُوَّتلي)، ورئيس وزرائه (صبري العسلي). ولكن كان وراء ذلك السيّد (أكرم الحوراني) رئيس مجلس النوَّاب، ومعظم الضبَّاط الـ /١٤/ تابعين له، باستثناء (عبد الحميد السراج)، وآخرين..

- وكانت مصر عبد النَّاصر قد أصبحت القوَّة القومية في المنطقة بعد حرب السّويس ١٩٥٦م. ومطلب العقداء الـ /١٤/ : الوحدة الفوريّة مع مصر، والوحدة الاندماجيّة وبلا تردُّد، واجتمع معهم المشير (عبد الحكيم عامر)، ثمَّ الرئيس (عبد النَّاصر) وقال لهم: إنَّ ذلك لا يُمكن أن يتمَّ إلَّا بموافقة الرئيس (القُوَّتلي)، و (الحكومة السُّوريَّة)، وتمَّ الاتّصال؛ لإيفاد وزير الخارجية السيّد (صلاح الدِّين البيطار). وهكذا بدأت المحادثات السَّريعة لإعلان الوحدة الاندماجيّة بين (مصر وسوريا) وإقامة (الجمهورية العربية المتَّحدة ١٩٥٨م) تحت شروط (عبد النَّاصر) وهي:

١) حل جميع الأحزاب في سوريا، فوافق الجميع، باستثناء (خالد بكداش) الذي لم يوافق (الحزب الشّيوعيّ)، ولم يوافق على الوحدة الفوريّة الاندماجيّة. بل تقدَّم بمشروع دولة فيدرالية، فتمَّ تجاهله، وغادر سوريا إلى موسكو؛ خوفـًا من الاعتقال.

٢) ابتعاد الجيش عن السِّياسة: (العسكريُّون طالما هم في سلك الجيش، ليس لهم علاقة بالسِّياسة).

٣) تقييد حرِّية الصَّحافة، وإغلاق معظم الصُّحف التي لها ارتباطات حزبيّة.

٤) الإخوان المسلمون يجب أن يُطبَّق عليهم ما يُطبَّق على كل الأحزاب. وهكذا قامت الوحدة السُّوريَّة المصريَّة على عَجَلٍ في (٢٢/ شباط/ ١٩٥٨م)، واستبشر الشَّعب السُّوريُّ والعربي بهذه الوحدة.

وقد أدَّى ذلك إلى زحف جماهيري لبنانيّ للوحدة مع الجمهورية العربية المتَّحدة. فخاف الانفصاليُّون في لبنان على وجودهم. وقد أدَّى قيام الوحدة إلى قيام ثورة (١٤ تمُّوز) في العراق ١٩٥٨م، وانهيار (حلف بغداد)، وإسقاط (كميل شمعون) في لبنان، الذي أراد أن يمدِّد رئاسته. وانتُخب قائد الجيش اللبنانيّ العماد (فؤاد شهاب) -رئيسـًا- و (صائب سلام) قائد الثَّورة في لبنان ١٩٥٨م - رئيسـًا للوزراء - وانتهاء الاتّحاد الهاشميّ الذي كان ردَّاً على قيام الوحدة السُّوريَّة المصريّة، بين الأردن والعراق الملكي. - وشعرت إسرائيل أنَّها أصبحت بين فكَّي كمَّاشة (قيادة واحدة لسوريا ومصر سياسيًّا وعسكريًّا. فكانت معارك محدودة بين الجمهورية العربية المتَّحدة (معركة التوافيق ١٩٥٩م)، و (تل النّيرب ١٩٦١م) في سوريا. وكان الجيش الأوَّل بالمرصاد للمواقع، والمستوطنات الإسرائيليَّة، وللمراكب في بحيرة (طبريَّا).

- وكانت اتّفاقيّة (إيفيان ١٩٦٢م) بين (جبهة التَّحرير الجزائريَّة) و (الاستعمار الفرنسي) الذي حصلت بموجبه الجزائر على استقلالها. وكانت ثورة اليمن(١٩٦٢م)، والانقلاب الذي قاده العقيد (عبد الله السلال). وكانت ثورة (عدن، والجنوب اليمني). كلُّ ذلك جاء بعد حركة الانفصال التي قادها الضبَّاط الخمسة، وفصل سوريا عن مصر.

- وانقسم العرب (الدُّول العربية) بين من يُؤيِّد تنامي حركة التَّحرُّر العربية، وبين من هو ضدّها؛ لأنَّه اعتبر ذلك خطراً عليه، والتقى ذلك مع هواجس (الكيان الصّهيونيّ) ومن يقف معه. فكانت الحركة الانفصاليَّة التي قامت في (٢٨ أيلول ١٩٦١م)، وتمَّ فصل دولة الوحدة بواسطة خمسة من الضبَّاط الدِّمشقيِّين الذين لم يكونوا يريدوا فصل الوحدة، ولكن حركتهم هذه كانت ضربةً قويَّةً لأوَّل تجربة الوحدة. لقد أرادوا تصحيح مسار الوحدة، ولكن الأمور، والعواطف، والغرور، أفضى إلى ما أفضى إليه.

- وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ سوريا (سلبية بالتأَّكيد).

- في حكم الانفصال الذي لم يُعَمِّر طويلاً من (٢٨ أيلول ١٩٦١م) إلى (٨ آذار ١٩٦٣م) مرَّ بمراحل مُتَأَرْجِحَة. فكانت هناك رغبة قويَّة لدى الجيش السُّوريّ بعودة الوحدة. واكتشف الانفصاليُّون أنَّهم وقعوا في خطأ تاريخيّ، وبدأوا بإرسال بعض ضبَّاط الجيش؛ لإقناع القيادة في مصر بضرورة عودة الوحدة على أُسُسٍ جديدةٍ، ومدروسة، تحت ضغط الجماهير السُّوريَّة. لكن (عبد النَّاصر) رفض أن تعود الوحدة في انقلاب، خاصَّةً وأنَّ الانفصاليِّين قد أساؤوا كثيراً لضبَّاط الجيش المصريّ الذين كانوا يخدمون في الجيش الأوَّل السُّوريّ...وهكذا.

- لكن فترة حكم الانفصال أنهت العمل بقانون (الطَّوارئ) المُطَبَّق من (١٩٤٨م – ١٩٦١م)، وعادت الأحزاب والصَّحافة الحرَّة، ودستور جديد، وانتخابات، ورئيس جمهورية... وهكذا.

- الحرِّية التي كانت خلال فترة الانفصال، كانت مطلقة: المظاهرات تعمُّ الشَّوارع، العمَّال، الفلَّاحين، الطلَّاب، نظام الحكم غير مستقر، الجيش لا يثق بالطَّبقة السِّياسيَّة.

- تمَّ سجن رئيس الجمهورية الدكتور (ناظم القدسي) وهو شخصية وطنيَّة، وله دور في الحياة السِّياسيَّة في سوريا، والدكتور (مأمون الكزبري)، والدكتور (نبيه العظمة)، وآخرين..، لكن صوت طلَّاب الوحدة وعودتها كان الأقوى.

- في هذه الأثناء.. جاءت الفرصة للضبَّاط الوحدويِّين مع ضابط بَعْثِي واحد هو الرَّائد (سليم حاطوم)، والعقيد (زياد الحريري) قائد لواء في الجبهة - لم يكن بعثيًّا ولا وحدويًّا بل له تطلُّعات -، لكي يقوموا بانقلاب على (حكومة الانفصال) الرئيس (ناظم القدسي) ورئيس الوزراء (خالد العظم)، ويطيحوا بها في (٨ آذار ١٩٦٣م). حيث احتلَّ الرَّائد (سليم حاطوم) ومعه كتيبة (المغاوير) مبنى للإذاعة والتلفزيون. وكذلك (أسعد حكيم)، و(راشد قطيني)، و(موسى الزعبي)، و(علي البلخي)، و(حمزة الزعبي)، و(محمد الصوفي)، و(فواز محارب)، و(عبد الله قسومة)، وآخرين من النَّاصريِّين.

- وبدأت مسيرة جديدة، تضامن معها الشَّعب، بزعم إعادة الوحدة السُّوريَّة المصريَّة الفوريّة. لكن حزب البعث أُعيد للحياة مجدَّدا؛ من خلال قياداته التي لم تُوَقِّع على صكِّ الانفصال (ميشيل عفلق)، وندم (صلاح الدِّين البيطار)، و(شبلي العيسمي) وأسفه على توقيع صك الانفصال. فتمَّ تشكيل مجلس قيادة الثَّورة من: مجموعة من الضبَّاط، وَتَسَلَّم رئاسته العقيد (لؤي الأتاسي) الذي كان مسجونـًا وأُطلق سراحه، وتمَّ ترفيعه إلى رتبة فريق، و(محمد الصوفي) إلى رتبة فريق - وزيراً للدِّفاع -، واللِّواء (راشد قطيني) رئيسـًا للأركان، و(زياد الحريري) إلى رتبة لواء مساعداً لرئيس الأركان، المساهم بالانقلاب - وهو ليس بعثيًّا - ثمَّ رئيسـًا للأركان. وارتأت قيادة حزب البعث أن تعيد مجموعة الضبَّاط المسرَّحين للخدمة، نحو

/ ٩٠/ ضابطـًا، من بينهم خمسة ضبَّاط من ذوي الرُّتب الصَّغيرة، وهم: (الرَّائد محمد عمران، النَّقيب صلاح جديد، النَّقيب حافظ الأسد، النَّقيب عبد الكريم الجندي، الملازم أوَّل أحمد الأمير). وهؤلاء كانوا في عهد الوحدة يخدمون في الجيش المصري؛ نظراً لسياسة دمج الجيش الأوَّل بالجيشين: المصري بين الثاني والثالث.

- وهؤلاء الضبَّاط الخمسة، منتمين لحزب البعث المُنْحَل منذ أن كانوا طلَّابـًا في الثَّانوية. ونتيجة لإحساسهم بخطأ حل الحزب، وحماسهم، فقد تجمَّعوا في خليَّة حزبية سمّوها (اللّجنة العسكرية). وحينما تمَّ استدعاؤهم للخدمة، وجدوا فرصتهم لعودة الحزب للسُّلطة. فتمَّ تعيين العقيد (محمد عمران) في رتبته الجديدة – قائداً – للواء (المدرَّعات ٧٠) في منطقة الكسوة، القريبة من دمشق، والمقدَّم (صلاح جديد) – بعد ترفيعه – نائبـًا لرئيس شعبة شؤون الضبَّاط. وفعلاً كان هو العصب الذي بدأ بتسريح الضبَّاط من أهل المدن، والضبَّاط النَّاصريين، وجاء بضبَّاط احتياط من البعثيِّين، وتمَّ ترفيع (حافظ الأسد) إلى رتبة عميد، وتسلُّمه قيادة المطار العسكريّ الأهمّ (مطار الضّمير)، وترفيع (عبد الكريم الجندي) إلى مقدَّم، وتسلُّمه قيادة اللّواء / ١٣/ في القطيفة، و(أحمد الأمير) أيضـًا.. إلى قيادة أحد الألوية في معسكرات (قطنا).

- وتشكَّلت حكومة برئاسة (صلاح الدِّين البيطار)، ضمَّت منظِّري حزب البعث آنذاك: (جمال الأتاسي، وعبد الكريم زهور عدي، وجلال السيّد)، وآخرين..، وعن القوميِّين العرب: (جهاد ضاحي، وأمين الهندي)، وعن النَّاصريِّين: الفريق (محمد الصوفي – بعد ترفيعه إلى رتبة فريق وزيراً للدِّفاع –، وفايز إسماعيل)، وآخرين..

- وبدأوا محادثات الوحدة الثلاثية بين: (البعث العراقي بقيادة: علي صالح السعدي، نائب رئيس الوزراء، ووزير الدَّاخليّة، والقيادي الأهم في قيادة قطر العراق)، و(السوري برئاسة: الفريق لؤي الأتاسي، وعضوية القائدين الحزبيَّين من البعث: عبد الكريم زهور عدي وجمال الأتاسي، وميشيل عفلق، والمقدَّم فهد الشاعر: وهو ضابط مرموق في الجيش، ومثقَّف، وبعثي).

ووفد مصري برئاسة: (جمال عبد النَّاصر)، وتمَّ الاتّفاق على تشكيل جمهورية عربيَّة متَّحدة اتِّحاديَّة، لها: مجلس رئاسي بثلاثة أعضاء، بقيادة: جمال عبد النَّاصر، وحكومات تنفيذيَّة في كلِّ مصر وسوريا والعراق، وهذه أيضـًا وُلدت ميتة: إذ انقلب البعثيُّون على الوحدة؛ بالتَّخلُّص من أنصار الوحدة في: العراق وسوريا، كما وجد (عبد النَّاصر) نفسه واحداً مقابل اثنين في مجلس الرِّئاسة.

- وما أن حلَّ موعد تطبيق اتِّفاقيَّة الوحدة الجديدة في (١٧ نيسان ١٩٦٣م)، حتّى تمَّ تصفية الجيش السُّوري من: كلِّ الضبَّاط الذين شاركوا في حركة (٨ آذار)، وانفرد وتسلَّم حزب البعث السُّلطة، وتسريح أكثر من /٥٠٠/ ضابط عامل: فاستقال لؤي الأتاسي، ومعه الوزراء النَّاصريُّون والقوميُّون، وسقطت حكومة (صلاح بيطار)، وتمَّت أمور كثيرة كانت تجري في الخفاء؛ تمهيداً لاعتلاء ضبَّاط اللّجنة العسكريّة - الواجهة للحكم في سوريا - فتمَّ تعيين اللّواء (محمد عمران) رئيسـًا للأركان، بدلاً من (الحريري) الذي كان قد عُيِّن بدلاً من (راشد قطيني)، و(عبد الكريم الجندي) رئيسـًا لجهاز أمن الدَّولة المُستَحدَث، و(حافظ الأسد) قائداً للقوى الجويَّة، و(أحمد الأمير) قائداً للجبهة في القنيطرة وقبلها قائداً للمعسكرات

في قطنا، و(صلاح جديد) متمترس في شؤون الضبَّاط في الأركان (المايسترو الذي يدير الأمور)، وهو على قدر كبير من الذَّكاء والانضباطيَّة.

– وفي (١٨ تمُّوز ١٩٦٣م) قام العقيد المتقاعد (جاسم علوان)، والرَّائد (رائف المعري)، والمقدَّم (محمد نبهان) وهما: ضابطان مُسَرَّحان؛ بمحاولة انقلابيَّة، كانت مكشوفة من قِبَلِ المخابرات والشُّرطة العسكريّة، من قِبَلِ المقدَّم (أحمد سويداني) الذي كان نائب الملحق العسكري في الصِّين الشَّعبيَّة، قبل انقلاب (٨ آذار)، وجاء به (صلاح جديد) وسلَّمه الشُّرطة العسكريّة والمخابرات. وقد حدثت مذبحة مروِّعة للفدائيِّين الفلسطينيِّين المشاركين، وتمَّ إعدام العقيد (هشام شبيب) قائد مدرسة الإشارة، وبعض الضبَّاط، وضبَّاط الصَّف.

– وبدأت حرب إعلاميَّة بين: مصر وسوريا، وقال عبد النَّاصر مقولته الشَّهيرة (لا لقاء مع حزب البعث).

– في هذه المرحلة: تمَّ الدَّفع باللّواء (أمين الحافظ) الذي كان وزيراً للدَّاخليّة في حكومة (البيطار) ليتسلَّم رئيس مجلس قيادة الثَّورة، والقائد العام للجيش، ورئيس الوزراء، والحاكم العرفي، ومناصب أخرى.. بدفع واضح من (صلاح جديد). وفي صبيحة انقلاب (٨ آذار ١٩٦٣م) أُعيد العمل (بقانون الطَّوارئ) الذي لازال مستمرَّاً حتّى الآن، إن تبدَّل اسمه إلى قانون (مكافحة الإرهاب) – حديثاً – بعد الثَّورة السُّوريَّة (٢٠١١م). واستتبَّ الأمر للّجنة العسكريّة الخُماسيَّة، وتحلَّق حولها مجموعة من الضبَّاط والقيادات الحزبيَّة الذين تمَّ استدعائهم للخدمة وهم في الأعم الأغلب من دورات مجنَّدين سابقة (مرشَّح ضابط وأعطوه قِدَم لخدمته.

- وبدأت حرب من نوع جديد؛ لتصفية القيادة القوميّة للحزب، وسيطرة القيادة القطريّة التي انتقل إليها (صلاح جديد) من رئيس شعبة شؤون الضبَّاط إلى رئاسة الأركان، إلى الأمين القُطري المساعد الفعليّ. وتشكَّلت حكومة جديدة، وتمَّ التَّخلُّص من (أمين الحافظ)، ومن (سليم حاطوم)، و(فهد الشاعر)، و(طلال أبو عسلي). وعُيِّن الدكتور (نور الدِّين الأتاسي) رئيساً للدَّولة، وأميناً قُطريَّاً، و(يوسف زعين) رئيساً لمجلس الوزراء، والدكتور (إبراهيم ماخوس) وزيراً للخارجيَّة، و(حافظ الأسد) وزيراً للدِّفاع، وقائد القوى الجويَّة، وتحت إشرافه، وبقاء (عبد الكريم الجندي) في مهمَّة قذرة هي: أمن الدَّولة، حيث: العسف، والإرهاب، والاعتقال للرِّفاق القدامى، والقوى القوميّة واليساريّة، و(أحمد الأمير) قائداً للجبهة السُّوريَّة. كان ذلك في انقلاب (٢٣ شباط ١٩٦٦م)، و(محمد رباح الطويل) وزيراً للدَّاخليّة.

- وبدأت القيادة الجديدة تتَّجه يساراً نحو (موسكو)، وتحاول الإيقاع بـ (جمال عبد النَّاصر). فتمَّ التَّقارب مع (مصر)، ونجح وزير الخارجيَّة (د. إبراهيم ماخوس) آنذاك.. في ذلك.

- وبدأ النِّظام السُّوريّ يدَّعي أنَّه مُهدَّد من (إسرائيل)، و(الاتّحاد السُّوفييتيّ) يدعم ذلك. فكانت حرب (٦ حزيران ١٩٦٧م) التي آلت إلى احتلال كامل (فلسطين) و (سيناء) حتّى قناة السّويس، و(الجولان) حتّى نهر الرقاد، وإلى (نهر الأردن) بين فلسطين والأردن، و(القدس) بكاملها.

- في مصر: تحمَّل (جمال عبد النَّاصر) نتائج الهزيمة، واستقال، وبعد عودته عن الاستقالة.. بدأت تحقيقات للبحث في أسباب الهزيمة، وعقدت محاكمات لكبار مسؤولي القوّات المسلَّحة، وأخذوا أحكام

بحقِّهم. وخاصَّة (صلاح نصر) مدير المخابرات القوى، وقادة الأسلحة (الطيران، البحرية، البرية، والفرق العسكرية).

- في سوريا: لم تَجْرِ أيَّة محاكمات، وتمَّ تحميل احتلال (الجولان، والقنيطرة) لوزير الدِّفاع (حافظ الأسد)، بحسب بيان رقم / ٦٦/ الذي أُعلن فيه سقوط مدينة القنيطرة، وطالبوا بتغييره، وكل القيادات، وقرَّروا ألّا تستمر القيادة في مكانها، إلَّا لأربع سنوات فقط، ويجري تبديلها.

- استقال (يوسف زعين) - رئيس مجلس الوزراء - وحكومته، ووزير الخارجيّة (إبراهيم ماخوس). لكن (حافظ الأسد) - وزير الدِّفاع - رفض ذلك رفضاً باتّاً، وجمع حوله مجموعات من ضبَّاط الجيش، وأقنعهم أنَّ تلك محاولة للإجهاز على الجيش لصالح (حرب التَّحرير الشَّعبيَّة) التي تبنَّتها القيادة القُطريَّة بقيادة (صلاح جديد)، فكانت منظَّمة (الصَّاعقة)، وحاول حافظ الأسد في العام ١٩٦٩م، أن يُنفِّذ انقلاباً ضدَّ صلاح جديد، ومن معه، لكن تدخُّل الرئيس عبد النَّاصر، وإرساله لممثِّله الشَّخصيّ (حسن صبري الخولي) أجَّل ذلك. لكن ما أن تُوفِّي جمال عبد النَّاصر في (٢٨ أيلول ١٩٧٠م) حتّى وجد (حافظ الأسد) فرصةً لتنفيذ ما خطَّط له عام ١٩٦٩م. فتمَّ عقد مؤتمر - استثنائي - لحزب البعث، ألقى فيه (حافظ الأسد) محاضرة[1] لمدَّة ساعات طوال، يُطالب بالاعتراف بالقرار / ٢٤٢/ الصَّادر عن الأمم المتَّحدة لعام ١٩٦٧م، وفتح سوريا للاستثمارات العربية والأجنبية، والحدّ من سُلطة الدَّولة في الاقتصاد،

[1] ويُمكن العودة لكتاب السيّد (محمد حيدر) عضو القيادتين: القُطريّة والقوميّة، ونائب رئيس مجلس الوزراء بعد الحركة التَّصحيحيَّة، وأحد مُنظِّريها، والمفصول من الحزب والمحكوم عليه (ديموقراطية حافظ الأسد).

وإقامة نوع من الدِّيموقراطيَّة، والسَّماح للأحزاب الوطنية والتَّقدُّميَّة: بالمشاركة بالحكم، وإعادة اللُّحمة للتَّضامن العربي.

لكن (صلاح جديد) ومن معه، أصرَّ على استبعاد (حافظ الأسد) وفقـًا لقرار القيادة القُطريَّة، وكان المسرح مهيَّأً، فتمَّ اعتقال (صلاح جديد)، و(نور الدِّين الأتاسي)، وأعضاء القيادة الموالين لـ (صلاح جديد)، وإعلان (الحركة التَّصحيحيَّة، في (١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م)، وتشكيل قيادة قُطريَّة مؤقَّتة، من أنصار (حافظ الأسد). واستلم هو رئيس مجلس الوزراء، ووزير الدِّفاع، وجاء بنقيب المعلِّمين السيّد (أحمد الخطيب) رئيسـًا للدَّولة، وشكَّل حكومة من الرِّفاق البعثيِّين، وأسماء من الشِّيوعيِّين، والنَّاصريِّين، والاشتراكيِّين العرب.

- لم يَدُرْ في خَلَدِ (صلاح جديد) ومن معه، أن يستطيع (حافظ الأسد) القيام بما قام به؛ لاعتقاده أنَّه يقود حزبـًا منتشراً، وملتزمـًا، ومنضبطـًا، وأنَّ البعثيِّين كانوا قبل قيام حركة (حافظ الأسد) يُلقِّبون صلاح جديد بـ (لينين) قائد الثَّورة البلشفيَّة.

ومن المحزن حقـًا أنَّ قيادات الحزب في اليوم الأوَّل للحركة التَّصحيحيَّة: هاجمت تسلُّط العسكريين على الحزب، وأنَّهم يرفضون!، وفي اليوم الثاني: نفس القيادات للفروع الحزبيَّة أقامت مظاهرات؛ تأييداً للحركة التَّصحيحيَّة، وخذلوا (صلاح جديد) ومن معه، (النَّاس على دين ملوكها) كما يُقال: يسقط الملك.. يحيا الملك. على أنَّ معظم فروع الحزب لم تكن مقتنعة بحركة (حافظ الأسد)، فالذين وقفوا، وأعلنوا امتناعهم عن التَّأييد: تمَّ اعتقالهم. وعندما خرج (حافظ الأسد) بزيارته للمحافظات؛ لإيضاح نهجه وحركته، كان

من حوله هم من يدَّعون أنَهم قادة الوحدويِّين، مثل: (جمال الأتاسي، وفايز إسماعيل)، وكذلك الاشتراكيِّين العرب: (عبد الغني قنوت)، والشُّيوعيِّين: (خالد بكداش، ويوسف فيصل).

- لكن وعود (حافظ الأسد) كانت مغرية للسُّوريِّين، الذين ضغط عليهم الحزب كثيراً، لا سيَّما في فترة (صلاح جديد)، حيث وضع سوريا في سجن كبير: اقتصاديّـًا، وسياسيّـًا، واجتماعيّـًا، الحزب هو كل شيء ومن ليس حزبيّـًا، ليس له نصيبٌ في أيّ شيء في سوريا. القطاع الخاص: تمَّ تأميم معظم منشآته - حتّى الصغيرة جدّاً - تعمَّق قانون (الإصلاح الزّراعي)؛ للضَّغط على ما تبقَّى لملّاك الأراضي. لم تقم أيَّة انتخابات في سوريا منذ (٨ آذار ١٩٦٣م)، خرجت سوريا على التَّضامن العربي. لم تحضر قمَّة (الخرطوم ١٩٦٧م) بعد الهزيمة: واصفةً هذا المؤتمر بالرَّجعيَّة - لم يعترفوا بالقرار / ٢٤٢/ بعد حرب ١٩٦٧م - وبالتَّالي لم تنل سوريا أيَّة مساعدات، والوضع الاقتصادي من سيّء إلى أسوأ، والبطالة منتشرة، الوظائف حكر على الحزبيّين، لا يعترف بأيَّة قوَّة سياسيَّة غير حزب البعث فقط (عقليَّة متكلِّسة). سوريا بعد ضياع الجولان صارت مجالاً للخطابات فقط، وأخبار بطولات فيتنام، وكوبا، وأمَّا عن سوريا.. لا شيء.

الفصل الخامس:

حافظ الأسد يستولي على سوريا

حافظ الأسد يحقّق حلمه في الاستيلاء على سوريا

- لقد أعطته السِّياسة الاقتصاديّة المنشودة، والسِّياسيَّة، وفكرة حرب التَّحرير الشَّعبيَّة، والعسكريّة، التي مارسها (صلاح جديد) ومن معه: أوراق قويَّة، أتاحت له استعمالها. فنهض (حافظ الأسد) عن طريق مُسَاعديه الرئيسين في الحركة التَّصحيحيّة، ومعظمهم (كان صلاح جديد قد أبعدهم أو همَّشهم)، وهم: اللّواء (عبد الرَّحمن خليفاوي)، اللّواء (ناجي جميل)، العقيد (حكمت الشّهابي)، والرَّائد (يوسف قرصة)، والعقيد (فؤاد عبسي). وقام بالدور الرئيسي في الاعتقالات ضبَّاط الشرطة العسكرية لمدنية دمشق، منهم: ضابط من (بيت رباح) من دير الزور على صلة قرابة مع (ناجي جميل).

- والتف النَّاس في سوريا حول الحركة الجديدة أملاً بتنفيذ ما أعلنته. فشكَّل (حافظ الأسد) قيادة قطرية مؤقتة من: حزبيّين كانوا في فروع الحزب، في مدينة: دمشق وريفها، ودرعا، والسويداء، وحمص، وحماة، ودير الزور، واللّاذقية، وطرطوس، وإدلب، وحلب. ودعا لعقد مؤتمر وطني، انتقاه من الاتّحادات والنّقابات، من الموالين له، وعددهم / ١٣٠/ عنصراً، وسمَّاه (مجلس الشَّعب). وأصبح هو رئيساً لمجلس الوزراء من (١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م) إلى (آذار ١٩٧١م)، ووزيراً للدِّفاع، واختار وزراء موالين له (محمود الأيوبي) للتربية، و(محمد طلب هلال) وزيراً للصناعة، و(عبد الحليم خدَّام) للخارجية، بعد أن كان قد عيَّنه وزيراً للاقتصاد؛ لاشتباهه أنَّ هذه وزارة للشّيوعيّين، قبل الحركة التي قادها. و(الحلبي)

وزيراً للتَّربية؛ لأنَّه يعتقد أنَّ هذه الوزارة مرتعـًا للإخوان المسلمين (محمد سعيد الحلبي) الذي استمرَّ في هذه الوزارة طويلاً. ثمَّ أصدر قانون (الإدارة المحلّيّة ١٩٧١م) الذي يُنظّم عمليات الانتخاب لأعضاء مجالس المحافظات من أبنائها، والمكاتب التّنفيذيّة؛ لتقوم بمهام الإدارة لكل محافظة. وعيَّن قيادات لفروع الحزب من مؤيّدين، وأصدر قانون انتخاب جديد؛ لانتخاب مجلس الشَّعب، وبدأ محادثات لتشكيل الجبهة الوطنيَّة التَّقدُّميَّة: من حزب البعث والأحزاب التي كان لها تمثيل في الوزارات السَّابقة.

- على الصَّعيد العربي: بدأ بمغازلة الأردن: عبر خطاب في (درعا ١٩٧٠م)، ومجيء ولي عهد الأردن (الحسن بن طلال) إلى درعا، واجتماعه معه. وأعلمه أنَّ سوريا تحت قيادته مقبلة على طيّ صفحة الماضي. ثمَّ بدأ بالتَّوجُّه نحو مصر السَّادات، وليبيا. وفعلاً: أنجز اتّفاقيّة الاتّحاد الثلاثي بين هذه الدُّول، وتمَّ تعيين حكومة اتّحاديّة انتدب لها من سوريا السيّد (أحمد الخطيب) الذي كان رئيسـًا للدَّولة مع بداية الحركة، ووزراء من (سوريا، ومصر، وليبيا)، ومجلس شعب واحد. وظلَّ هذا الاتّفاق حبراً على ورق، لم تتحرك الأمور عنده. بل كانت رغبة مشتركة بين السَّادات الذي تخلّص من النّاصريين في حركة (١٥ مايو ١٩٧١م)، وحركة من حافظ أسد؛ للردّ على خصومة الحزبيّين الذين اتّهموه بالتَّسلُّط وحبّه للزّعامة ودغدغته مشاعر النَّاس.

- أمّا على صعيد الأجهزة الأمنيّة: فقد خصَّها بعناية خاصَّة. إذ سلَّم المخابرات العسكريّة: للّواء (حكمت الشّهابي) الذي كان (صلاح جديد) بصدد تسريحه من الجيش. وأمن الدَّولة: لضابط من الميدان الدِّمشقيَّة (ماجد سعيد) ولكن أصوله من السَّاحل. وأوجد جهاز مخابرات جديد للقوى الجوّيّة أسنده للمقدَّم أو العقيد (محمد الخولي). والأمن الدَّاخلي في دمشق التّابع لأمن الدَّولة سلَّمه أوَّلاً لـ (نزار الحلو)، ثمَّ (محمد ناصيف خير بيك). والأمن السّياسيّ للعقيد (أحمد سعيد صالح) من السَّاحل، وبدأ بتخليص القطعات العسكرية من رجالات (صلاح جديد)، فنقل (عزت جديد) قائد اللواء ٧٠ - وهو ليس قريباً لصلاح جديد - موظّفاً في سد الفرات، وسلَّم قيادته لـ (لإبراهيم الصّافي) الذي أصبح قائداً للفرقة الأولى، ومعسكرات القطيفة: جاء بالعميد (يحيى الجمل)، ووضع لقادات الألوية (شفيق فياض) و (علي زيود) وغيرهما.. إلى أن تسلَّم (شفيق فيّاض) قيادة الفرقة الثالثة. وأسَّس لأخيه (رفعت الأسد) سرايا الدِّفاع التي تحوَّلت بقدرة قادر إلى (قوَّة ضاربة) حجمها أكبر من فرقة، فيها / ٥/ ألوية معزَّزة، تمتلك أسلحة متطوِّرة من خيرة الأسلحة التي تمَّ شراؤها من الاتّحاد السّوفييتيّ. وأسَّس ألوية الحرس الجمهوري، وسلّم قيادتها إلى (عدنان مخلوف) وهو ليس من (بيت مخلوف بستان الباشا)، و(علي أصلان) وهو ضابط محترف أوصله فيما بعد لرئاسة الأركان، بديلاً لـ (حكمت الشّهابي).

- تحوَّلت الألوية في الجيش السوري إلى فِرَق وصل تعدادها إلى أكثر من / ١٨/ فرقة: كان في كل فرقة ضابط، هو الأقوى من قادة الفرق، وهو المتنفذ والقادر. وتشكَّلت شعبة أمنية في كل لواء، ووحدة عسكريّة

من مستوى السرية، حتى قيادة الفرقة، وهذا المسؤول الأمني له سطات واسعة ويخشاه القادة في هذه التّشكيلات.

وتمَّ في كل المحافظات السورية شُعب لكل الأجهزة الأمنية إياها الأربعة الرئيسية، ثمَّ أنتجت نحو / ١٧/ فرعـًا ذو اختصاصات متداخلة، وكلها تعمل وفق مشيئة رئاسة هذه الفروع، وبتوجيهات مباشرة من الرئيس حافظ الأسد.

- على الصّعيد السّياسي الدّاخلي: استطاع التوصل في بداية (١٩٧٣م) إلى تشكيل ما سُمِّي بالجبهة الوطنية التقدمية التي قبلت بالصيغ التي فرضها عليها، وهي: أنّ الحزب يعترف بهذه الأحزاب لكن بشرط؟ ألا تعمل في صفوف الطلّاب والجيش، وأنَّ المخالفة لذلك معناه: اجتياز الخطوط الحمر، وهذا يعني فطمها على المدى الطويل، فالطلاب في كل بلاد الدنيا (وبلادنا منها) هو المستودع الذي يمد الأحزاب بالعضوية، وحزب البعث نشأ على ذلك، وكل الأحزاب الأخرى. أضف لذلك أوجد مبنى لهذه الجبهة، أعطى لكل رئيس حزب غرفة بلا سكرتارية، وسيارة واحدة لرئيس الحزب، ولم يسمح لهم بإصدار صحف لهذه الأحزاب. وقد وافق على ذلك كلٌّ من: الحزب الشيوعي (خالد بكداش) و (يوسف فيصل المكتب السياسي) و (فايز إسماعيل) و (الوحدويين الاشتراكيين) و (فوزي كيالي) المنشق عن الاتّحاد الاشتراكي، بعده (صفوان القدسي)، و (يوسف جعيداني)، و (عبد الغني قنوت) (الاشتراكيون العرب).

- ومع مرور الوقت.. انشطرت هذه الأحزاب إلى ثلاثة أو أربعة أحزاب، ومع ذلك احتضنها النظام والقيادة القطرية، وأضافوا عضويه المنشقين لهذه الجبهة؛ لأنّ من أهداف السُّلطة في سوريا هو تصحيح الحياة

السياسية، وعدم وجود قوى سياسية لها امتدادات شعبية. وتمّ الضغط على من يريد التوظيف والبعثات العلمية، ومن ينخرط في سلك العسكرية أن يكون حزبياً بعثياً في البداية، ثمّ شللياً من جماعة فلان، وكلها تصب في بوتقة السلطة إياها.

- في آذار ١٩٧١م: تمّ تنظيم استفتاء على مرشَّح وحيد لرئاسة الجمهورية، وتمّ تعديل الدستور المؤقت، بدلاً من رئاسة الدولة. ونجح الرئيس حافظ الأسد في عام ١٩٧٢م. تمّ تنظيم انتخابات للإدارة المحلية على أساس ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية. حزب البعث له (٥١٪)، ولأعضاء الجبهة ممثل واحد أو ممثلين، وللاتّحادات العمالية والفلاحية والنقابية وهم حزبيون. فتمّ اختراق قوائم الجبهة في كل المحافظات السورية ما عدا محافظة القنيطرة التي يتوزع سكانها في أربع محافظات؛ بسبب اللجوء. وأخذت القيادة السورية عبرة لانتخابات مجلس الشعب الجديد على اعتماد المحافظة كلها دائرة انتخابية وبلا جداول شطب، وأنّ الانتخاب يجري حيثما يوجد المواطن. وهكذا نجحت قوائم الجبهة الوطنية بكاملها، ونسبة (٩٥٪) منها حزبيون ظاهرون ومستترون. فطرح الدستور الدائم، وحصلت خلافات حول دين رئيس الجمهورية، ومصادر التشريع والقسم (بشرفي بدلاً من الله العظيم)، وأضاف الرئيس حافظ الأسد (المادّة الثامنة) في الدستور: والتي تنص صراحة على أنّ حزب البعث هو القائد للمجتمع والدولة، وبالتالي حسم القيادة له؛ من خلال القيادة القطرية التي هو أمينها العام، وهذا قد شكّل حالة من التّذمّر عند النخب السياسية وما تبقى من الصيغ الحزبية. فقد أنكر ذلك الحزب الشيوعي المكتب السياسي (رياض الترك وجماعته)، والاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي)، والاشتراكيين العرب (عبد القادر عياش)،

وحزب البعث العراقي، والحزب التابع لـ (صلاح جديد). وهؤلاء شكّلوا فيما بعد: ميثاق العمل المشترك (التّجمع القومي) الذي وُلِدَ ميتاً. وطبعاً (الإخوان المسلمون)، ورابطة العمل الشيوعي، والحزب الثوري العربي الذي أسّسه (ياسين الحافظ)، و(حمود الشوفي)، و(طارق أبو الحسن)، و(زينب نطفجي) وآخرين..

- وبدأت مسيرة الصراع وتثبيت السلطة، وطرح البعثيون في كتاب للسيّد (عبد الله الأحمر) الأمين القومي المساعد: (لا فرق بين قيادة الحزب وقيادة الرئيس حافظ الأسد). وبدأ البعثيون يطلقون صفة القائد على حافظ الأسد، وعلى من يرونه بهذه الصفة كـ رفعت الأسد.

- على الصّعيد العربي: أرسل الرئيس حافظ الأسد مندوبيه للسعودية، ودول الخليج، ودول المغرب العربي، وبدأ يدعو للتضامن العربي. وكان من نتائجه: التجريدة المغربية، وإرسال قوات سعودية، وكويتية، وعراقية، وإماراتية، وأردنية. شاركت في حرب تشرين (١٩٧٣م).

- على الصّعيد الدولي: أعلن الرئيس والحكومة السورية: اعترافه بالقرار الدولي رقم / ٢٤٢/ الذي كانت سوريا ترفض الاعتراف به زمن (صلاح جديد) وحكومته. وبدأ بالتقارب من الاتحاد السوفييتي، وقام بزيارة له؛ لإقناعه أنّه على نفس الخط، ووقع اتّفاقية تعاون استراتيجي. وأقام علاقات واسعة مع رومانيا (شاوسيسكو). ومع ألمانيا الشرقية (إيريك هونكر) الذي استورد منه تجربة الجبهة الوطنية التقدمية. وزار كوريا الشمالية في زمن الرئيس (جيم إيل سونغ). وجاء بتجربة الطلائع والشبيبة كرافد للحزب (ولتعميم أبوته على الأجيال الصاعدة).

- وتفرّغ للمنظمات الشعبية: فحوّل اتّحاد العمال، واتّحاد الفلاحين، والاتّحاد العام لنقابات الأطباء والمعلمين والحرفيين: إلى أدوات للحزب. وعيَّن مجالس إدارة عليها من الحزبيين المقربين، وانتهى دورها المطلبي إلى دور سياسي، تحدّده سياسات القيادة القطرية وأمينها العام. وأضحت هذه المنظمات الشعبية: أداة من أدوات السلطة.

وما إن حلَّ العام ١٩٧٣م: حتى نضجت الظروف؛ لبدء معركة تحرير الأراضي العربية المحتلة (كما يظن)، فاتّفق مع السادات على ذلك. فكانت حرب تشرين التحريرية في (٦ تشرين الأول ١٩٧٣م) التي لم تؤتي أُكُلَها. إذ بعد اجتياح القوات السورية للخط الدِّفاعي في الجولان، واحتلال مرصد جبل الشيخ الحصين..

نجح العدو الصهيوني في أخذ زمام المبادرة: فاستعاد المرصد في جبل الشيخ، والمقابل له الذي كان في حوزة الجيش السوري قبل الحرب، واندفع ليحتل ما تبقى من محافظة القنيطرة، وقرى من: ريف دمشق، ودرعا، وكانت النتيجة: هزيمة منكرة. لكن كالعادة.. لا بُدَّ من تمجيد القيادة التاريخية التي خاضت (ثلاثة حروب في حرب واحدة) وهي: حرب جبل الشيخ، وحرب تحرير الجولان (الذي لم يحرر شبر منه)، وحرب الاستنزاف التي لم تؤت أية نتيجة. غير أنّ توقّف الحرب في: مصر وسوريا: أعطى للقيادة السورية إمكانية التقارب مع الولايات المتّحدة. فكانت جولات الوزير الأمريكي المشهور (هنري كيسنجر) التي تُوِّجَت بعقد ما سُمِّيَ (اتّفاقية فض الاشتباك): تنسحب إسرائيل من القرى التي احتلّتها في: ٦ تشرين الأول ١٩٧٣م، ما عدا جبل الشيخ، والمرصد السوري القديم المقابل للمرصد الذي تمَ تحريره. وإعطاء (جزء

صغير) من مدينة القنيطرة المهدّمة والمحاطة بالقوات الإسرائيلية من ثلاث جهات، وفتح طريق لها؛ من أجل حفظ ماء وجه الرئيس. على أن تلتزم سوريا (بعدم تعمير مدينة القنيطرة) وإعادتها كمركز للمحافظة، وعدم إطلاق النار، والموافقة على إدخال قوات دولية؛ لتنفيذ هذا الاتّفاق، على مسافة نحو أكثر من (٦٠ كم). وفعلاً.. استمرَّ ذلك قائمـًا حتى الآن.. وكانت مخابرات النظام تمنع حتى أبناء القنيطرة إلّا بعد الحصول على تصريح خطّي من الدخول لهذه المنطقة، وَبَنَت مركزاً للمحافظة على بُعد عشرة كيلو مترات شرق القنيطرة، سمَّتها: مدينة البعث. وذهب الرئيس حافظ الأسد ليرفع العلم السوري في السَّاحة الأولى في مدخل المدينة، وإلى يمينه ويساره الدُّشم الإسرائيلية على بُعد خطوات.

- هذه الحرب التحريكية: منحت للنظام متّسعـًا من الوقت؛ لإعادة ترتيب أمور السلطة: حيث تخلص حافظ الأسد مِنْ كلِّ مَنْ ساعده في حركته، وكان في المقدّمة: اللواء عبد الرحمن خليفاوي، ومحمد حيدر، ومحمد طلب هلال الذي طالب بمحاكمة حزبية للرفاق الذين سجنهم حافظ الأسد. وفي اليوم التالي.. عُيِّن سفيراً في هنغاريا، ثمَّ (ناجي جميل) الذي كان قد عيَّنه قائداً لسلاح الجو، وهو ليس ضابط طيّار، ورسوله للسعودية. و (يوسف قرصة، وفؤاد العبسي، وقائد الشرطة العسكرية ومعاونيه)، و(يوسف شكور) الذي كان رئيسـًا للأركان في حرب تشرين ١٩٧٣م. وتعين (حكمت الشّهابي) رئيسـًا للأركان، و(علي دوبا) للمخابرات العسكرية بصلاحيات مطلقة، وهو كان ملحق عسكري في بلغاريا، و(مصطفى طلاس) الوثيق الصِّلة بالرئيس حافظ الأسد (وزيراً للدِّفاع) بلا صلاحيات، حيث تمَّت إحاطته بكلِّ من يستطيع مراقبته (نواب للعمليات وغيرها). وهكذا نجح حافظ الأسد في السيطرة على الحزب، والجيش،

وأجهزة الأمن. وبدأ ملاحقة البعثيّين الرفاق القُدامى، والوحدويّين الذين رفضوا السَّير في ركاب الشّيوعيّين، وأصحاب الفكر، وَسَيْطَرَ: حيث أبعد الوزير (جورج صدقني) عن وزارة الإعلام. وجاء بالصّحفي (أحمد إسكندر الأحمد)، وسيطرت أجهزة المخابرات على الصّحف الثلاثة (البعث، الثورة، وتشرين) التابعة للقصر الجمهوري مباشرةً. وأحاط نفسه بمجموعة من الموالين في القصر، همُّهم: (تصدير الكتب بمناقب الرئيس إسكندر لوقا) مثلاً، وسيطر على التلفزيون: وفي حادثة فريدة حينما كان الرئيس في المغرب في لقاء القمَّة العربية، حيث ألقى خطاباً في ساعة متأخرة عن التوقيت المحلي لسوريا، فأرجأ السيّد (أحمد قرنه) مدير الإذاعة والتلفزيون الخطاب إلى الغد، فكان الغد بإقالته فوراً، ولو أنَّ هذا (الـ قرنه) ظل من أكثر المنافقين، وعضواً دائماً في مجلس الشعب الصُّوري، وهو صاحب عبارة (سيّد الوطن).

- لكن للأمانة التاريخية: إنَّ فترة حكم الرئيس الأسد في الفترة من نهاية ١٩٧٠م إلى نهاية عام ١٩٧٥م: شهدت إنجازات معقولة: فقد تمَّ تنفيذ الخطّة الخمسيّة الثالثة (١٩٧١م – ١٩٧٥م) وهي من أنجح الخطط الاقتصادية في سوريا. وتمَّ ترتيب أمور كثيرة، وبناء المؤسّسات، والمعامل، والتكامل داخل القطاع الاقتصادي.

- لكن.. ما حدث بعدها أفشل كل تلك الإنجازات، في محاولة لاستعباد الشعب، ووضعه في بوتقة الوصاية عليه، وكان من الممكن أن تكون أفضل؛ نظراً لحجم المساعدات النّقديّة، والهبات التي قدَّمتها المملكة

العربية السعودية، ودول الخليج: لـ سوريا، بعد حرب تشرين ١٩٧٣م، والتي قدِّرت بنحو / ١٧/ مليار دولار، بدولارات ذلك الوقت.

- وللأسف فإنَّ معظم المعامل الصناعية التي تمَّ التعاقد عليها: من معامل السكر، إلى معامل الكونسروة، إلى معامل الإسمنت، إلى معمل الورق، إلى معامل النّسيج ومحالج القطن، إلى معامل الأسمدة والأمونيا يوريا، إلى توسيع مصفاة حمص، إلى الصَّوامع: كان تنفيذها بشكل سيّء، وأنَّ من تعاقد عليها كان ينقصه الخبرة والنَّزاهة. فبعد اكتمالها لم تستطع أن تعمل سوى بنسبة / ٤٠٪/ من طاقتها النَّظريَّة. بل إنَّ بعضها لم يعمل مطلقـًا: كمعمل ورق (دير الزور)، ومعمل السَّماد الآزوتي في (حمص).

الفصل السادس:

مسيرة الحكم بعد حرب ١٩٧٣م

- خلال السَّنوات الخمس السَّابقة: استطاع نظام الحكم ترتيب البيت الدَّاخلي في سوريا، لسيطرته من خلال الآتي:

سيطرت الدَّولة والحزب الحاكم على النظام الذي شكَّله الرئيس حافظ الأسد بشكل هرمي: له قائد واحد، وحاكم واحد، وسلطة واحدة، والباقي من السلطات: سواء (السلطة التشريعية) محكومة بالمتواجدين في المجلس، ورئيسه يعيّن بأوامر من قِبَلِ القيادة القطرية وأمينها العام (حافظ الأسد). فالقائمة الموحَّدة هي التي تنتج ممثلي الشعب، وفق مشيئة وغربلة الأجهزة الأمنية.

و(السلطة التّنفيذيّة) محكومة بمنطوق الدستور، إذ الرئيس هو رئيس السلطة التّنفيذيّة، يعاونه رئيس مجلس الوزراء - وهو معيّن من قِبَلِهِ - والوزراء. ولا يستطيع مجلس الوزراء مناقشة السياسة العامة لسوريا، والاتّفاقيات المعقودة، وإنما تنزل بأوامر محدَّدة، وغالباً شفهيّة من قِبَلِ الرئيس، وهذا ينطبق على مجلس الشعب. إذ إنَّ هذا المجلس لا يستطيع مناقشة السياسة الخارجية، وعقود النّفط مع الشركات الأجنبية. وإن حدث ذات مرَّة أن اعترض أحد الأعضاء على خطأ لغوي في مرسوم صدر عن الرئيس: لا يستطيع رئيس المجلس إعادته لمصدره للتَّصحيح (كما حدث في فترة رئاسة محمد علي الحلبي للمجلس)، وهذه ليست مبالغة؛ خوفاً على منصبه، واعتقاله. أمّا (السلطة القضائية) فليس لها استقلال كما جاء في الدستور؛ لأنَّ الرئيس هو رئيس مجلس القضاء الأعلى، ثمّ إنّ الدستور شيء، والقوانين

المفسّرة لبعض مواده شيء آخر، إنَّ تعيين القضاة وترفيعهم يصدر بمراسيم عن رئيس الجمهورية. وهذا الأمر ينطبق على الهيئة المركزية للرَّقابة والتّفتيش، والجهاز المركزي للرَّقابة الماليّة: فهؤلاء يتمُّ تعيينهم بمراسيم، والتّمديد لهم من قِبَلِ رئيس مجلس الوزراء، وهم تابعون إداريّـًا وماليّـًا لرئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس الوزراء لا يبدأ المشاورات لتشكيل الحكومة. بل يتم التّوزير من قِبَلِ القيادة القطرية بعد التّنسيب والغربلة من قِبَلِ أجهزة الأمن، والصَّوت الأقوى هو صوت الأمين العام (حافظ الأسد)، وغالبـًا من يرشّح لوزارة معيّنة لا يُستشار! بل يسمع اسمه، إمَّا: من الشارع، أو من التلفزيون. والوزارات المسمَّاة سياديّة: لها وضع خاص – هذه من شأن الرئيس أوّلاً وأخيراً –. وقد دأبت الدّولة بعد عام ١٩٧٥م: على التّدقيق جيّداً في الأسماء والعلاقات، أحيانـًا ما يتمّ التوسُّط لفلان سرِّيّـًا عند أجهزة الأمن؛ للدَّفع بهذا الاسم أو ذاك، بشروط اتَّضحت فيما بعد.

– وقد جرت العادة أن يعيّن نائبان لرئيس مجلس الوزراء: واحد للشؤون الاقتصادية، والآخر لشؤون الخدمات. ومجالس عليا عديدة يشترك فيها جميع الوزراء:

- مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية.
- مجلس أعلى لشؤون الخدمات.
- مجلس أعلى للزراعة.
- مجلس أعلى للصناعة.
- مجلس أعلى للسياحة.

- مجلس أعلى للثقافة.
- مجلس أعلى لشؤون المنظمات الشعبية.

– ويتمّ إشغال الوزراء باجتماعات هذه المجالس: فترى الوزير تارك لوزارته وشؤونها وخارج من اجتماع، ليدخل في اجتماع آخر وبلا فائدة؛ لأنَّ تقرير النتائج يتمّ خارج هذه المجالس. وقد تمّ تشكيل هيئات وشركات مستقلّة ماليّاً وإداريّاً عن الوزارات، وصل تعدادها إلى / ١٩/ هيئة وشركة: قامت مقام الوزارات ذات الخبرة والاختصاص. وهذه الهيئات والشركات: كانت إحدى أدوات الفساد والإفساد؛ لأنَّها غير خاضعة للمحاسبة: في التعاقد، والصرف، والتّتبّع. وبعضها تضخّم حتى صار بحجم البلد، ولها صولة وجولة، ويتمّ التعاقد مع النافذين من الباطن، بدون رقابة أو محاسبة؛ لتنفيذ معظم إن لم تكن كلها.

– الأمر الأهم في سلوك الحكم هو: التركيز على الجانب الأمني والمخابراتي، حيث تمّ تنظيم الأجهزة الأمنية وتكاثرها، وكل جهاز يعمل بشكل مستقل عن الآخر، ويتمّ التّباري بينهم: أيُّ جهاز أقوى وقادر على القمع، وهي عبارة سارت على ألسنة النَّاس، سياسة القمع، وقمع القوى السياسية المناوئة، وقمع التظاهرات ولو كانت صغيرة، والقمع.. والقمع..، وقمع المخالفات. وأصبحت سياسة هامَّة في حياة الدَّولة والمجتمع. وهذه الأجهزة القمعية: تمّ تسليمها لأناس معروفين وموثوقين من قِبَلِ رئيس النظام/ ولها ميزانيات مفتوحة، ولا رقابة عليها، وتُمارس التَّجسُّس على بعضها، وتطوَّرت إلى شكل الدَّولة البوليسيّة، وغابت كل تشكيلات الدَّولة: بموجب الدستور إلى لا شيء.

- أمَّا سلطة هذه الأجهزة: فهي التي تختار أعضاء القيادة القُطريّة، وإن كانت المؤتمرات القطرية تنتخب، إلَّا أنَّ القائمة المُعَدَّة والموافق عليها من قِبَلِ الرئيس: هي التي تنجح. وحدث ذات مرَّة.. إضافة اسم العماد (حكمت الشّهابي) وهو ليس حزبيّ، في خلال خمس دقائق تمّ تنسيبه للحزب، وإعطائه قِدَم (عشر سنوات)، وتمّ انتخابه بأوامر من الرئيس مباشرة، في جلسته الختاميّة للمؤتمر الحزبي العام، وخلال خمس دقائق.

إذن... حلقات النظام الأساسية هي:

١) رؤساء الأجهزة الأمنية: وهم معروفون تاريخيـًا بأسمائهم لدى السُّوريّين، وقادة الفِرَق العسكرية، وبعض قادة الألوية الموثوقين جدّاً.

٢) رؤساء الشُّعَب والمحافظات الأمنية التّابعين لأجهزة الأمن.

٣) التَّعيينات لرؤساء أفرع الحزب والمحافظين: تتمّ بالتّرشيح من قِبَلِ الذي توضع أمامه ثلاث خيارات، يكون قد اعتمد إحداها.

الفصل السابع:

الأحداث الكبرى التي افتعلها النظام

- طارد النظام القوى القومية واليسارية؛ بقصد إنهائها. فقام بحملة اغتيالات واسعة النطاق: كانت الأولى باغتيال (اللواء محمد عمران) في لبنان ١٩٧٢م، الذي كان يشكّل خطراً متوقَّعًا على (حافظ الأسد)؛ نظراً لأنَّ لديه مجموعات مؤيّدة له داخل القوّات المسلّحة. وقبلها تمَّ التّخلُّص من هيبة (صلاح جديد) ومن معه في زجّهم في السّجن بلا محاكمات، وتبعها باعتقال (اللواء أحمد سويداني) الذي هرب للعراق وعاد لبيروت، وأعطاه الأمان بالعودة لسوريا، وبقي في السّجن / ٢٧/ عاماً: وهذا كان رئيسًا لأركان الجيش وفي قيادة الجبهة مع (أحمد الأمير) حينما تمت إذاعة البيان / ٦٦/ في حرب ١٩٦٧م: الذي أصدره وزير الدِّفاع آنذاك (حافظ الأسد) معلنًا سقوط مدينة (القنيطرة) وهي آخر نقطة في الجبهة السُّوريّة، وأنَّ القوَّات المسلَّحة كانت منتشرة في القطاع الجنوبي الغربي، والقطاع الأوسط، والقطاع الشّمالي. فتمَّ الانسحاب الكيفي، تاركين أسلحتهم نهبًا للعدو الصّهيونيّ، وهو الذي هاجم شقَّة الجاسوس الإسرائيلي (إيلي كوهين)، واعتقله مع النَّقيب المساعد له، في عام ١٩٦٥م. وأيضًا اعتقل الكثير من القوميّين الوحدويّين من حزب البعث (القيادة القومية، وحزب صلاح جديد، والنَّاصريّين، والشّيوعيّين، والتّقدُّميّين) الذين رفضوا الجبهة الوطنيّة التَّقدُّميَّة التي صاغها شكلاً ومضمونـًا.

- وسرَّح الضبَّاط الذين حاربوا بجدّيّة في حرب ١٩٧٣م، وأعطى أنواط الشّجاعة لمن لم يشارك في المعارك (وتحضرني رواية السَّرطان: للكاتب الرُّوسي سولجنستن).

- وقَّع عن طريق (هنري كيسنجر) اتّفاقيّة (فض الاشتباك) عام ١٩٧٤م، ووافق على القوَّات الدُّوليّة للفصل، وكفى الله المؤمنين شرَّ القتال. وقبلها وافق على قرار (وقف إطلاق النَّار) مع إسرائيل / ٣٣٨/ مخالفـًا وعوده للقوَّات العراقيّة بمواصلة القتال (١٩٧٣م).

- بدأت مسيرة الوحدة والاتّحاد الشَّكليّة، فكان اتّحاد الجمهوريّات الذي وُلد ميتـًا، بين: السَّادات، وحافظ الأسد، والقذَّافي (١٩٧١م).

- توجَّه صوب الأردن.. وقصد إقامة وحدة مع (الملك حسين)، ولكن مساعيه باءت بالفشل؛ لأنَّ الأردن (محمي تاريخيّـًا)، ولا يسمح لأحد التَّقرُّب منه أو الاعتداء عليه. فمهمَّة الأردن وظيفيَّة، وهو ليس بصدد إقامة الوحدة مع سوريا، وقد ألَّف (الملك حسين) كتابـًا (بصفتي ملكـًا) قال فيه: أنَّ الخطر يأتيه دائمـًا من الشّمال (يقصد سوريا).

- في عام ١٩٧٣م، وما بعدها.. والضّجّة التي ثارت على دين رئيس الجمهورية، والمادة الثامنة في الدستور. فقد تحالف مع معظم رجال الدين في سوريا، منهم: (كفتارو، والبوطي، والخطيب، والشامي، وعبد السّتار السيّد، وآخرين..). وحينما تحرَّكت القوى الإسلامية في (حماة)، تمّ قتل (مروان حديد) وجماعته ١٩٧٤م. وبدأ يستقدم الوفود لتأييده في الدّستور، وفي التّصدّي للعصابات - كما كان يُسمّيها -.

- ضرب مدينة جسر الشغور، وحلب، وحمص، وأعدم العديد من هذه المدن، في عام ١٩٨٠م. وكانت الضّربة الكبرى: تدمير وسط مدينة حماه، وقتل الآلاف بعد أن أعلن أنّ الإخوان المسلمين أرادوا القيام بانقلاب ضدَّه، وضرب سجن تدمر وقتل المئات، وإصدار القانون / ٤٩/ الذي يتعامل مع الإخوان

المسلمين وأقاربهم حتى الدرجة الرّابعة بالإعدام. وكانت مجزرة (طلّاب مدرسة المدفعية) التي قام بها النّقيب (إبراهيم اليوسف) ومن معه ضدّ هؤلاء الطلّاب (حادثة مؤسفة)، جاءت ردّاً وخطأً ارتكبه هذا الضّابط البعثي الذي كان مسؤول الأمن في هذه المدرسة (مدرسة المدفعية)، واستهدفت طلّاباً أبرياء، وعمّقت من إمعان السُّلطة في القتل، والتفاف أعوانها معها.

- تمّ تشكيل كتائب البعث، وأشعل القتال بين الشّعب.

- توجّه أخوه (جميل الأسد) إلى تشكيل (جمعية المهدي) الذي استطاع أن يستقطب الواجهات العشائرية المنسيّة، والمزيد من المنتفعين؛ بقصد السيطرة العائلية على الشّعب السُّوريّ وعشائره.

- بدأ تغوُّل قوّات سرايا الدّفاع التي يقودها رفعت الأسد ضدّ المواطنين: بالاعتداء عليهم في الشّوارع والباصات والأماكن العامّة. وأيضاً ضدّ ضبّاط الجيش العاديّين، وضدّ الشرطة العسكرية ودورياتها الانضباطية في الشّوارع، حيث حدثت الكثير من الاشتباكات، كان الخاسر فيها رجال الشرطة العسكرية، ونذكر كيف كانوا يقومون بنزع أغطية الرّأس عن النّساء داخل مدينة دمشق؛ بحجّة التّقدُّميّة، وضدّ الإخوان المسلمين.

دوريات أجهزة الأمن والمخابرات في سيّاراتهم الجديدة، وهم على أهبة الاستعداد لإطلاق الرّصاص، في أكبر عملية تخويف شهدها الشارع السُّوريّ. البنادق فوّهاتها من نوافذ هذه السيارات مُشرعة ضدّ المارّة والنّاس العاديّين للخوف.

- وبدأت الأسماء لمحدثي النّعمة من السّرقات تدقّ أسماع المواطنين في كلّ المحافظات، وكلّهم من أتباع السُّلطة. وتمّ الضّغط على مُرتّبات العاملين في الدّولة، حتى أصبح الموظّف يبحث عن عَمَلَين أو ثلاثة؛ كي يكفي مؤونته. وانحدر التّعليم: فبرزت العلامات الكاملة في امتحانات الإعدادية والثانوية لأوّل مرّة في سوريا. وترى أنّ نحو / ٥٠/ طالباً ومن منطقة معيّنة قد حصلوا على كامل العلامات أو قريباً منها. وانحدر التّعليم ما قبل الجامعي: حيث المعلّمون والمدرّسون لا يوضعون في أماكنهم التي يستحقّونها، فتمّ تولية مناصب المديريات لمن هم حزبيون، ومن قِبَل المخابرات ولا عهد لهم لا بالتّعليم ولا بالإدارة. وبدأت الواسطات والمحسوبيّات، وقد انطبق ذلك على التّعليم الجامعي والبعثات العلمية، لا سيّما بعد أن تسلّم رفعت الأسد مكتب التّعليم العالي في القيادة القُطريّة ١٩٧٤م. فخصّصت البعثات العلمية لمن معدّلاتهم ضعيفة جدّاً. وبعدها بسنوات كان نسبة هؤلاء في ملاك التّعليم الجامعي يصل إلى / ٦٠/ ٪. وبدأ قانون (جريشام الهندي) بالنّقود ينطبق على الوظائف (العملة الرّديئة تطرد العملة الجيّدة).

- لقد أنتجت هذه المرحلة: مجموعات من خرّيجي الجامعات الفاشلين، وتراجع دور العملية العلمية، إذ هاجر الأساتذة إلى بلاد النّفط والجزائر وليبيا والأردن؛ بحثاً عن لقمة العيش والتّقدير. واعتلى سدّة التّعليم مجموعات من الجهلة الفاشلين الذين حصلوا على الألقاب العلمية بدون بحث أو تدقيق. وفسحت التّوجيهات العليا لأبناء أساتذة الجامعات والقيادة القُطريّة للدخول إلى الكلّيّات التي يرغبون فيها، بدون معدّلات. وإن جرى أخيراً إجراء مفاضلة بينهم: فتجد مثلاً (بشار الأسد) علاماته في الثانوية (١٣٠علامة)

يدخل كلّية الطب، وأبناء القيادتين القومية والقطرية، وأبناء حافظ الأسد بين كلّية الهندسة (باسل)، وكلّية الطب (بشار) وكلّية الاقتصاد، وأبناء (علي زيود) في الطب، وأبناء وأبناء.... إلخ.

- وللتّستّر على ذلك وضياع الطّاسة: كانت منظمة الشبيبة، فالطلّاب الأعضاء في اتّحاد الشبيبة مثلاً يعطي عدّة علامات، وإذا حضر دورة صاعقة وقفز بالمظلّة ترتفع علاماته زيادة بالمتوسّط (٤٥ علامة)، فإذا جمعتها لمجموعة يؤهل للمجموعة الطبية أو الهندسات أو غيرها.... ولذلك رأينا كيف تمّ تخريج أسماء من الأطباء (أولاد المسؤولين) لا يعملون بها، بل عملوا في بناء العمارات والمناقصات والشركات الخاصة بهم، ووجدت أعداداً من المهندسين ليس لهم عمل في الدولة. فإذا فتحت أي مكتب في أي إدارة: تجد أعداداً من المهندسين يقبضون رواتبهم آخر الشهر بلا دوام ولا عمل.

- أنتجت هذه المرحلة ظاهرة أولاد المسؤولين الذين تقاسموا العمل في الصفقات والوكالات الأجنبية بدون دفع أية ضرائب للدولة، وأصبح هؤلاء ا لأولاد من الأسماء الاقتصادية بلا جهد ولا تعب ولا رأس مال.

ـ وبالتالي.. انتقل من السيطرة السياسية والأمنية، إلى سيطرة اقتصادية من قِبَلِ العائلة وأذيالها.

ـ وانتشر الفساد والإفساد حتى داخل الجامعات: حيث الرشاوى انتشرت بين الأساتذة، يدفعها الطلّاب لهم؛ كي ينجحوا (ولا أُعمّم)، وانعدم البحث العلمي عند تنفيذ مشروع إنجاز الكتاب الجامعي الذي لا يُعطِ لمؤلّفه من الأساتذة أية مزايا مادّية، فيتكرّر هذا الكتاب سنة بعد أخرى بدون فائدة.

ـ الظّواهر السّلبيّة تكاثرت بعد دخول الجيش السُّوريّ إلى لبنان؛ بحجّة الفصل بين القوى المتحاربة في لبنان.

ـ ففي بداية العام (١٩٧٦م): دخلت ألوية سورية إلى لبنان؛ استجابة لدعوة الرئيس (سليمان فرنجية) الذي أصبح رئيساً للجبهة اللّبنانيّة التي تضم كلًّ من: حزب الكتائب، وحزب الوطنيين الأحرار (بيار الجميل، وكميل شمعون)، والكتلة الوطنية: العميد (ريمون اده). وفي المقابل: الجبهة العربية التّقدُّميّة بقيادة (كمال جنبلاط) ومعه الأسماء العروبية والإسلامية والتّقدُّميّة، والثورة الفلسطينية التي بدأت أحزاب الجبهة اللّبنانية حروبها ضدّ الوجود الفلسطيني (حادثة عين الرمانة ١٩٧٥م، وقتل الفلسطينيين). فتوجَّه الجيش السُّوريّ إلى (تل الزعتر، والكرنتينا) التي يسكنها اللّاجئون الفلسطينيون، وحدثت مجزرة، وتمّ تهديم هذين المكانين من قِبَلِ القوات السورية؛ إرضاءً للجبهة اللّبنانية وأحزابها. ثمّ حدثت مذبحة في (صيدا) و(مخيم برج البراجنة) بين الفلسطينيين (قوّات منظمة التّحرير الفلسطينية)، وأيضاً بين القوّات السورية المهاجمة في ساحة (صيدا) الرئيسية.

ـ وبدأ النّظام السوري يزجُّ بمزيد من القوات السورية بموافقة أمريكية وإسرائيلية، بشرط ألّا تتجاوز نهر اللّيطاني. وشعرت الجبهة اللّبنانية المسيحية أنّ التّوسُّع السوري في لبنان ليس لمصلحتها: فهم يتحسّسون من كل ما هو سوري أو عروبيّ، ويستشعرون أنّ ذلك قد يكون مخطّطاً لإنهاء دور القيادات المسيحية في لبنان لصالح القوى الإسلامية والتّقدُّميّة.

فبدأت الجبهة اللّبنانية تأخذ موقفـًا، وأخيراً انسحب (سليمان فرنجية) منها، بعد مقتل ابنه (طوني فرنجية والد سليمان الحالي) الذي كان وزيراً للبريد، والبرق، والهاتف، في منزله مع زوجته وأحد بناته.

ــ وبتأييدٍ أمريكي، ومصري، وسعودي، وخليجي: تحوَّلت القوات السورية إلى (قوّات الردع العربية) أضيف إليها عناصر من (الكويت). وتمّ زجّ ثلاث فِرَقٍ عسكرية سورية في لبنان، ووضع نظام مخابراتي في موقع (عنجر)؛ لتسيير أمور لبنان. من هنا.. بدأ الاستعباد لـ لبنان.

ــ فالقوّات السورية وأجهزة الأمن السورية: بدأت تسيطر على كلّ صغيرة وكبيرة في لبنان، من تعيين رئيس الوزراء، إلى الوزراء، إلى المخاتير ومدراء النواحي، والقائمقامية، وعن طريق الدّفع. وتعرّض لبنان لعمليات نهبٍ قام بها القادة العسكريون السوريون بالتّعاون مع بعض القادة في لبنان: فتمّ سرقة محلات بيع الذّهب، ومحلات الكهرباء، ومحلات الأقمشة، وجميع ما يقع تحت أيديهم. وتمّ إفساد الجيش السوري الذي لم يتعوَّد على ما رآه في لبنان: حيث الأسواق الحرَّة، والاقتصاد الحرّ، وشتَّى الأصناف والأنواع، والفِلل والقصور للعرب وللّبنانيين.

ــ وبدأت عمليات التّهريب المُنظَّم عبر الخط العسكري: من لبنان إلى سوريا، وأُقيمت أسواق معروفة في دمشق وحلب. ففي هذه الأسواق غير المُنظَّمة: يقوم عليها ويصدر إليها الضبَّاط الكبار في الجيش السوري. فمثلاً في دمشق (سوق البرامكة)، وسوق الكهرباء في (السّنجقدار) في دمشق، وسوق القابون تجد فيه أجهزة تلفزيون، وغسّالات، وبرّادات، وصولاً إلى علب الجبنة، والسمنة، والدخان بأنواعه.... إلخ.

- وحتى العسكريين العاديين أو ضبَّاط الصف الفقراء: تراهم وقد أنزلوا معهم بعضـًا من المواد يعرضونها على البقاليات، خاصة وأنّ سوريا كانت قد خضعت لحصار اقتصادي، وعدم القدرة على الاستيراد؛ لأنّه ممنوع من قِبَلِ القطاع الخاص، واعتماد الاقتصاد السوري على القطاع العام الذي نخره الفساد والسرقات. وأصبحت هذه المعامل وتلك الشركات هياكل، وإذا أنتجت فلا يوجد سوق لها؛ لأنّ مصدر الإمداد أصبح مدينة (شتورا) اللّبنانيّة التي افتتح فيها بعض الضبَّاط الكبار (مولات) ضخمة للتّصدير لسوريا، بدون دفع ضرائب أو مكوس جمركية، عن طريق الخط العسكري وبسيارات الجيش، والعمال مجنّدين سوريين.

ـ لقد أحدثت هذه الفترة: تربحـًا هائلاً لهؤلاء الذين سرقوا لبنان وسوريا، وتعاون معهم بعض التجار الدمشقيين، ومن حلب، ومن حمص، والذين كانوا (دكنجية)، فصارت الأسماء الرَّنَّانة في عالم التجارة والمال؛ بفضل هذه المرحلة. سيارات (التاترا العسكرية) تشحن لهم ما يريدونه من لبنان، بأسعار بخسة؛ لأنّ معظمها سطو على بضائع التجار والصنّاع اللّبنانيين، وأسواق سوريا لا يوجد فيها شيء. وانتعشت تجارة التهريب، وتطوَّرت عند البعض لعمل المزارع داخل لبنان للحشيش، والقنب، والمكانس، وتشغيل العساكر السوريين فيها من المجنّدين. أضف لذلك: انتعشت تجارة الحديد والخشب، ومواد البناء، من قبرص إلى موانئ أحدثها أبناء العائلة الأسدية وغيرهم على الشاطئ السوري. وتكدّست موادهم كالتلال في القرداحة، والقرى الأخرى، وجبلة، وخضعت الموانئ لهيمنة هؤلاء (ميناء اللاذقية، وميناء طرطوس)، وموانئ أخرى محذور على السوريين الاقتراب منها. فجميع المواد غير متوفّرة في الأسواق السورية، ولكنّها موجودة في القرداحة وجبلة.

ـ هذه المرحلة امتدّت من ١٩٧٦م إلى ٢٠٠٥م، كان من نتائجها: زيادة الفروق الطبقية بين من يمتلك البلاد وهم أولاد العائلة ومن يدور في فلكهم، وبين الشعب الذي ازداد فقراً، وانتهت الطبقة الوسطى، والكل سواسية. لقد أصبح من يقيم في (عنجر) وهو (رئيس الاستطلاع) هو الآمر والناهي في كل شؤون لبنان، ويستمد ذلك من الرئيس مباشرة، أو من يكلّفه بملف لبنان.

ـ لقد أخضع معظم الشعب اللّبناني لعبودية مُقنَّنة فرضها عليهم؛ تواجد القوات السورية، ومن شق عصا الطاعة كان مصيره القتل. كما في اغتيال المناضل (كمال جنبلاط)، والشيخ (حسن خالد) المفتي للجمهورية اللّبنانية، و(رياض طه) نقيب الصحافة، و(سليم اللوزي) صاحب مجلة الحوادث، وربما (رشيد كرامي)، وربما الرئيس (رينيه معوض) الذي جاء وفق صيغة الطائف (١٩٩٠م)، وعندما طالب بضرورة تطبيق اتّفاق الطائف وخروج الجيش السوري من لبنان، كان نسف موكبه، الحل المعتاد عند القيادة السورية، وآخرين أيضـًا.

ولا أستبعد مقتل (إيلي حبيقة)، و(بشير الجميّل) قبل ذلك (١٩٨٢م)، وأخيراً.. موكب الرئيس (رفيق الحريري) (٢٠٠٥م). ومسلسل الاغتيالات التي تلته[١]، وتناولت كل من كان له يد في إخراج القوات السورية من لبنان، ولا أنسى اغتيال اللواء (سعد صايل) قائد أركان الثورة الفلسطينية،

[١] اغتيال الصحافي (جبران تويني، وسمير قصير، والوزير بيار الجميّل ابن الرئيس بشير الجميّل، واللواء وسام الحسن ٢٠١٢م، والضبَّاط الآخرين: العميد فرانسوا الحاج، ورئيس الحزب الشيوعي السابق جورج جاوي، وآخرين.. ومحاولة اغتيال النائب اللبناني، والوزير مروان حماده، والوزير إلياس المر ابن ميشال السياسي اللبناني المعروف، واغتيال الوزير اللبناني محمد شطح، وقبله القاضي وليد عبده)، والقائمة تطول.

وإخراج الثورة الفلسطينية إلى المنافي بالتّعاون مع (فيليب حبيب) مبعوث الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان)، وطرد ياسر عرفات ثانية من طرابلس اللبنانية.

- لقد مارست العائلة الحاكمة في سوريا وأذيالها: دوراً مأساويـًا ضدّ الإنسان، وضدّ الاقتصاد الوطني، واستعبدت اللبنانيين والسوريين، وغيّبت في سجونها العديد من اللبنانيين، حتى من تحالف معها (الملازم أحمد الخطيب)، و (الشيخ الشبعاني) الذي اضطر للمهادنة، و(المقدم)، وآخرين.. لا زالوا غير معروفين، هل تمّت تصفيتهم؟ أو لازالوا في السجون، وقد مرَّ على ذلك زمن طويل، ولا اعتراف ولا سماح لأحد أن يبحث عنهم داخل السجون السرية السورية.

- في العقد الأول من السبعينات ١٩٧٠م – ١٩٨٠م: استطاع النّظام الهيمنة بشكل كامل على جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ من خلال بناء السلطة الأمنية المخابراتية التي أوكل فيها الرئيس جميع المهام والمسؤوليات الكبرى لأناس للنفاق للرئيس، وبدون اعتماد الهياكل لمؤسّسات الدولة الأخرى. فأصبح الحزب وقيادته القُطريّة والقومية فوقها، ويكون حزبي لا أكثر ولا أقل، ليس له أدوار مرسومة لا يستطيع أحد تخطّيها. أمّا هياكل الدولة والمؤسّسات والدستور، فهي هياكل وأدوات تنفيذية في خدمة الاتّجاهات التي يُحدّدها الرئيس، وحسب المتطلبات.

فالسلطة التشريعية: يجري اختيار أعضائها من خلال الأجهزة الأمنية مهما كانت نتيجة الانتخابات، واللجنة الأمنية في كل محافظة تقرر في النهاية من ينجح ومن يرسب – ولو كان ناجحـًا – وحدثت حوادث يعرفها السوريون في هذا المجال.

والسلطة التنفيذية: تأتي باختيار رئيس مجلس الوزراء أولاً عن طريق الأجهزة الأمنية، وفقـًا للمصالح ومدى الاستفادة من وجود هذا الشخص أو ذاك، وليس لمجلس الوزراء أهمية تُذكر، إلّا فيما يخص تحقيق المنافع المادّية للدائرة الأساسية في الدولة وبعض التابعين.

أمّا القضاء: فحدّث ولا حرج، فهي تابعة ودائرة من دوائر الأجهزة الأمنية وللسلطة التنفيذية والمتنفذين الآخرين.

وما إن وصلت سوريا إلى العام ١٩٨٠م: حتى اتّضح أنّ في سوريا القائد الذي يجب أن تخضع لمشيئته كل السلطات والمنظمات والأجهزة، ويحرك سوريا من خلال اعتماده على قوة ونفوذ الأجهزة الأمنية وفقط.

ـ وكان قد أحكم سلطته وتسلّطه على لبنان الدولة والشعب، والهياكل المؤسَّسَة للدولة اللبنانية، ونهب لبنان كما قدّمنا.

الفصل الثامن:

الكيفية التي طبقها النّظام لاستعباد الشعب والاستيلاء على مقدَّراته

١. بعد عام ١٩٨٠م: تمّ تركيز دولة الأمن، والأمن فقط. فقد تغلغلت في كل مفاصل الدولة والمجتمع، وتمّ سحق القوى التّقدُّميّة – كما قدّمنا – والآن جاء دور سحق القوى الإسلامية: فكانت المجازر في جسر الشغور، وحمص، وحلب، ومذبحة حماه الشهيرة، وامتلأت السجون بكل من يُشَكُّ في ولائه للقيادة التاريخية، وتمّ تنفيذ مجزرة في سجن تدمر، وتمّ بناء عدة سجون لا يُعلم عددها، الأمن أمر بها، وأهمها: سجن (صيدنايا) الرَّهيب، وسجون داخل الأفرع الأمنية الرَّهيبة في بناء أمن الدولة، وفرع فلسطين، والأمن الجنائي، وفروع التّحقيق، وبمجرَّد ذكر أرقام هذه الفروع.. يثير الخوف؛ لأنّ الدّاخل مفقود.. وطويل العمر من يخرج مولود، ولا أحد يعلم مصيره. بل تخضع أُسَرُ المعتقلين للابتزاز وقبض الأتاوات لتسريب معلومات معظمها كاذب، عن فلان أو علّان تطوَّع لها نخب من داخل النّظام.

٢. بعد عام ١٩٨٢م: تمّ التّخلص من منظمة التحرير الفلسطينية والقوات الفلسطينية في لبنان، عن طريق مندوب الرئيس ريغان (فيليب حبيب)، وضرب الحركة الوطنية اللبنانية بعد الاغتيالات التي بدأت مبكّرة بقتل المناضل (كمال جنبلاط)، والالتفاف حول ابنه (وليد جنبلاط)، وإسكانه في دمشق ورعايته من قِبَلِ الرئيس ومعه المزيد من المحسوبين على القوى الوطنية اللبنانية والقوى الأخرى (إيلي حبيقة، وميشال سماحة، وغيره..).

٣. في احتلال جنوب لبنان، ومحاصرة بيروت: لم يتصدّى الجيش السوري المتواجد في لبنان بما فيه الكفاية. بل تمّ تدمير الصواريخ التي وضعها السوريون للدفاع عن لبنان وإسقاط نحو / ٩٠/ طائرة سورية ومقتل طيّاريها. وحينما سئل عبد الحليم خدّام مسؤول ملف لبنان، لماذا لم تدافعوا عن لبنان وهو في عهدتكم؟ أجاب: (الجيش السوري كانت مهمته شرطة سير، لا أكثر ولا أقل).

٤. دب الخوف في قلوب السوريين واللبنانيين، من هذه السلطة الغاشمة، وتمّ طرح شعار (الأسد للأبد)، واعتلى هذا كل أعالي الجبال والهضاب في سوريا، وفي المعسكرات للجيش، وتمّ وضع صور القائد وأولاده على صدور الجيش في ثكناته واحتفالاته. وصدر القانون / ٤٩/ ضدّ كلّ من يشتبه بانتمائه للإخوان المسلمين، ومن يسب الرئيس يحكم بالإعدام، وبدأ انتشار الجواسيس في كل الأماكن ودوائر الدولة، وفي الشوارع وفي القرى والأقضية، وأصبح شعار (الجدران لها آذان) سارياً وفعّالاً عند معظم الناس، وبدأت العائلات توصي أولادها قبل الخروج من المنزل بتجنّب الحديث عن وعن، وتنصح العائلات أولادها بالانتساب لحزب البعث والعضوية العاملة؛ من أجل التّخفّي والحصول على وظيفة في النّهاية.

٥. انتشرت سياسة العصا والجزرة: فمن اشتط وركب رأسه، ضاع ومعه أولاده وأهله الأقربون والأبعدون، ومن سار خلف القيادة الفذّة الاستراتيجية، له نصيب. فكان نصيب العائلة الحصة الأكبر، ونال ذيولها حصص كلٌّ حسب ولائه وموقعه في السلطة.

٦. بدأت مرحلة نصب التّماثيل الضّخمة للرئيس حافظ الأسد: على رؤوس الجبال، والهضاب، ومداخل المدن، والميادين العامة، بأحجام ضخمة؛ لإخافة الناس، ومشاهدة هذا القائد في كل الحدائق ومداخل المدن وعلى الطرق العامة. وقد تربّح من هذه التّماثيل: النحّاتون، والفنّانون، وأيضـًا من استطاع أن يُحسِّن مدينته ويُرتِّبها على نفقة هذا التّمثال – كما في دير عطيّة – بلدة (محمد سليم دعبول) مدير مكتب الرئيس، وآخرين..

٧. في الذكرى السّنوية للحركة التّصحيحيّة، لا بُدَّ أن تُقام الأفراح والأعراس: فتتزيّن المدن والمناطق والقرى على حساب الدّولة، بكل مظاهر الزّينة، وتمتد حبال الكهرباء من القامشلي حتّى درعا، مروراً بكل الأماكن السورية. وتجري احتفالات البذخ والإنفاق بلا حساب. في وقت كانت ساعات تقنين الكهرباء تصل أحيانـًا إلى أكثر من /٦/ ساعات انقطاع في المدن السورية، وفي الضّواحي لأيام، وعندما تبدأ الاحتفالات: تصبح سوريا كلها من أقصاها إلى أقصاها مُنارةً بالكهرباء طوال أيام الاحتفالات، واللافتات التي يصل طولها إلى آلاف الكيلومترات، مكتوب عليها الإشادة والتّبجيل بعظمة هذه المناسبة، وهذه تكاليفها كبيرة على الاقتصاد الوطني. وتتبارى الاتّحادات العمالية والفلاحية والحزبيين والنقابات: في إنجاز أفخم التعبيرات والتّبجيلات بعظمة القائد الفذ الذي صنع الحركة التّصحيحيّة، وخاض ثلاثة حروب في ١٩٧٣م، وأعاد جزءاً من مدينة القنيطرة المهدّمة، وأنجز الجبهة الوطنية التّقدُّميّة العرجاء، وأعاد لسوريا دورها القومي ومجدها، على الرغم من اختلافها مع معظم الدول العربية.

٨. وفي مواسم الانتخابات، سواء للإدارة المحلية أو لمجلس الشعب: تنظم الأعراس الديموقراطية، وحلقات الدبكة، وإقامة السرادقات، وينفق الرفاق ملايين الليرات السورية على التّنقُّل، وإقامة المآدب الفخمة. فكنت تجد في كل سرادق: سياخ الشاورما، والمياه الباردة، والشاي، والقهوة، والمتة للذين يتوافدون زرافات ووحدانا؛ للمشاركة في هذا العرس الديموقراطي. علمـًا أنّ الشعب بغالبيته يئنُّ من وطأة الفقر وتدنّي الأجور والرَّواتب.

٩. أمّا العرس الديموقراطي الأكبر: يأت كل ست أو سبع سنوات؛ لتجديد البيعة للقائد الفذ الاستراتيجي، أبو سوريا، وصانعها، وبانيها. في هذا العرس يصرف عليه أموال كثيرة، ويتربّح من ورائه شخصيات أصبحت علامة في تاريخ سوريا من الرّدح والابتذال، وإسباغ الصّفات، وتنظيم السرادقات في الأحياء، وفي السرادق المركزي في كل مدينة، وتتبارى الجهات في الدولة في تناغم واضح لإبداء الفرح بالعرس الديموقراطي، وأيُّهم يُبرز طاقاته ومواهبه في حجم الصور للسيد الرئيس التي تندلق من على المباني العالية في المدن السورية، وفي ألوان اللّافتات، وأنواع الخطوط المضيئة، وحبال الكهرباء، وتقديم الآكل والمشارب في السُّرادقات، والمرطّبات، والشاي، والقهوة، والمتة، ومشاريب أخرى يحتاجها الموقف الجلل لهذه المناسبة الوطنية الكبرى.

- وهنا لا بُدَّ من سوق الناس للأعراس والمظاهرات والهتافات والتّرحيب باليوم الموعود لانتخاب المرشّح الوحيد الأوحد الذي تقادم على حكم سوريا وأفقرها، وعذّب شعبها واستعبده كما يحلو له، ولمن يوكل له مهمّات الرّدح والمدح، والتّعظيم والتّبجيل، والاعتقال والتّعذيب والتّصفية.

١٠. أنّ وفاة أحد أفراد العائلة المالكة، لا بُدَّ أن يبكي الشعب في معظمه، والتّعبير عن الحزن والأسى، كان ذلك في العام ١٩٧٢م بعد انتخابه عضواً في مجلس محافظة اللاذقية، حينما توفّي الأخ غير الشقيق للرئيس حافظ الأسد (أحمد الأسد).. فلا بُدَّ أن تهرع الوفود إلى القرداحة بمواكب لتقديم العزاء للرئيس، والتّرحّم عليه.

١١. المأساة الكبرى بدت واضحة حينما فقد الرئيس ولده (باسل) في حادث سير على طريق مطار دمشق الدولي؛ نتيجة للسرعة الزائدة – أو ربّما بفعل فاعل – وهو المهندس الرّائد الفارس الذهبي (باسل حافظ الأسد) الذي كان يُعدّه ليكون الامتداد الطبيعي له في قيادة سوريا، تصميم اعتمده الرئيس، وأمر من حوله بذلك، من مجموعة الأصفار المرتزقة الذين عرف نقاط ضعفهم، فأوغلهم في جساراتهم. وهذا العزاء.. كان لسوريا كلها، وللعالم العربي، وربّما للعالم أجمع. لقد شُدَّت الرِّحال من قِبَلِ الجميع: الحزب والقيادتين القومية والقطرية، والجبهة الوطنية التّقدُّميّة، ورؤساء الهيئات الدينية الإسلامية والمسيحية، والمنظمات الشعبية، والمحافظات السورية، وشيوخ العشائر، والاتّحادات، والهيئات، كما في اتّحاد الطلائع والشبيبة، واتّحاد العمال والفلاحين، والحزبيين، والنقابات، والاتّحاد النسائي العام. وعاش الشعب السوري هذه المأساة؛ من أجل سيادته، وبتخطيط واضح لاستغلال مناسبة الموت. وعلى إثرها.. بدأت صناعة التّماثيل للفارس الذهبي وحصانه، ووضعها في مداخل المدن السورية، ومجسمات تعيد ذكرى الرَّاحل الذي كان قد تمّ إعداده؛ ليكون صلة الوصل لشعار (الأسد للأبد). وأُطلق اسمه على الحدائق، والمنتزهات، ومهرجانات

الاحتفالات، والمدارس، والشوارع، فلم يسلم مكان إلّا ودسَّ اسم هذا الرَّاحل فيه، حتى استمر ذلك طويلاً وإلى الأبد.

١٢. ولما وجد الرئيس أنّ الموت كان قد أخلف معه: تمّ استدعاء ابنه (بشار) فبدأ التّلويح بـ بشار الأمل، وبدأ إعداده على عجل ليكون وريث الحكم. ولكن (بشار) كان قد تخرَّج من كلية الطب بدمشق، وبدأ اختصاص طب العيون في دمشق أولاً، ثمّ ابتعثه الرئيس إلى بريطانيا، وجيء به على عجل، فحضر دورة تخريج ضبَّاط في الكلية الحربية، وكانت مهمته في هذا الحفل: هو حمل علم الكلية، وحضر حفل التّخريج: العماد (مصطفى طلاس)، والعماد (حكمت الشهابي)، فتمّ منحه شهادة تخرُّج برتبة ملازم أوّل، وهو لم يحضر الدورة التي مدّتها ثلاث سنوات. وهكذا أصبح ملازم أوّل في دورة قيادة معدّة له، وبعدها بأيام تمّ ترفيعه إلى مقدّم ليقود لواء دبابات في الفرقة الرابعة، ثمّ عميد بعدها بشهور، وهذه عملية معتادة عند حزب البعث، ولا غرابة في ذلك. وما إن توفي السيد الرئيس كان قد أوصى بضرورة الإيفاء بالوعود من قِبَلِ الأصفار الذين حوله (أنّ الرياسة والقيادة لبشار). وللوفاء للقائد: تمّ تعديل الدستور السوري لعام (١٩٧٣م) الذي ينصُّ على أنّ عمر المرشح لرئاسة الجمهورية إتمام سن الأربعين، حتى حافظ نفسه لم يستلم الرئاسة إلّا وقد أكمل الأربعين ربيعـًا. لكن رئيس مجلس الشعب وأعضائه المدمنون على النّفاق، وبأوامر من الأجهزة الأمنية: جرى تخفيض السنّ إلى (٣٤) سنة، بدلاً من أربعين، وانتخبوا المرشَّح الوحيد، المرشح من القيادة القطرية إلى تصديق وتصفيق مجلس الشعب تمَّ الاستفتاء إلى آخر المسرحية المستمرّة من (١٩٧١م – ٢٠٠٠م).

وإذا كان عبد الحليم خدّام هو الرئيس المؤقت، فلم ينبث ببنت شفة، وحجّته أن قال فيما بعد خوفـًا على حياته؛ لأنّ الأمور كانت مرتبة من قِبَلِ الرئيس المتوفى.

١٣. هذا نظام الحكم الذي صمَّمه وأخرجه حافظ الأسد، ومن خلال تتبُّع صعوده منذ (٨ آذار ١٩٦٣م): نجد أنّ هذا الرجل صمَّم على أن يكون الحكم في سوريا له ولأولاده من بعده، وأتذكر مقابلة مع السيد (شبلي العيسمي) الذي كان الأمين العام لحزب البعث في العراق، في مقابلة له منشورة في مجلة الأسبوع العربي في العام ١٩٦٩م، يقول شبلي العيسمي (المخطوف حاليـًا): كنت في القاهرة أيام الوحدة السورية المصرية، وجاءني الملازم أوّل الطيّار حافظ الأسد، وجلس معي وتحدّثنا في موضوع حلّ الحزب أيام الوحدة، ومن جملة ما قاله للأستاذ شبلي العيسمي: (أنا إذا شكّلوا فريقـًا لكرة القدم فلن أقبل إلّا أن أكون رئيسـًا لهذا الفريق). يقول الأستاذ العيسمي: وهذا يدلّل على تضخّم الأنا عنده، والركض والتّخطيط للقيام بأي شيء؛ من أجل أن يكون الشخص الأوّل، وهذا ما حدث.. (صلاح جديد) جاء به، وأسبغ عليه بالترفيعات، من نقيب مسرح وموظَّف في إحدى وزارات الدولة كموظَّف صغير إلى ترفيعه إلى رتبة عميد، وتسليمه قاعدة (عمر صفر) الجويّة في الضمير: وهي أكبر قاعدة جوية آنذاك، ثمّ تسلُّمه قائداً للقوى الجوية، ثمّ بعد التّخلّص من القيادة القومية: تمّ ترفيعه إلى رتبة لواء؛ ليكون وزيراً للدّفاع، الذي انطلق منه ليصدر البيان / ٦٦/ بسقوط مدينة القنيطرة (قيادة الجبهة السورية ١٩٦٧م) وهي آخر نقطة محافظة القنيطرة، والألوية السورية موجودة في القطاعات الثلاثة، وأنّ مسألة العبور باتّجاه الجولان، كانت إسرائيل تواجه مانع طبيعي صعب التّغلب. ما أدّى

بالجنرال (ديغول) رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك: أن يوجّه اللّوم لوزير الخارجية السورية آنذاك (إبراهيم ماخوس) حيث قال له: أنّ الجبهة السورية مع إسرائيل أعرفها جيداً، من الحَمه السورية جنوبـًا، والتوافيق إلى بانياس، والحولة، وبحيرة طبريا، فهي جبهة محصّنة طبيعيـًا، كيف سمحتم لأنفسكم بإسقاطها؟ وهي حصينة أكثر من (خط ماجينو). لكن الوزير لم يستطع الرَّد؛ كان السبب وزير الدّفاع آنذاك، والقيادة غير الكفء، لا سياسيـًا ولا عسكريـًا: إذ كان معظم الضبَّاط السوريين مستقدمين لسد الملاكات بعد تسريح الضبَّاط المحترفين، وهؤلاء الضبَّاط كانوا في معظمهم معلمي مدارس، كانوا قد خدموا في جيش الخمسينات كمجنّدين برتبة مرشح، وتمّ إعطاؤهم قِدَم: فقد وجدنا بعضـًا منهم – وأنا أعرفهم – وقد أصبح برتبة ملازم أوّل، أو نقيب، أو رائد، وصولاً لرتبة فريق.

– ولعلّنا نذكر أيضـًا: أنّ معظم من اعتمدهم الرئيس حافظ الأسد، كان من هؤلاء – أعدد بعضـًا منهم –: (عدنان بدر حسن) برتبة لواء، قائد الفرقة التاسعة في الصّنمين، ثمّ رئيسـًا لشعبة الأمن السياسي. (محمد ناصيف خير بيك – أبو وائل –) أكثر المقربين من الرئيس حافظ الأسد، والرئيس بشار، أيضـًا كان معلّمـًا في مدرسة. (إبراهيم الصافي)، (شفيق فياض)، والكثيرين الذين لا عهد لهم بالعسكرية إلّا باستقدامهم، وهؤلاء وغيرهم كانوا ضبَّاطـًا صغاراً، وليس لهم حظٌّ في الحرب لعام ١٩٦٧م.

– ومن أغرب التّصرّفات للسيد الرئيس بعد انتخابه رئيسـًا للجمهورية: لم يستطع أن يُسلّم وزارة الدّفاع لأي عسكري برتبة معتبرة، فبحث عن شخص اسمه (متعب شنان) خرّيج جامعة، فأوكل إليه وزارة الدّفاع، ولكن تحت سيطرته المباشرة.

١٤. الجيش السوري بعد هزيمة ١٩٦٧م: أصبح جيشـًا مهلهلاً، لا يخضع للانضباط العسكري، وازداد ذلك بعد ١٩٧٠م، حيث استمرت مقولة الجيش العقائدي، والهدف منه: هو حماية النّظام الذي أوجده حزب البعث، ثمّ الحكم الذي صنعه وصمّمه الرئيس حافظ الأسد. فمثلاً: قد تجد مساعداً من ضبَّاط الصف، هو آمر الفرقة الحزبية للضبَّاط في الكتيبة أو اللواء، وله سلطة سياسية واضحة، فذابت الانضباطية في الجيش، وحلَّت محلّها المزايدات والخطابات. ثمّ إنّ الجيش أصبح يقيم الأعراس والمهرجانات في الاستفتاء على الرئيس المرشَّح الوحيد: فترى العساكر يحملون صور الرئيس وأولاده، ويهتفون بمجده وحياته، وتدخّلت وتغلغلت روح الانتقام داخل الوحدات العسكرية؛ بسبب التَّمايز الذي صنعه النّظام، والذي اشترط، بل أمر أن يكون الجميع ضبَّاطـًا، وضبَّاط صف، وجنود: أن يكونوا حزبيين، وعليهم الإخلاص للحزب ولقائده؛ لأنّه جرى الدَّمج بين القائد والوطن، فالقائد هو أبو الوطن.

١٥. اعتباراً من منتصف الثمانينات: أصبحت الكليات العسكرية (الحربية، والجوية، والبحرية)، والمعاهد العسكرية حكراً على من تثبت أهليته حسب تقارير المخابرات، والأولوية لأبناء الضبَّاط المعروفين، الذين تقع عليهم المسؤوليات مستقبلاً، اعتماداً على الأسس التي أوجدها النّظام: فكنت تجد مُقَدَّمـًا ابنه أو أبناؤه ملازم، وملازم أوّل، وتجد لواء أولاده مُقدَّمين، أو عقداء. وبهذا تمّ احتكار الجيش لصالح من يراه النّظام.

١٦. شدَّدت الرَّقابة المخابراتيّة على من يتاح له أن يتسلّم قيادة سرية، أو كتيبة إلى لواء إلى فرقة: وكان ذلك وفق نظام محكم لا يمكن العبث به، فالولاء ثمّ الولاء، ومن يُرشَّح لدورة أركان حرب، أو بعثة عسكرية خارج سوريا، أصبح محكوماً بالواسطة، والتَّقرُّب، والتَّزلُّف، ودفع رشاوي. وتُعطي الأولوية لأبناء المسؤولين العسكريين: فتجد نقيباً برتبة صغيرة أصبح ضابط ركن، وتجد عقيداً لا يُسمح له أن يكون كذلك. وأنَّ من لا يُرشَّح لدورة ركن حتى إذا وصل إلى عقيد: يتمُّ تسريحه من الخدمة. ووجدنا كثيراً من الضباط الذين أثبتوا جدارة داخل الجيش: تمَّ التَّخلُّص منهم وإحالتهم على المعاش. وتجد كثيراً من الفاشلين والجبناء اعتلوا القيادات العسكرية المهمة، وأصبح يُشار إليهم بالبنان.

١٧. بحسب سياسة العصا والجزرة: فقد تمَّ إغداق تخصيص السيارات الكبيرة والفارهة من نوع (مرسيدس) وغيرها وبأعداد على مجموعات من هؤلاء، وأصبحوا يتبارون فيمن لديه سبع سيارات أو ثمانية أو عشرة، أو كراج من السيارات، حتى أولاد المسؤولين يذهبون للمدارس في المرحلة الثانوية، وربّما الإعدادية بمثل هذه السيارات؛ لإخافة مدير المدرسة والمدرّسين، وزملائهم الطلّاب. وفي الجامعة حدّث ولا حرج: الطّالب ابن المسؤول يتباهى بسيارته التي هي ملك للدّولة، حيث يقوم بأفعال وأعمال صبيانية بالاعتداء على بنات الكليات وزملائهم، وربّما الأساتذة. هذا في الوقت الذي كان الشّعب السوري في السبعينات والثمانينات: لا توجد وسائل نقل كافية ومحترمة، عدا عن كونها متآكلة، والانتقال مثلاً: من المزّة إلى مساكن برزة في دمشق، يستغرق ساعتين، هذا إن وُجدت الباصات أو التّكسي، وإذا أردت أن تُسافر إلى حلب أو القامشلي أو حمص، وحماه، واللاذقية، أو حتى درعا،

والسويداء: فهذه من الأمور الصّعبة، وبالكاد باصات الهوب هوب. الدولة تغدق بالسيارات الفارهة على المسؤولين العسكريين والوزراء والمدراء العامون.

– وقد حضرت محاضرة لاقتصادي ألماني استقدمته جمعية العلوم الاقتصادية في العام ١٩٩٠م: حيث أشار إلى أنَّ الميزان التّجاري بين سوريا وألمانيا مُخْتَلٌّ لصالح ألمانيا، والسبب: عديد السيارات المرسيدس المستوردة من ألمانيا، وهو يستغرب ذلك، ويقول: في ألمانيا.. المسؤولون قد يخصّصون بسيارة واحدة أو بنوع أرخص مستورد، والسيارات في سوريا توزع على القادة والوزراء والمدراء العامون، ويخصّص لهم مخصّصات صيانة وبنزين، وخلافه.

١٨. ظهرت ظاهرة أولاد المسؤولين الذين يعدون بالآلاف، وهؤلاء يدخلون للجامعة ويعدون السنوات ويتخرجون، وفي قاعات الامتحان: تجد المرافقة فوق رأسه وأمام أبواب القاعات، ولا يستطيع المراقب أو رئيس القاعة التّصرّف؛ لأنّ ذلك يعرِّضه للمساءلة. وأتذكر أنّ الأستاذ الدكتور (عارف دليله) الذي كان عميداً لكلية الاقتصاد، وجد بعض المرافقين يقفون فوق رأس أحد الأبناء، فطلب إخراجهم وأصرّ، ولكنَّ ذلك كلَّفه كثيراً، وخاصّةً أنّ هذا الطّالب رسب في المادّة التي يدرّسها؛ لأنَّه لم يجاوب. والأمثلة كثيرة في كل الكليات الجامعية.

١٩. ابتداءً من العام ١٩٧٥م، وحصول رفعت الأسد على الدكتوراه بالاقتصاد من جامعة الصّداقة بـ (موسكو)، وهو لم يحضر، والذي كتب له الأطروحة هو الدكتور (أحمد رجائي) المدير العام للمكتب المركزي للإحصاء، والذي أصبح لصيقًا بـ رفعت الأسد، والأخير شكّل رابطة خرّيجي

الدّراسات العليا التي تحوّلت بقدرة قادر إلى أهمّ مؤسّسة في سوريا، وانتسب إليها معظم خرّيجي الدّراسات العليا، وحوَّل رفعت الأسد مكاتب هذه الرّابطة إلى ما يشبه الحكومة، ويتبارى الخرّيجون للتّقرُّب والتَّزلُّف للقائد الدكتور رفعت الأسد. فتصوّروا كيف يستطيع أي شخص أن يحصل على هذه الدرجة العلمية خلال زيارة خاطفة لموسكو، وهو لم يَخُطَّ فيها أي سطر. وقد بدأت درجات الدكتوراه تستهوي معظم المسؤولين: فهذا (زهير مشارقة) وقد أضحى دكتوراً، وهذا (مصطفى ميرو)، وهذا (اللحام) مدير مكتبة الأسد أيضاً أصبح دكتوراً، وهذا (رياض نعسان آغا) أصبح دكتوراً، وهذا (رياض عصمت)، وهذا وهذا... كل ذلك يوضّح بالدليل القاطع في أي بلد نحن نعيش.

٢٠. المراسيم السنوية التي يصدرها السيد الرئيس؛ لإفساح المجال للطلّاب الذين استنفذوا فرص الرسوب في الكليات والمعاهد الجامعية، يتقدموا للامتحانات، وعليه أن يتخرّج ولو بعد (٢٠ سنة في الجامعة)، وهذا إعطاء فرص للفاشلين دراسياً، وللشباب المتهرّبين من الخدمة العسكرية.

٢١. في الوظائف العامة للدولة: كنت تجد أشخاصاً أمضوا خدمتهم لثلاثين سنة كمدراء عامّين، انتقلوا بين عدّة شركات للقطاع العام، فأحالوها إلى هياكل وإلى العديد من العمال العاطلين عن العمل. كل ذلك كان يجري ويتمّ تحت غطاء: هذا من جماعة فلان، وذاك حزبي، وذاك يدفع، وكأنّ سوريا لا توجد فيها قيادات، ودماء جديدة، وعلوم جديدة، وإدارة جديدة. ولعلّي أتذكر: أنّه حينما أُحيل الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء، بعد خدمة طويلة.. لم يجدوا من يحلُّ مكانه.

٢٢. الإدارة العامة للدولة: على مستوى الإدارة العليا والوسطى كانت فاشلة؛ لأنّها اعتمدت على الولاء والنّفاق، والأمثلة كثيرة: أستاذ في الجامعة يوصى به للظهور على القنوات التلفزيونية، فيبدأ الردح والمدح والمقولات للسيد الرئيس، فتراه بعد أوّل تعديل وزاري أصبح وزيراً، ليس لديه خبرة إدارية، لكن لديه خبرة في التّملُّق والنّفاق.

وكثير من السادة الأساتذة وحملة الشهادات العلمية العالية انتبه إليهم من يدير الأجهزة، ولكن للأسف.. كان هؤلاء غير ملمّين بالإدارة أوّلاً، وبشؤون وزاراتهم. وأنا أعرف أنّ وزيراً جيء به لوزارة النّفط، وأنا كنت موظّفًا فيها – في السبعينات – كان همُّه مراقبة الدوام إلى درجة أنّه كان يُغلق باب الوزارة، ويأخذ المفتاح ولا يسلّمه للموظّف المراقب، إلّا بعد الساعة الحادية عشر. وآخر أصبح وزيراً لهذه الوزارة؛ لصلة قربى، فيما بعد كان يُغلق عليه باب مكتبه ولا يستقبل إلّا سكرتيره، حتى معاونيه لا يستقبلهم. وكانت الوزارات الفنية: يتمّ توزير أشخاص ليس لهم علاقة بشؤون هذه الوزارة، ومن هنا يبدأ التّسيّب، وربّما الإثراء غير المشروع.

حدثني أحدهم: أنّ أحد المدراء العامين للشركة الخماسية جيء به من اللاذقية، وكان مدير الشؤون الاجتماعية والعمل، وبدأ يلحّ بضرورة مقابلة السيد الرئيس، وبعد طول إلحاح استقبله السيد الرئيس، فسأله عن أحواله، وهل لديه منزل في دمشق، فشكر السيد الرئيس وبدأ يشرح له العمل في الشركة، وعندما خرج ناوله (أبو سليم) – مدير مكتب الرئيس – ظرفًا فيه (عشرة آلاف ليرة) وكانت ذات قيمة، ولشدّة ذكاء هذا المدير: فقد أصدر أمراً بتوزيع مبلغ مكافأة الرئيس على العاملين جميعًا بدون

استثناء، وبعث نسخة للقصر، وكانت النتيجة أن أصبح هذا المدير العام وزيراً لوزارة فنية، وهو أبعد ما يكون عنها. وأسّس شبكة علاقات: من خلال وزارته، إلى أن تسلّم مناصب كثيرة، وبقي لأكثر من عشرين سنة في مناصب هامة.

وللتّدليل على استيعاب الكثير من الفاسدين: فقد وضع ملف لأحد الضبَّاط الذين ساهموا مع الرئيس في الحركة التّصحيحيّة، وهذا الضَّابط استفاد، وعاث فساداً في كل المواقع التي كان قد تسلّمها، وأخيراً وصل به المقام محافظـًا لمدينة حمص، فأوسع فيها من رغباته، واستحواذه، وسرقاته، وتضخّم ملفّه، فبعد أن كان قائداً لفرقة في الجيش، وامتلك الكثير من الامتيازات، حصل على الكثير من المزايا لشخصه الكريم،

.. المهم: طلبه مكتب السيد الرئيس، وحدّدوا له موعداً، فحضّر الشنطة وفيها لوازم السجن، وعندما حان موعد المقابلة، قال له السيد الرئيس: هاك هذا الملف، سأتركك لنصف ساعة لتقرأه جيداً، قرأه بارتباك: وجد أنّهم قد أحصوا عليه معظم تصرُّفاته وسلوكيّاته وسرقاته، وعندما عاد السيد الرئيس، قال له: ماذا وجدت في هذا الملف؟ قال: سيدي كل حرف فيه صحيح، وأنا جاهز لما تراه مناسبـًا. عندها ضحك السيد الرئيس وقال له: أعرف أنّك من المخلصين، وأنت تظل جيداً، اذهب الآن واستلم (أمن الدولة) وهذا ما حدث، ثمّ نقل معاونـًا لوزير الإدارة المحلية حتى توفي. لاحظوا: هذه أمثلة مما كان يجري في بلدنا سوريا.

أيضـاً: من القضايا التي يمكن التّطرُّق إليها (العميد محمد الخولي) رئيس جهاز أمن القوى الجوية الأقوى، أراد شراء مكتبـاً من هولندا، فأرسل لجنة من عنده بمهمّة؛ لمعاينة المكتب وشرائه وشحنه لسوريا. فتجوّلوا في هولندا يبحثون عن مكتب يليق بسيادة العميد، المهم: وجدوا معرضـاً ضخمـاً للمكاتب الفخمة من الخشب الجيد، وكان في استقبالهم شخص يتكلم العربية، فاطمأنّوا له، فنصحهم بأنّه سيساعدهم في تفصيل مكتب أكثر أناقة وتمام التّمام، وأنّه سيشحنه لسوريا بعد تجهيزه وتفصيله.

المهم: وصل المكتب إلى غرفة السيد العميد، وبعد مرور سنتين.. أصبح المكتب يصدر أصواتـاً وطنينـاً، فطلب السيد العميد أو اللواء فتح هذا المكتب، وعندما تمّ فتحه: وجدوا فيه أشرطة تسجيل وبثّ لما يدور في مكتب سيادة العميد، وكانت وراء ذلك أجهزة الموساد الإسرائيلي. فتخلّصوا من المكتب الذي كلّف استيراده مع مهمات الشباب – لجنة الشراء – الكثير، عدا عن كل الأسرار التي كانت تُقال في هذا المكتب، وهي بالطبع هامّة لمن وضع الأجهزة السريّة.

الفصل التاسع:

أبرز مظاهر الاستعباد من قِبَل النّظام

- لا بُدَّ من معرفة أنَّ عبارة النّظام لا تعني الدَّولة كمؤسَّسات، ولكن تعني: الرئاسة فقط، وامتداد سيطرتها على مفاصل الدَّولة. إذ لا مؤسَّسات ولا بناء هرمي للسُّلطة في سوريا. وهذا كان نتاج المرحلة التي توضَّحت معالمها بعد عام ١٩٧٥م تحديداً: إذا استطاعت القوى المسيطرة في سوريا من إنجاز المرحلة الأكثر تطوُّراً في سيطرة الشَّخصانيّة على الدَّولة، وقد تجلَّى ذلك في:

أولاً: تصفية القوى السِّياسيَّة: التي كان قد أضعفها حزب البعث العربي الاشتراكي ابتداءً من سيطرته الشمولية على الدَّولة والمجتمع، منذ أن استأثر بالسُّلطة في تمُّوز ١٩٦٣م، وكان أهمّ أركانها (صلاح جديد، وحافظ الأسد).

- أمَّا بعد الحركة التي قادها (حافظ الأسد) في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م وحتى العام ١٩٧٥م: فقد عقد ميثاقـًا مع ما تبقّى من أحزاب قياداتها أصبحت موالية للنّظام، فكان ميثاق الجبهة الوطنية التَّقدُّميَّة، وشروط الانتماء (القبول بماء فيه - كما قدَّمت لذلك -). أمَّا القوى الأخرى: فقد كانت ضعيفة ومتردِّدة، ونجح النّظام في شقّها وشطرها إلى عدَّة تجمُّعات بقيادات ليس لها وزن في الشَّارع السُّوريّ. وعندما انتهى من زجِّ أعداد من القوى السِّياسيَّة الخارجة عن أحزاب الجبهة إياها. انطلق للقضاء على التَّجمُّعات الإسلاميَّة التي ظهرت: وهي تجمُّعات صغيرة، وليست فاعلة، ومُحاطة بالهجوم عليها سلفـًا، واتّهامها بالعمالة والخيانة، مثل: الطَّليعة المقاتلة (مروان حديد)، ثمّ مجموعات داخل مدينة (حماه)، و(جسر الشغور)، و(حلب)،

و(حمص)، وهذه طبَّق عليها النّظام حرب الإبادة الشَّاملة، ونجح في قتل الكثير، منهم (لا إخوان مسلمين، وليس لهم علاقة بهم). بل أكثرهم من البعثيّين والاشتراكيّين، والإعدامات التي قام بها النّظام، والاعتقالات في: حماه، والمدن الأخرى تشهد بذلك. إذ أصرَّ النّظام على تأديب سوريا كلّها، وخنقها، ووضعها في طريق الولاء المطلق للقائد، وما يُمثِّلُهُ. ومن المهازل: أنّه وقد أباد نحو / ٤٠/ ألفـًا من أهل (حماه)، الذين اتّهمهم بـ (الإخوان المسلمين)، وأنّهم أرادوا الانقلاب عليه. ففي كلّ سوريا لا يوجد تنظيم يحوي هذا العدد. حتى حزب السُّلطة إياه، وتلت هذه المذابح، ومذابح أخرى في: جسر الشغور، وفي حلب، وحمص، وفي سجن تدمر: لأُناس معتقلين وغير محكومين. وما تَبِعَ ذلك لعشرات السّنين من: عسفٍ، وظلمٍ، وَوُلوغٍ في دماء السُّوريّين، تحت شعار مقاومة الرَّجعيَّة، والعملاء، والخونة.

- وهذه الأحداث الجسيمة: كانت عملية تأديب واسعة النّطاق لكلّ السُّوريّين بكافّة انتماءاتهم السِّياسيَّة، والدِّينيَّة، والمذهبيَّة. وهذه قد جمعت حول النّظام من كان ضدَّه في السرِّ والعلن؛ خشية التَّصفية والاعتقال. وأصبح حديث السُّوريّين: أنَّ الخوف هو سيّد الموقف، وأنَّ الاتّقاء من هذا الظّلم طريقة واحدة: الانضمام إلى حزب البعث (ويا دار.. ما دخلك شر) والنّفاق: بمناسبة، وبدون مناسبة للقائد المفدَّى، والاصطفاف حول قيادته، وتنفيذ جميع تعليماته - اتّقاءً -، والمؤسف.. أنَّ كثيراً من السُّوريّين سار في هذا الاتّجاه؛ لأنَّه لا قوى سياسيَّة موجودة، وأنَّ الصوت الأقوى، والسُّوط الأقوى هو للسُّلطة. وقد نجح النّظام في عدم انتشار مذابحه، حيث حاصر مواقع الجريمة، ومنع أحداً من الاقتراب منها، وأزال نصف مدينة (حماه)، وفتح أوتوستراداً، وبنى فوقها فنادق خمس نجوم، وشرَّد آخرين.. وظلَّ أهل (حماه) لا يشكون أمرهم لأحد.

بل سكتوا.. وسكت معهم العرب والعجم. وثمَّ استوزر مجموعة من الحمويّين وكأنَّ شيئًا لم يكن، وأسماء تعرفونها جيّداً.

ثانيًا: التَّوظيف والتَّشغيل: اقتصر على الحزبيّين، وتقارير الأمن حول أيّ شخص طالب للعمل، من عامل عادي إلى خرّيج الجامعة. وقد عانى الآلاف من السُّوريّين من هذا التَّمييز العنصريّ: بين من هو حزبيّ، ومن هو ليس حزبيّا، وبدأ التّدقيق على أي شخص طالب للعمل، من قِبَلِ الفرق والشّعب الحزبيّة، والأمن السّياسيّ، وغيره.. وأُنشئت عدَّة شعب لمراقبة الأحزاب، ومراقبة الأشخاص، وإعداد دراسة عن كل من يريد أن يتوظَّف ليعيش، وليس ليُنافس أو يتآمر. وأعتقد أنَّ الكثيرين قد ذاقوا مرارة هذه التّقارير، وانعدمت الفرص المتكافئة بين الخرّيجين الجامعيّين، أو المعاهد، أو الثانويّة، أو حتى العمال العاديّين. فقد أُتيحت الفرصة للحزبيّ، ولو كان مُعَدَّله مقبول، وفاشلاً في دراسته وعمله.

- وامتدَّ ذلك إلى الانتساب للكليّات الجامعيّة، والكليّات العسكريّة المختلفة. إذ لا بُدَّ من مراجعة فرع المنطقة، وأخذ الموافقة، إضافة للتّقارير بذلك. وبذلك جرى تصنيف السُّوريّين بين الحزبيّ وهو القدح المعلا، والموالي ويأتي بالمرتبة الثالثة، ومن هو غير ذلك. هذا التّصنيف التّمييزيّ بين أبناء الوطن الواحد، امتدَّ إلى البعثات العلميّة، فوجدت من هو الأوَّل على قسمه في الكليّة: غير متاح له أن يكون معيداً في الكليّة، أو مبتعث للدّراسة العليا خارج سوريا، ومن هو مُعَدَّله مقبول وأقل، ولكن حزبيّ: له أن يكون في عداد المُبتَعثين. وهكذا نجح النّظام في وضع طلّاب الجامعات أمام الخيار الوحيد: وهو السَّعي للانضمام

للحزب، والوقوع تحت سيطرة (الاتّحاد الوطني لطلبة سوريا): وهو فرع للمخابرات، يتحكّم بالطلّاب والأساتذة معـًا.

- إذ أعطى النّظام لأعضاء الاتّحاد الوطني: أن يكونوا ضمن مجلس الكلّية، ومجلس الجامعة. وتصوَّروا طالبـًا فاشلاً لا يداوم؛ لأنَّه محصَّن، يناقش الوضع العلمي في مجالس الجامعات. علمـًا.. أنَّ نظامه الدَّاخلي: هو الدِّفاع عن الطلّاب؛ لأنَّ هذه مهمّته. وفي سوريا.. خلال الخمسين سنة: تبادل ثلاثة رؤساء فقط لهذا الاتّحاد، وأصبح بعضهم أعضاءً في القيادة القُطريّة، وسفراء، ووزراء. وهم في معظمهم: كتَّاب تقارير ضدَّ الطَّلبة، وضدَّ الأساتذة، وحتى ضدَّ المشتغلين في الجامعة من العاملين فيها.

- هذا أيضـًا: أضاف نوعـًا من الاستعباد لأهم فئة في المجتمع: وهم الطلّاب، سواء ما قبل الجامعي أو ما بعده. ولعلَّ الكثير منَّا يعرف الكثير من الحقائق المؤلمة التي فوَّتت الفرص أمام الطلّاب المتقدِّمين في العلم، ومن الأوائل في الكلّيّات، فتمّ إهدار الفرص أمامهم لأنَّهم لم يكونوا حزبيّين أو من المنافقين في الاتّحاد الوطني لطلبة سوريا.

- هذا السّلوك العدواني التّمييزيّ: حرم الوطن من الكفاءات العلميّة القويّة والقادرة، خاصَّة وأنَّ معظم من تمَّ ابتعاثهم لم يكونوا كذلك.

- وإذا أضفت لكلّ ما تقدَّم، موضوع البحث العلميّ الذي لا مكان له في الجامعات السُّوريّة. إذ حلَّ محلّه إنجاز الكتاب الجامعي؛ بحجَّة توفيره بسعرٍ متدنّي، فقد حرم الأساتذة والباحثين والمفكّرين في الجامعات من ميّزة البحث العميق في الشّؤون العلميّة لصالح الطلّاب. وكان الكتاب الجامعي: إنجاز تجميعيّ يخصُّ

تاريخ العلوم، ولا يبحث في الإنجازات العلميّة الجديدة. إذ كان يُعطي للأستاذ / ٥٠٠٠/ ليرة، ويخصم منها الضَّرائب، ويستلمها بعد حين.

- فإذا أضفت لكلّ ما تقدَّم: رواتب الأساتذة في الجامعات، ورواتب المدرِّسين، والمعلِّمين في سلك التَّعليم، والذي ظلَّ لسنوات طويلة غير كافٍ لمستلزمات الحياة: فكنت ترى الأستاذ الجامعي لا يستطيع شراء الملابس المناسبة، ولا يستطيع شراء سيارة، بل كان يتعطَّف بعض أبناء المسؤولين على إيصاله إلى بيته. وكان راتب الأستاذ الجامعيّ عند التَّعيين، لا يتعدَّى / ٥٠/ دولاراً، وإذا وصل لمرتبة الأستاذيَّة، لا يتعدَّى / ٧٠/ دولاراً. وحينما عطف الرئيس وأصدر مرسومـًا زيادة رواتب الأساتذة والقضاة بنسبة (٢٠٠)٪: كان على أساس راتبه الحقيقيّ لعام ١٩٧٥م، فكانت الزّيادة وهميَّة وإعلاميَّة، أكثر منها حقيقيَّة.

- والموظَّفون في الدَّولة - أيضـًا - تمَّ تجاهل ارتفاع تكاليف المعيشة، وبقي الرَّاتب والمعاش ثابتـًا، وكانت الزّيادات الوهميَّة يأكلها التّضخّم قبل أن تُعلَن.

فمثلاً: كان الجامعي يُعيَّن براتب / ٣٧٥/ ليرة، شهريـًا. وفي الشركات / ٤٠٠/ ليرة، ومن لديه شهادة الماجستير، يزاد راتبه / ٢٥/ ليرة، ومن يحصل على الدكتوراه يزاد راتبه / ٥٠/ ليرة سوريّة. وبقي الوضع هكذا لسنوات طوال، لذلك تجد مهندسـًا يعمل سائق تكسي، ومعلّمـًا أو مدرِّسـًا بيَّاع خضرة على الرَّصيف، أو عجَّان في مخبز ليلي، وهكذا..، فقد استهدف النّظام الموظَّفين الذين كانت تخصم من رواتبهم ضرائب على الدَّخل الضَّعيف، أكبر مما يكلف به التجّار والصنّاع؛ لأنَّ رواتب هؤلاء معروفة،

والآخرون لديهم من ينظِّم دفاترهم من موظَّفي الدَّولة؛ بقصد تحسين مستويات دخلهم على حساب مصلحة الخزينة العامَّة للدَّولة.

هذا الضَّغط على مستويات الدَّخل عند الشريحة الكبرى في المجتمع السوري من موظَّفين وعسكريّين: قاد إلى نتائج سلبية بالغة الأهمية: فتحوَّل الكثير ممن لديهم احتكاك مع الناس لاتِّباع طرق الابتزاز، فنمت ظاهرة الرّشوة، وقد سمّوها (إكراميَّة) أو هديَّة، وهذه توسَّعت فشملت معظم المجتمع، وأظهروا شعار (هين فلوسك، ولا تهين ناموسك) ولكن الإهانة لحقت بالرّاشي والمرتشي، إذ أنَّ أكثرية الناس لديها: قِيَم ومُثُل، ويعتبرون هذا السّلوك مشيناً وغير لائق بآدميّة الإنسان. وبدأ التّحريض تحت ضغط الحاجة على هذا السّلوك، فرأيت من سار في هذا الطريق قد أصبح لديه: بيت، وسيارة، وحقيبة سمسونايت، وارتقى في السّكن من العشوائيات إلى أماكن أخرى، والآخرون ظلُّوا في مستويات الضَّنك والمرض والمعيشة.. إلخ.

- هذا الذي حدث جرى بتصميم مسبق من قِبَلِ النّظام الذي سمح لأتباعه بسلوك ما يرونه مناسبًا، فأتخم الكثير منهم، وأصبحوا الأسماء اللّامعة في عالم المال والأعمال. وقد خصَّهم النّظام بالمنافع، وجرى التَّخلِّي عن مهمَّة الدَّولة الأساسيَّة، وهي: رعاية مصالح الشّعب كلّه، بدون تمييز.

- هذا السّلوك.. أدَّى لتطوير جديد في العلاقة بين قيادة السُّلطة والشّعب. فظهرت مراكز القوى السِّياسيَّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

ثالثًا: بعد العام (١٩٨٠م – ١٩٨٢م): تمّ ترك الأمور لمن وقف مع النّظام، وشارك في المجازر، وتعميق دور الجهات التي كانت مشاركة في هذا. والقيادات التي بدأت تحكم سيطرتها على (لبنان)، وهؤلاء لهم امتداداتهم في جميع الوزارات والمؤسَّسات، وتحرِّكها أجهزة الأمن التي تعاظم دورها. والضبَّاط الذين أُتيح لهم أن يبدؤوا نشاطاتهم في جَنْيِ ما قاموا به من مجازر، وما حقَّقوه من حماية للنّظام. وظهرت أسماء كثيرة: بدأت تطرق مسامع النّاس، ويُشار إليها، وتوسَّعت مهامهم حتّى شملت ما يلي:

١) تشكيل فِرَق: لممارسة التّهريب من خارج الحدود: (تهريب الدخان الأجنبي، والحديد، والإسمنت، والموز، والمواد الغذائية)، وبيعها للتجار المعتمدين من قِبَلِهم. وأصبحت هذه الطبقة من أغنياء البلد، وسيطروا على جميع المنافذ البرية والبحرية، والمطارات. ويتمّ إدخال البضائع بلا حسيب ولا رقيب، في الوقت الذي كانت سوريا كلها تخضع للعقوبات.

٢) تشكيل فِرَق: لبيع الآثار، والاتّجار بها، والتّنقيب عنها، بحماية من يشغّل هؤلاء، وهؤلاء المشغّلون هم من رجال السُّلطة، والدائرة الأولى المقرَّبة من العائلة. على الرغم من إصدار قانون يُعاقب بأشدّ العقوبات: من يُنقّب أو يبحث عن الآثار، ويُتاجر بها. ولكن هؤلاء.. خارج القانون، وليس لهم صلة بهذه القوانين، وكثيراً ما تمّ القبض على بعض العناصر الذين يُتاجرون بالآثار، ويخرجون من السّجون؛ حتى لا يصل التّحقيق للمشغّلين الحقيقيّين.

٣) ظاهرة السيطرة على المناقصات الحكومية، حيث بدأ كبار المسؤولين لديهم شركات يديرها أشخاص، اختاروهم مع أولادهم؛ لأخذ المناقصات الحكومية؛ لتنفيذ بعض المشاريع.

- وفي أحيان كثيرة: يقوم أعضاء من اللّجان الإدارية عن طريق القبض: بتسريب أرقام الإرساء، أو بالقوَّة والتَّهديد. وبعدئذٍ تقوم الشركات الوهميَّة هذه بتلزيم الأعمال لشركات، وقبض العمولة، من الباطن. وقد قام بهذه العمليّات كلّ الأسماء التي تعرفونها أو لا تعرفونها، من النّخبة القريبة من النّظام ورأس النّظام.

٤) ظاهرة انتشار الأبنية والمدن العشوائية: وهذه من حصَّة من يُسيطر على البلديّات. فمثلاً: في دمشق كانت المناطق القريبة منها: عبارة عن مزارع، وإنتاج للخضراوات والفواكه. فتمّ جعل الأشجار يابسة، عن طريق تعطيشها، كما حدث في الغوطتين: الغربية والشرقية من دمشق. والإيعاز لتجّار الأراضي لشراء هذه الأراضي من أصحابها، بأثمان بخسة. ويقوم التجّار بتخطيطها كيفيّاً، وتقسيمها إلى محاضر، وبيعها للمواطنين الذين ليس لديهم إمكانية السّكن في المدينة. وخاصّة أنّ دمشق مثلاً، أصبحت هي الجبهة وريفها، بعد سقوط الجولان ١٩٦٧م. فقامت مدن غير نظاميّة فيها: أبنية غير منتظمة، وشوارع ضيّقة، وبدون أي خدمات. وانطلق آخرون لحفر الآبار الإرتوازيّة الصّغيرة داخل كلّ بيت، أو لمجموعة بيوت، والكهرباء غير متوفّرة والمواصلات، وكذلك الصَّرف الصحّي. ففي دمشق مثلاً: قامت مدن عشوائية، مثل: القدم، والعسالي، والتّضامن، وحجيرة، والسيدة زينب، الحسينية، وشبعا، والغزلانية، والمعضّميّة، وداريّا، ومدن داخل الغوطة الشرقية والغربية.

وانتشر هذا في كلّ المدن السُّوريّة، في: حمص، وحماه، وحلب، والرقة، ودير الزور، والحسكة، واللّاذقية، وطرطوس، ودرعا، والسويداء، والقنيطرة (بالقرب من مدينة البعث).

- وقد شجّع ذلك في ريف دمشق: محافظها الذي كان يقبض على كلّ متر مربّع مسطّح نحو / ١٠٠٠/ ليرة سورية، وعلى المكشوف (وهذا كان قائد لواء أوّل من دخل إلى لبنان)، ثمَّ انتقل كمحافظ لريف دمشق. فتصوَّروا.. حجم الأمتار التي شيّدت عشوائيّـًا، وكمّ الملايين التي قبضها، وله سماسرة في كل مكان (وهذا كان يتمّ على المكشوف)، وهو الذي يُعيّن رؤساء البلديّات والمهندسين، وهؤلاء يطالهم مبالغ هامّة أيضـًا.

- لقد لعب رؤساء البلديّات في الفترة الممتدّة من ١٩٧٦م إلى العام ٢٠١١م: دوراً مخربـًا في انفلات الوضع البيئي والعمراني في سوريا كلّها، وهؤلاء لا يُمكن أن يُعيّن أي واحد منه نظراً لخدماته، ولكن عليه أن يدفع. فلكلّ بلدية ثمنها التي تصل إلى الملايين من اللّيرات السُّوريّة، وقد تمّ استعباد النّاس في سوريا. فحيثما ولّيت وجهك في سوريا: تجد الأعمدة البيوتيّة تعتلي الأسطح، حيث يظل المواطن الفقير في هذه المناطق العشوائيّة طوال حياته يبني الغرفة الأولى له ولزوجته، ثمّ يحسب حساب أولاده، وتبدأ هذه الأبنية الأفقية تتحوَّل إلى طوابق؛ ليسكن فيها الأبناء مع زوجاتهم.

والدّولة لم تأخذ بعين الاعتبار مآل هذه المدن العشوائية ومعيشة النّاس فيها، وهي بلا أدنى الخدمات.

لكن المهم هو: إرغام النّاس على الدّفع؛ من أجل إكمال مشروعهم البائس.

- في سوريا.. صدر نظام الجمعيّات السّكنيّة التّعاونيّة، وهذه لها حكاية أخرى. فهبَّ الموظَّفون المنتمون إلى التّجمُّعات النّقابيّة، والروابط، والجمعيّات: للانضمام لهذا المشروع، أملاً أن يُحقق هذا

المواطن بيتـًا في جمعيّة سكنيّة صحّيّة ومُخَدَّمة، داخل أو خارج المدينة. المهم أن تكون منظَّمة ومخطَّطة.

ومنذ العام ١٩٧٥م وحتى يومنا هذا: لم يستطع هذا المشروع إلّا إسكان نحو / ١٥٠,٠٠٠/ مواطن. فقد تسرَّبت الشّقق لمن يملك إمكانيّة دفع الأقساط: فتجد في جمعية سكنيّة ما، وقد حاز أحدهم على عشرة شقق بأسماء وهميّة، وبدأ يُتاجر بها. وآخرون لم يحصلوا على الشّقّة التي سجَّلوا عليها؛ نظراً للعقبات التي نشأت في مجال الإدارة المرتبطة قد يعمل أو لا يعمل. ثمَّ إنَّ الطرق الواصلة إليها من دمشق لم تكن جيّدة إلّا أخيراً، وبعد العام (٢٠٠٥م) حيث أمر الرئيس (بشار الأسد) بعمل أوتوسترادات خدمة لهذه الضَّاحية.

ومثلاً: آخر مدن الأسد، وهي عبارة عن شقق أرضية، بمساحات صغيرة، مبنية أفقيـًا، وجرى الاشتراك بها للمواطنين، وقدّرت التّكلفة (بمليون ليرة سورية) لشقّة مساحتها / ٨٠/ متراً مع حديقة صغيرة. ولكن هذا الرقم يشكلّ معجزة بالنسبة لمواطن راتبه الشهري لا يتعدَّى / ٥٠٠/ ليرة سورية. فكانت هذه أيضـًا مجالاً مناسبـًا للسّادة المسؤولين الذين استطاعوا أن يبنوا (فِلَل) بمساحات كبيرة، ومُلبَّسة بالرّخام، وتمَّت كسوتها بشكل ممتاز، وامتلكها فلان وعلّان – وهم معروفون – ثمّ بدأوا بعرضها للبيع بأرقام فلكيّة / ٤٠/ مليون، وخمسين مليون، وهم لم يدفعوا فيها سوى / ٣٠/ ألف ليرة سوريّة، والباقي طبَّقوا فيها نظام السُّخرة من المجنّدين أصحاب الاختصاص في البناء والكسوة والدّيكورات، وغيرها.. وهذه قصّة أخرى من قصص العبوديّة في سوريا.

رابعـًا: استعباد المجنّدين الين يساقون لخدمة العلم، ابتداءً من نهاية السّبعينات: انتبه كبار الضبَّاط والقياديّين في الحزب والدّولة إلى ظاهرة لزوم إقامة مزارع خاصة بهم، صغيرة أو كبيرة حسب حجم هذا الضّابط، وذاك المسؤول. فبدأوا بالاستيلاء على الأراضي القريبة من المدن، وسخّروا الأدوات العسكريّة؛ لتعزيل هذه الأراضي وحرثها وسياجها، وتنظيم الزّراعة فيها للأشجار المثمرة، وحفر الآبار. كل هذا يتمّ بمعدّات وأدوات تحت تصرُّفهم، أو بالإيعاز لمؤسّسات الدّولة، وبدون أية تكاليف تُذكر.

- أمّا القيام بخدمة استزراع ورعاية وسقاية الأشجار، فعند كل سحب لدفعة من المجنّدين، يحضر أحدٌ من خدم هذا الضّابط إلى مركز تجمُّع المجنّدين، ويبدأ بالدّعوة لمن لديه خبرة بالزّراعة مثلاً، أو لديه خبرة في العمارة أو الحدادة، أو أي نوع يخدم بناء القصر أو الفيلّا والعمل في مزرعته. ويتمّ فرز نحو (٣٠ – ٤٠) عسكريـًا مجنّداً؛ للعمل في مزرعة هذا الضّابط، أو ذاك المسؤول. ويُمارس عمله داخل المزرعة حتى يُسرَّح من الخدمة دون أن يخضع لدورة تدريبيّة في القوّات المسلّحة. ثمّ تليه نخبة من الدّورة التّالية، وهكذا..، يتمّ إقامة مزرعة (بدونمات) متعدّدة، فيها جميع أنواع الفواكه والخضار، وربّما تربية الدّواجن، والعجول، والحيوانات اللّاحمة، بجهد هؤلاء المُستَعبَدين، ولصالح هذا الضّابط، أو ذاك. ولذلك تجد أنّ هؤلاء الضبّاط قد تمتّعوا بمزرعة ومسابح فيها، وعزبه، ولأولاده، ولزوجته، ولأصدقائه، على حساب جهد هؤلاء العسكريّين، من مجنّدين، وخرّيجي زراعة، ومهندسي تصاميم وديكورات، وتنفيذ الإنشاءات. وقد وجدت هذه التّوجُّهات الجديدة استمراريّة باستعباد أبناء الشّعب السُّوريّ؛ خدمة لهؤلاء.

ولم يقتصر الأمر عند تسخير واستعباد المجنّدين، وأصحاب الحِرَف من الضبَّاط المجنّدين المختصّين في

الزراعة، وفي الهندسة، والرياضيات، وفي الطبابة البيطرية. بل امتدّ إلى فرز العديد من الدورات كخدم في المنازل؛ لرعاية شؤون الأطفال للضابط وأولاده المتزوجين. فكنت ترى أنّ اثنين أو ثلاثة من هؤلاء المجنّدين محشورين في التّواليت المخصّص للضّيوف؛ لرعاية وتنظيف الأطفال، وقد لا يروا الشمس خلال الشهر، خدم المنازل من المستعبدين، دورات وراء دورات، عدا عن الحراسة والمرافقة للضابط وأولاده وزوجاتهم، واستعدادهم التّام للقيام بهذا الواجب، وأنّ عدم الرضا عنهم: يعاقبوا عليها بالسجن والحرمان من الإجازة، تماماً كأنّهم تملّكوا هؤلاء الشباب الذين ساقتهم أقدارهم لهذه الأمكنة.

وكثير من هؤلاء المجنّدين تغريهم هذه الخدمة، ويفضّلونها على الخدمة في الوحدات، ولكن عندما يشعرون بالمهانة والذلّ يندمون، ولكن لا يستطيعون البوح بذلك، عدا عن أنّ الكثير من هؤلاء المجنّدين الذين تعرفوا عليهم من أبناء أصحاب المحلّات التّجارية أو الصّناعية أو المقاهي أو ممن هم أبناء الأغنياء: عليهم القيام بالصّرف والإنفاق على هؤلاء الضباط، مثل: ملء البراد باللحم والدّجاج والفواكه والخضار بشكلٍ دوري، وهذا يحدث في القطاعات العسكرية. والكثير ممن توسّط لهم أهاليهم للخدمة في المكان القريب من المدينة – وهو فقير الحال – وجد نفسه أمام ذلك. فامتلاء البرّاد يحتاج إلى مبالغ خيالية بالنسبة له، عندها يعود للواسطة فينقله لمكان آخر، فيجد أنّه في ذات الموضوع. وكم من المجنّدين لإصلاح إحدى سياراته على حسابه الشخصي، خاصّة إذا كان لأبيه محل لتصليح السيارات. بل وصلت الأمور الاستعبادية: أن أصبحت الإجازة عن طريق الدفع للضابط، علماً: أنّ لكل عسكري إجازة سنوية، وإذا صدف أن مات أباه أو أمه، فلهذه الإجازة ثمنٌ عليه دفعه؛ ولذلك ترى أنّ أبناء الجزيرة السورية مثلاً، تكون

خدماتهم العسكرية في الحدود الجنوبية، بعيدة عن أهاليهم كثيراً، أو في السويداء ودرعا، وأبناء ميسوري الحال بالقرب من أهاليهم.

أيضـًا: درجت داخل القوَّات المسلَّحة أن يتمّ البحث عن أولاد الأغنياء، وهؤلاء يتمّ تفييشهم من الخدمة مقابل دفع مبلغ متفق عليه مع الضابط الكبير، وهو يقوم بالتغطية، وقد تتراوح المبالغ بين / ١٥٠٠٠/ [1] ليرة، وعشرين ألفـًا شهريـًا. أضف لذلك الذين كانوا يعملوا في بلاد النّفط، فهؤلاء لهم سعر معين، والضابط يغطي عليهم، وإذا حدث وجرى تفتيش: يقوم الضابط بتقديم نشرة الفرار التي تكلّفه للرّاشي سجن تدمر لسنوات، ويتمّ تغطية هذا الضابط، ويتنكّر عن فعلته واستلامه أية مبالغ.

---

[1] (١٥٠٠٠) ليرة سورية: كانت تعادل (٤٠٠) دولار أمريكي.

ـ هذه العبودية.. وهذا الاستعباد: أعاد سوريا لعصر الرقيق الأبيض خدمة لمصالح هؤلاء الضباط والأعضاء في القيادة القطرية والمنظمات والاتّحادات الحزبية. فتمّ السخط من قِبَل المواطنين على الخدمة العسكرية التي كانت وسيلة للاستعباد والابتزاز، حتى أنّ الضابط عندما يتكرّم على العسكري بإجازة: يوصّيه أن يجلب له شيئًا، مثلاً من درعا (كذا باكيت راحة، وقطعة قماش أو أكثر)، ومن المنطقة الشرقية (السمن)، ومن حماه وحمص (الجبن).... الخ.

– حدّثني أحد المطّلعين: أنّ في أحيان كثيرة مجنّدين من الجزيرة يمنّ عليهم الضابط بإجازة، وعندما يحضر بعد الإجازة، فوراً يستدعيه هذا الضابط ليقول له ماذا أرسل أبوك لي؟ يستغرب هذا العسكري المجنّد، فوراً يفتح جيبه فيجد مثلاً ثلاثة آلاف ليرة: مصروف من أهله، يأخذ هذا الضابط ألفان، ويبقى له ألف، ويقول له: أبوك أرسل لي هذا المبلغ.

– أمّا عن التّعيينات في الجيش فحدّث ولا حرج: يقومون بسرقة أكل العسكري، ويشرف قادة الألوية على هذه التّعيينات، يأمرون المرافق أن يأخذ كمية من اللحم والدّجاج، وأوجه السّحاحير من الخضار والفواكه، وكذلك الألبان والأجبان: لبيت المعلم قائد الكتيبة أو اللواء أو الفوج. وعند توزيع الطعام للجنود: لا يجد العسكري من مخصّصاته سوى رغيف خبز، أو حبة بطاطا، أو بيضة مسلوقة، واللحمة والدّجاج المتبقّي: يسرقه الضابط المناوب والمساعدين، وينقلونه لبيوتهم.

– وفي الدّورات العسكرية في الكليات والمعاهد والمدارس: يعتبر صفر الجيش في العلامة / ٦٠/ ، وأنّ من يكرّم الضباط والمراتب، ينجح ويصبح ماجور الدورة: أي الأوّل، وهو لم يحضر كامل التدريبات، النّظام

منظّم وغيره وكل ميّزاته أنّه ابن الضابط الكبير فلان، أو قريب منه، أو يدفع. وهكذا تضيع الفرص في الجيش على المجتهدين والمقاتلين الحقيقيين.

- إنّ حجم السرقات في الجيش كبيرة: فهي تستنزف مقدَّرات البلاد، العمولة على صفقات التّسليح، وهذه حكر على الفئة الأولى القريبة من رأس النّظام، وتحت إشرافه. وما جناه الضباط الكبار والصغار من رأس الدولة: يقدَّر بالمليارات، فهم لو جمعت رواتبهم خلال فترة وجودهم، لا يستطيعون بها إطعام أولادهم، أو بناء غرفة في قطعة أرض.

فالأموال المنقولة: يتمّ تهريبها للبنوك خارج سوريا، في: لبنان، الأردن، قبرص، اليونان، مصر، تركيا، سويسرا، النمسا، والجزر البعيدة.

والأموال غير المنقولة: قصور وفِلَل وشاليهات، وأسطول من السيارات، وفرش للمنازل مستورد، ومزارع، وربّما إقطاعيات من الأراضي، وعُدَد، وآلات تحت تصرُّف شركاتهم. لقد تعامل هؤلاء مع أبناء المدن من التجّار، وعلّموهم كيف يستثمرون داخل وخارج سوريا، وشاركوهم عن طريق تسليك أعمال هؤلاء التجّار، بنسبة من رأس المال، دون أن يضعوا ليرة واحدة.

- وعندما بدأت بعض المشاريع تعمل: استولوا عليها بالقوة، وطردوهم شرّ طردة، وكثير منهم أُصيب بالجلطات ومات غير مأسوف عليه. واستقدموا لأولادهم خبراء في الصّناعة والزّراعة والتّجارة (استيراد وتصدير)، وبناء الشركات: فقامت آلاف الشركات والمؤسّسات لأبناء المسؤولين، بدون أية تكاليف، وبدون دفع أية ضرائب أو رسوم جمركية. فموظّفو الجمارك: يعملون عندهم؛ لتزوير مستندات الاستيراد،

وبلد المنشأ، وقيمة المستورَد. وموظّفو المالية: في جيبهم.. وموظّفو المحافظات: للتّرخيص وغيرهم. حتى المناطق الحرة سيطروا عليها، وأصبحت ملكـًا لهم، وأصبح بيع المواقع التي فيها شفط للمسؤولين، فمثلاً مدير جمرك المطارات والحدود: تباع حسب الأهمية، ويعيّن لها موظّفون قادرون على الدّفع، ومدراء المحطّات للخطوط الجوية السورية، أيضـًا تُباع وتُشترى، وهكذا.. حتى المناصب العليا في الدولة تُباع وتُشترى. ففي السنوات الأخيرة من عهد حافظ الأسد: كان من يرغب بعضوية مجلس الشعب، عليه أن يدفع. وموظّفو وزارة الخارجية في السفارات والقنصليات والشؤون الإدارية، أيضـًا تُباع وتشترى: فقد عانى المواطن السوري في بلاد المهجر من تحوّل السفارات إلى محلّات لتصريف العملات، وبيع بعض المنتجات السورية، وشِلَلٌ من الوسطاء السّماسرة تعمل لخدمة السفير والقنصل والوزير المفوّض وغيره. ولا يحق لهذا المواطن أن يلجأ لسفارة بلاده لرعايته وخدمته، وخاصّة القنصليات التي حكمتها شلل من العصابات المرسلة من أجل جني الأموال. ولعلّ المواطن السوري يذكر جيداً ذلك من الأسماء التي تولّت هذه المناصب خلال حقبة الرئيس حافظ الأسد، واستمرت وبزيادة أكبر في عهد الرئيس بشار. وقد تمّ اكتشاف حجم التّهريب للعملات والذهب لدى الكثير من السفراء، من قِبَلِ الدول المعتَمَدِين فيها. فطلبوا من الحكومة السورية ضرورة التّخلّي عنهم، وهي أسماء كانت في مواقع المسؤولية في سوريا (عبد الغني إبراهيم) عضو القيادة القطرية، والدّاعم للحركة التّصحيحيّة، حيث كان ضابطـًا كبيراً في الجيش، ووزير الدّاخلية (ناصر الدين ناصر) وهو ضابط كبير في الجيش قبل نقله لوزارة الخارجية وسفيراً، و(جبر الكفري)، و(محمد علي الحلبي) والقائمة تطول.. ومن جاء بعدهم كانوا أكثر تعميقـًا لخط التّهريب،

وتصريف العملات (ولا أُعمّم)، فمنهم من كان جيداً، ولم يتورّط. أيضـًا ممثّلي وكالة الأنباء السورية: التي كان يرأسها (صابر فلحوط) فهؤلاء أبلوا بلاء حسنـًا لمصالحهم الخاصّة، وكان دورهم في التّهريب وشراء الكريستال التّشيكي مشهود لهم. وقد سُئِلَ (صابر فلحوط) إن كان يريد أن يكون سفيراً؟ قال: أنا لدي عشرات السفراء للوكالة السورية (سانا) فما بالي بهذه السفارة؟!

– وامتدّ الفساد، والإفساد، والعبودية: إلى مستويات عليا، ووسطى، وصغيرة. فمثلاً: شرطي السير الذي يعمل على دراجة نارية – ملك للشعب – لها ثمن، وتعيينه في المكان المحدّد له ثمنٌ حسب النّشاط التّجاري والحركي، حتى الشرطي الثابت من شرطة المرور له ثمن، ففي الأمكنة النّشطة: يجب على الشرطي هذا أن يدفع ويرتزق.

– موظّفو التّموين حدّث ولا حرج: فلكل مهمّة محدّدة في منطقة محدّدة، وعليه أن يدفع؛ لأنّ إمكانياته في التجاوز ممكنة، والغلة جيدة. وقد تمّ اختراع (الضابطة التموينية) التي مهمّتها: قمع المخالفات، والإحالة على القضاء والسجن لأتفه الأسباب. وقد تمّ سجن الكثير من أصحاب المصالح الصغيرة (بياع الفلافل، بياع الخضار المتكسّب في البقاليات الصغيرة) ...الخ.

– موظّفو الكهرباء أيضـًا: تمَّ إعطاؤهم صفة الضّابطة التي تخيف النّاس، وتؤدّي بهم للسجن؛ لأنّ أعطال الكهرباء وانقطاع التيار لأيام، وخاصّة في المناطق العشوائية، وغلاء الشرائح لاستهلاك الكهرباء: جعلت الكثير من المواطنين يلجؤون لحل مشكلة الإنارة عندهم، والتدفئة في فصل الشتاء، إلى تغيير خطوط التوتّر، والسرقة. ويتمّ التجاوز عن ذلك من قِبَلِ الضابطة الكهربائية حين الدّفع، وتُنظم الضبوط بحق من

لا يستطيع أن يدفع لهم، وهذه عقوبتها السجن، والسجن في سوريا (مظلمة)، وخاصة في النظارات الوسخة القذرة في القصر العدلي والمحاكم، وفي السجن يتعرّض السجين للابتزاز من قِبَلِ الشرطة. ولذلك وجد السوري أنّ من عمل في التّموين في معظمهم قد أصبحوا محدثي نعمة، وحقّقوا قفزة في حياتهم، وكذلك موظفو الجمارك، وموظفو الكهرباء، وموظفو الضّرائب، وموظفو المحافظات، والتّراخيص والبلديات، كل ذلك كان يسير بمنهجية كاملة؛ لإفساد المجتمع، وجعله يتراوح بين راشي ومرتشي.

- الوظائف العليا في الدولة لم تعد حكراً على الحزبيين، كما كان سابقًا. بل أصبحت في متناول من له علاقة بأجهزة الأمن والمخابرات، ليس عن طريق الإمكانية القيادية والعلمية والإدارية، ولكن عن طريق الدّفع. والتّجاوز في التّصنيفات الوظيفية وارد وجائز، فمثلاً: قد تجد موظفًا بسيطًا رئيس شعبة، أو رئيس دائرة، وقد اعتلى منصب المدير العام، وربّما وزيراً، وهذا كثيراً ما حدث.

- وعندما بدأ الحديث علانية بعد صمت طويل: لجأت الدولة إلى قانون النّزاهة والمحاسبة، ولكن تمّ تطبيقه على من لا حول ولا طول لهم. فترى قرارات تصدر من رئيس مجلس الوزراء بإحالة بعض الموظفين الصغار أو صرفهم من الخدمة. وتبدأ وسائل الإعلام تطنطن بهذا، ولم نرَ أي مسؤول كبير من الهوامير الكبار القريبين من رأس السلطة وقد اتُّهِمَ، إلّا إذا كان في الأمر كيديّة معينة للتّخلُّص منه: كما حدث في صفقة (الإير باص) الفرنسية التي لفّقت التُّهم لرئيس الوزراء، ونائبه للشؤون الاقتصادية، ووزير النّقل. وهذه الصفقة وكيلها والذي تعامل بها معروفٌ، ولكن لا بأس من التّضحية بهؤلاء، على أنّني لا أُبرِّؤهم تمامًا، فهم الذين وقّعوا، وهم الذين نفَّذوا ما أمر به الباب العالي.

والحديث عن كل ذلك قاد في السنوات الأخيرة بعد عام (٢٠١٠م) إلى القول: (أنّ هذا هو شعبنا.. فمن أين نأتي بشعب نظيف)؟ أي إنّ الذين أطلقوا هذا القول: اتّهموا الشعب كله بقلّة الأمانة، والقابلية للفساد والإفساد. وما علموا أنّ هذا الشعب المطحون ماديّاً ومعاشياً، في غالبيته من الفقراء، عندهم من عزّة النّفس ما لا تجدها عند غيره، ولكن المنهج الخاطئ في الحكم، والنّفعية التي رافقته، وتكديس الثروات عن طريق الرشوة والإفساد والفساد، والضغط المتواصل على الرواتب، وعدم تكافؤ الراتب مع تكاليف المعيشة، والتباين الواضح بين من نهب ومن قاوم النّهب: حيث الأوّل أصبح في السلّم الاجتماعي والوظيفي من سادة البلد، والآخر: بقي على حاله، فجرى التّحريض على الفساد الأصغر؛ ليعمّ المجتمع، ويغطي عن الفساد الأعظم، وأنّ هؤلاء الفاسدين لم يوظفوا أموالهم داخل البلد. بل هرّبوها للخارج في البنوك الأجنبية.

- لقد حصل العديد منهم لأولاده على جنسيات من دول أخرى، تبعاً لما هرّبوه من أموال، ووصلت بهم قلّة الحياء والحيلة: أنّهم يُحَبِّلون نساءهم، ويُسافرون بها إلى فرنسا والولايات المتّحدة وغيرها؛ لتلد هناك، ويحصل المولود الجديد على الجنسية التي بالتتابع تصل لهذا المسؤول أو ذاك.

- لقد كان القانون السوري يُحرِّمُ سابقاً على أي إنسان، مهما علا شأنه العلمي - المتزوّج من أجنبية - أن يستلم منصباً حكومياً مهمّاً. إلاّ في عصر حافظ الأسد: فرئيس وزراء سوريا الدكتور (عبد الرؤوف الكسم) متزوّج من أجنبية، والدكتور (محمد العمادي) أيضاً، وآخرون..

ومعظم الضباط الذين أُرسلوا في دورات تدريبية، متزوّجون من أجنبيّات، وضربوا بالقانون عرض الحائط (وهذا لا يعني أنّني أُشكّك بوطنية هؤلاء المسؤولين)، ولكن تجاوز القوانين ظاهرة واضحة في زمن هذا الحكم.

الفصل العاشر:

السّيطرة على المنشآت الاقتصاديّة الرّبحيّة

كانت أولى هذه المنشآت (إدارة حصر التّبغ والتّنباك) وهي مؤسّسة اقتصادية هامّة جداً: حيث تتولى هذه الإدارة التّرخيص لزراعة كل أنواع التّبغ والتّنباك، التي تُنتَج على نطاق واسع في الساحل السوري، وأقيمت على هذه الصناعة تكامليًا، صناعة السجائر بأنواعها المعروفة، والتّبغ السوري أنواع، وهو مطلوب في السوق الداخلي والتّصدير للخارج. فبعد شهور من قيام حافظ الأسد بانقلابه، وتشكيل حكومة جديدة، ثم توزير السيد (مصطفى الحلاج) وهو من اللاذقية، الذي كان مديراً عامّا لهذه الإدارة المذكورة، ووزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، خلفًا لـ (عبد الحليم خدّام) الذي عُيّن وزيراً للخارجية، وبالتالي كان لا بُدَّ من تعيين مدير عام لهذه الإدارة، فكان السيد (محمد مخلوف) شقيق السيدة (أنيسة مخلوف) زوجة الرئيس؛ ليكون مديراً عامًا لإدارة (حصر التّبغ والتّنباك) وهو شاب حديث السنّ، كان ذلك في العام (١٩٧١م)، لكن كان بجانبه داهية وخبير يعرف كيف يكون الشغل في هذه المؤسَّسة الاقتصادية الكبيرة، وهو (أبو طانيوس) وهذا له باع طويل في المديرية العامة، وعلى السيد مخلوف أن يعتمد عليه اعتماداً كاملاً، حصر الإدارة هذه: أنّها هي التي تمنح الموافقات للفلاحين للزراعة، وتخصيص قطع الأرض والنّوع، وتشتري المحصول منهم من خلال لجان مشكَّلة، وتعمل على التوسُّع في هذه الزراعة لتشمل جميع المناطق السورية، وليس فقط المنطقة الساحلية، ومع كل ترخيص لا بُدَّ من الدّفع، كما أنّ إصدار تراخيص للبائعين لهذا المنتوج في كل سوريا: تصدير من قِبَلِ هذه المؤسَّسة، كل ذلك بدأ يتمُّ حسب

المزاج العام، والدّفع العام. فتصوّروا: كم من المبالغ دفعها المنتج، كي تمشي أموره. وبدأ الكثير من الذين لا علاقة ولا معرفة لهم بزراعة هذه الأنواع والأصناف يدخلون بواسطة المدير العام وجماعته في المحافظات السورية، وكلما زاد عدد المنتجين، وحجم الكميات المنتجة، كان الرزق الحرام كبيراً لهؤلاء، وهذه كلها تصبُّ في (جيب المدير العام) ومن حوله ومن فوقه. وقد استمر في هذا المنصب طويلاً ولسنوات قد تزيد على أكثر من عشرين سنة. أضف لذلك أنّ هذه الإدارة: هي التي تبيع المنتج بشكله الخام بأنواعه للخارج للتّصدير، وتستورد كل أنواع الدخان الأجنبي عن طريق وكلاء منتشرين في العالم، لا سيّما في قبرص واليونان وفرنسا والولايات المتحدة (سماسرة)، وكل ذلك يتمّ وفق مشيئة المدير العام الذي يُهيمن على هذه المؤسّسة بقوّة السلطة.

ففي التّصدير للشركات الأجنبية المعلومة والمعتمدة لديه، لا بُدَّ من الدّفع، وفي الاستيراد أيضـًا لا بُدَّ من نِسَبٍ معينةٍ تخصه هو وحده.

- وعندما بدأ الحكي همسـًا على هذا الذي يحدث في المؤسَّسة العامّة للتّبغ والتّنباك، واختراع ما يسمى بالمحاسبة، والإثراء غير المشروع: تمّ نقل السيد (محمد مخلوف) ليدخل في قطاع مالي متقدّم، وهو الإدارة العامّة للمصرف العقاري، الذي بدأ بالتوسُّع ليدخل في جملة نشاطات مالية واقتصادية هامّة، وأهمّها: توظيف أموال المودعين والإقراض بشروط. ومن المؤسف.. أنّ المدير العام الجديد: أوصى به المدير العام السابق، وهو الدكتور (محمد كفا)، وبالصدفة اكتشف المدير العام الجديد: أنّ السيد محمد مخلوف ولجنته الإدارية قد صادقت على توقيع عقد مع إحدى الشركات؛ لبيع وشراء كميات من الدخان

الأجنبي، فيها فارق في السّعر يُقدَّر بنحو / ٣٦/ مليون ليرة سورية - الدولار كان / ٤/ ليرات سورية -، ومن طيبة (كفا) أنّه أعلن ذلك لبعض أصدقائه، وهذا الإعلان قد كلّفه سبع سنوات سجن، وطرده من الوظيفة، وهو دكتور في الاقتصاد. كذلك تعرّض مدير التّخطيط الدكتور (إبراهيم عيسى) للمضايقة، وتمّ إبعاده من المؤسَّسة، وكادوا يسجنونه لولا أنَّ شفاعته كانت قوية، فهو من المنطقة الساحلية، أما (محمد كفا) فهو من مصياف.

- وأخيراً اهتدت القيادة الحكيمة كي تظل هذه المؤسَّسة في عهدة من يثقون به، (وبدون شوشرة). فجيء بالدكتور (فيصل سماق) الذي كان سفيراً ومتّهما بحادثة الطيّارة التي وضع فيها أحد العملاء (الأردني الهنداوي) شنطة متفجرات أودت بحياة ركاب الطائرة، عن طريق خداع صديقة له كانت مسافرة على هذه الطائرة، وقد تمّ الضغط على حافظ الأسد لتسليم (فيصل سماق) ومحاكمته، لكن الرئيس ومن خلال علاقاته القوية مع الأمريكان في عهد الرئيس (كارتر)، عملوا (للسماق) جلسة استماع وهمية، وتمّ إعادته لسوريا، وتسلمه لهذه المؤسّسة الإنتاجية العريقة.

- وبقي الحال كما هو عليه، بل توسَّع، ولعلَّ الفلاحين المنتجين للتّبغ والتّنباك يُنبِّئون الناس بما هو أكثر، حتى إنّ الضابطة عنده بدلاً من أن تلاحق المهربين الكبار الذين يدخلون المراكب القادمة من البحر، وهي لأشخاص من عائلة الأسد، المليئة بالدخان الأجنبي، يلاحقون صاحب بقالية أو شخص متكسّب لديه كروز من الدخان؛ ليبيع كذا باكيت؛ (من أجل شراء الخبز لأولاده). علماً أنّ أسواق بيع بضائع التهريب موجودة في كل المدن السورية، وقد تمّ زجّ العديد من هؤلاء في السجون، ومصادرة ما في حوزتهم،

وإعطائها ثانية لأكشاك منتشرة في المدن يعمل فيها الكثير من المخبرين والمراقبين للنّاس في الشوارع والكراجات والتَّجمُّعات وأمام المدارس والجامعات، وهكذا...

- ولا توجد أرقام معروفة عن حجم ما كدّسه هؤلاء من أموال شخصية لهم ولمن هو فوقهم؛ لأنّ هذه الأموال تودع في البنوك الأجنبية في حسابات سرية، ولا يستفيد منها الاقتصاد الوطني.

- وبانتقال السيد محمد مخلوف إلى إدارة المصرف العقاري، وهو من أكبر المصارف في سوريا، فقد بدأ عهد جديد لهذا المصرف، ولصالح محمد مخلوف ومن معه، في عملية الإقراض غير المعهودة في سوريا بأرقام فلكية. ومعظم هذه القروض توجّهت لدعم الشركات التي تدور في فلكه أو لغيره من الذين أسّسوا جمعيات سكنية وهمية، وتمّ السحب عليها، وبلغت أحجام الديون المشكوك في تحصيلها: أرقامًا كبيرة. وكذلك سلك هذا السلوك المصرف التجاري، الذي أقرض بعض العملاء من التجار الطارئين على التجارة: ملايين الليرات السورية.

- وقد اتَّضح: أنَّ السيد محمد مخلوف وأولاده، هم وكلاء الرئيس وأسرته وأخته السيدة أنيسة التي دعمت محمد مخلوف وأولاده (رامي، وحافظ، وإياد). وبدأنا نرى نِسَب مشاركاتهم في الشركات المؤسّسة للمصارف الخاصة، وشركات التأمين، والشركتين القابضتين اللتين ظهرتا على السطح بأسمائهم الصريحة، وأبنائهم وبناتهم الصغار والكبار.

- وعندما بدأ انهيار الاتّحاد السوفياتي (١٩٨٩م - ١٩٩٠م) كان الإجراء الأوّل في سوريا هو: إصدار قانون للاستثمار - نقلاً عن مصر - سموه القانون رقم / ١٠/ للاستثمار، إذ جمع رئيس مجلس الوزراء

(محمود الزعبي) ونائبه الدكتور (سليم ياسين) اللجنة الاقتصادية، ولجنة ترشيد الاستهلاك عند الساعة (١٢) ليلاً، وعلى وجه السرعة لإقرار قانون الاستثمار رقم/ ١٠/ وإحالته لمجلس الشعب، الذي فتح أبوابًا لحاشية النّظام ومن يلوذ به؛ لزيادة النّصب والاحتيال. فكان في البداية تؤسّس شركات لاستيراد السيارات الصغيرة برأسمال قدره فقط (عشرة ملايين) بلا جمارك ولا ضرائب، وهذا يعني أنّ من يملك عشرة ملايين ليرة سورية: يستطيع استيراد أكثر من عشرة سيارات صغيرة، وعلى الفور يبيعها بسعر أعلى، علمًا أنّه بموجب القانون (لا يجوز له التّصرُّف بها)، إلّا بعد خمس سنوات. ثمّ طوَّروا وعدّلوا ذلك لاستيراد الميكرو باصات (الجردون) الياباني. وبدأ استيراد الميكرو باصات: بشروط القانون رقم / ١٠/ ، ودبّت الفوضى في هذه التّجارة، وتكاثرت الميكرو باصات، ولكنّها أراحت المواطن الشقي الذي ظل يركض وراء المواصلات الداخلية في المدن وبين المحافظات لسنين طويلة، يُعاني ويُعاني، ولا أحد يسمع معاناته. ثمّ تطوَّرت إلى إنشاء الشركات السياحية، وتأسيس شركات النقل (البولمانات) التي أسعدت المواطن: بالانتقال بين المدن في باصات مكيّفة ومريحة، ولكن هذه الشركات، لأسماء محددة ومعروفة في دمشق، وحلب، وطرطوس، وبمساعي الذين لا همَّ لهم إلّا التّسليك والقبض.

- وبموجب قانون الاستثمار رقم / ١٠/ وتعديلاته: فتمّ تأسيس شركات زراعية وصناعية وخدمية، ومدارس خاصة - خمس نجوم - وجامعات خاصّة بأقساط فلكية، وكل ذلك لا يتمّ وفقًا للقانون، بل لمن يملك المال، ودعم من الجهات العليا: تدعم وتوجّه وتقبض، وكل موافقة لها ثمنها، ولها شركاؤها. وبدأت مؤسّسات تشغيل الأموال الوهمية: بدعم من المسؤولين، إذ بدأوا يعرضوا فوائد قد تصل إلى

(٣٦) ٪، وربّما (٤٠) ٪ على رأس المال. واندفع الكثير من السوريين: الذي باع بيته، أو باع سيارته، أو باع مخبزه، أو باع أرضه؛ ليوظّف أمواله عند هؤلاء النصّابين، وفترة من الوقت.. حتى اتَّضح أنَّ المواطن السوري تعرَّض للسرقة جهاراً نهاراً. فلجأوا للدولة، والدولة شكَّلت لجان برئاسة المحافظين المعيَّنين بالطريقة ذاتها، واجتمعت اللّجان، وتمَّ سجن بعضًا من جامعي الأموال، والآخرين هربوا مع أموالهم إلى (دبي)، أو (اليونان)، أو (تركيا). وضاعت الأموال، وخرج الكثير منهم من السجن، ولم يتسنّى للمواطن إرجاع حقوقه الضّائعة حتى الآن..

الشركات الخاصّة في الصّناعة والخدمات والسياحة والزراعة:

والبنوك الخاصّة، والمدارس الخاصّة، والجامعات الخاصّة، والشركات الخاصّة: كلها دخلت في لعبة اسمها (الانفتاح غير المعلن)، وجاء ذلك وفقًا لما بدى من انهيار الاتّحاد السوفياتي، ويوغسلافيا، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا، ودول بحر البلطيق، وحالة الأسى التي عانتها شعوب هذه البلدان، فتمّ قتل (تشاو سيسكو وزوجته في رومانيا)، وسقط (إيريك هونكر) ألمانيا الشّرقية، وقامت الثورة في بولندا، فكان توجُّه حافظ الأسد إلى بداية الفوضى في الاقتصاد، والحفاظ على القدرة الأمنية، ومصالح الناس، الملتصقتين فيه. فبرزت إمبراطورية محمد مخلوف وأولاده، وحكمت الشهابي وأولاده، ومصطفى طلاس وأولاده، وعلي دوبا وأولاده، وعدنان بدر حسن وأولاده، وغازي كنعان وأولاده، وشاليش، وماهر الأسد وجيوشه السارقة للآثار، والتهريب وغيرها، والمحافظون المعنيون، ورؤساء الأجهزة الأمنية في المحافظات، وكبار ضبَّاط الجيش.

وظهر ذلك في دور المؤسَّسة العامَّة للإسكان العسكري (خليل بهلول ومعاونيه) ابتداءً من دورة البحر الأبيض المتوسط (١٩٨٦م)، ومحافظ اللاذقية، وقيام (خليل بهلول) ببناء القصور والفِلَل الفخمة للطواقم المسؤولة في الدولة في كل المحافظات، وفي القرى والشاليهات، وأخيراً.. رَمَوْهُ، فذهب للعمل في ليبيا، وتمّت السيطرة على أمواله، وكان عبرة لمن يعتبر.

- بعد عام ١٩٩٠م: تحوّل أزلام النّظام إلى زعماء المافيات، فقد (كوّشوا) على كل شيء في سوريا، ونزل بهم الأمر لمنافسة أصحاب المطاعم في إقامة المطاعم الأجنبية، وشراء الأبنية التاريخية؛ لتحويلها لمطاعم، وخمّارات، ومراقص، وتأسيس شركات إنتاج تلفزيونية، وسينمائية، وسيطروا على المؤسسة العامة للسينما ونقابة الفنّانين، وتوسّعوا في بناء الصناعات الاستهلاكية التي لا يمكن أن يأكلوا منها: مصانع المعلبات (يستوردوا اللحم من المكسيك والهند)، ومن ثمّ يزيدوا التوابل عليها في مصانع استوردوها، والمستهلك جاهز: وهو الجيش والأسواق.

- حتى المحاصيل الزراعية بدأوا بشرائها من الفلاحين مباشرة، والاتّجار بها مع الدولة؛ لبيعها لمراكز التموين العسكرية أو الصوامع. وتشكيل لجان لشراء الأقماح السورية والحبوب، وهذه اللجان تمارس مع الفلاحين كل وسائل الابتزاز حتى يدفع. فمن يدفع يعطى دوراً، ويتم استلام بضاعته، وتصرف مستحقاته، بغض النظر عن نسب الشوائب والأتربة فيها. وكذلك لتوريد الخضار إلى معامل الكونسروة من البندورة خاصة: حيث تقف السيارات المحملة بهذه المادة لأيام في الجو الحار، ولا يتمّ استلام المنتوج الذي ربّما يتلف، ويدفع المنتج تكاليف النقل على حسابه، فمثلاً: تؤخذ البندورة من حوران لمعمل جبلة،

وإلى معمل الميادين، وتمارس عليهم نفس المعاملة السيئة، فيبدأوا يبحثون عمّن يخلّصهم، ومن يخلّصهم عليه أن يدفع، وهكذا تدور الحياة في ظل هذه الفوضى المدبَّرة. ولعلّ ظاهرة (أم علي[1]) كوسيلة للدفع، ومع الانفتاح غير المعلن والمدروس بعد قانون الاستثمار رقم / ١٠/ وتعديلاته الكثيرة، بدأت الشركات الخاصّة في كل مجالات الإنتاج: فانتعش الاقتصاد الوطني، وعمرت الأسواق السورية بالمنتجات السورية التّجميعيّة من السلع الهندسية، (البرادات والغسالات، والأفران الكهربائية، والسلع النسيجية، والسلع الغذائية، والصناعات التحويلية)، فكانت مداخل المدن لإقامة هذه الشركات، ولكن الجميع كانوا يدفعون، فلم تقم هذه الصناعات في مناطق صناعية مخدّمة ومنظمة، وإنّما قامت على الفوضى المعتادة والممنهجة: أراضي زراعية بلا خدمات ولا مواصلات ولا تنظيم، حتى تأتي مرحلة يبدأ التضييق على أصحابها؛ من أجل التّرخيص النّظامي من البلدية، وتسوية الأوضاع غير القانونية، التي لم تُساير هذا التطوُّر. (بمعنى: دعهم يخالفون، وبعدئذٍ تتدخل البلديات، والهدف واضح).

- وبدأ رجال السلطة والدّائرة المقربة: تعتبر نفسها شريكـًا في هذا الانفلات، بحصص وهمية، وتمّ الاتّصال بالمال السعودي والخليجي، عن طريق هؤلاء المتنفِّذين: فاشتروا أجمل المناطق في سوريا، سواء دمشق أو حلب وحمص وحماه وفي الساحل السوري، إلى درجة أنَّ منطقة يعفور غرب دمشق على طريق دمشق بيروت والزبداني، التي صادر أراضيها ضابط من جماعة رفعت الأسد (منذر مرتا كوش) وغيره، بدعم من رفعت الأسد، حيث كانت حقل للتّدريب والرماية، فباع أراضيها بأثمان بخسة، وقامت عليها القصور

[1] إحدى شقيقات حافظ الأسد.

والفِلَل الفخمة بشارع ضيق، وزواريب ضيقة جداً، ومع كل قصر آلاف الأمتار للحدائق والمسابح، وأصبحت هذه القطعة من أكبر ما تزاحم عليها القوم من السادة المسؤولين، ومعهم مجموعة من الشركاء، الفنانين والفنانات، وازداد سعر المتر الواحد من الأرض إلى أرقام فلكية، والفِلَل أيضـًا إلى أرقام فلكية، والقصور التي تملّكها هؤلاء بلا وجه حق. علمـًا أنّ لهذه الأراضي أصحاب، ولديهم سندات تمليك، ولكن من يجرؤ على المطالبة.

- ثم تطوَّر الأمر فتملَّك كثيرون منهم الجبال الممتدة - وهي أراضي أميرية - وباعوها، وجاء المال الخليجي فأُهدرت البساتين وكروم الزيتون، وتملّكها هؤلاء، وأقاموا أبنية متداخلة سموها (البوابة الثامنة لدمشق)، وهي ليست بوابة، بل مراكز تجارية، ومكاتب تجارية ضخمة لعلية القوم المحدثين ومن يدعمهم. وفي شاطئ البحر على امتداد الـ/ ١٠٠/ كم، من جنوب طرطوس إلى شمال اللاذقية: تمَّ استملاكها وبيعها للشركات الخليجية، فسدَّت بوابات البحر أمام المواطن العادي من أهل اللاذقية، وجبلة، وطرطوس.

- في ظل هذه الفوضى المدروسة: تمّ استهداف القطاع العام، فتحوّلت المعامل والشركات إلى هياكل، وبعضها ينتج، لكن لا تصريف للسلع هذه، ولولا أن تمّ فتح طريق العراق بعد العام (١٩٩١م) لبقيت هذه السلع في المخازن؛ لأسباب تتعلق بنوعية الإدارات المتعاقبة الجاهلة، وعدم قدرتها على مجاراة التطوُّر، وتعطيل بعض خطوط الإنتاج؛ لأسباب تافهة، لا يستطيع الطاقم الهندسي والإداري تداركها، والسرقات المكشوفة والمعروفة لدى هيئات التّفتيش، وقد صُدِم الكثير من السوريين من رجال الأعمال الحقيقيين

الذين بنوا صناعات وشركات في بلاد الاغتراب، وجاؤوا بأموالهم وأسَّسوا الشركات والمصانع والمعامل، وتعرضوا لضغوطات كبرى؛ من أجل أن يدفعوا رشاوي، وعندما بدأوا الإنتاج، لاحظوا أنَّ الدولة لم تحم منتجات القطاع الخاص، بل أطلقت العنان للاستيراد من دول تبيع عبر سياسة الإغراق: فجودة المنتج السوري لهؤلاء له (كلفة محسوبة بدقة) وهو ذو نوعية، لكن إغراق السوق بالمنتجات القادمة من تايوان، والصين، وتركيا، أغلقت الأبواب أمام المنتجين السوريين، وعندما صدّروا واجهوا عقبات لها أوّل وليس لها آخر، وتعرّض هؤلاء الوطنيون المنتجون إلى خسائر كبيرة، ومنهم من عاد إلى بلد الاغتراب، بعد أن أنفق من أمواله هنا، ظنّاً منه أنّه جاء لوطنه ليستثمر فيه، مدفوعاً بوطنية عالية.

- أنشأت الدولة مجموعة من الشركات والمؤسسات التي جاء في مبرّراتها؛ أنّها للتدخّل الإيجابي لصالح المواطن والمستهلك، ولكن الواقع أنَّ هذه الشركات والمؤسسات كانت مرتعاً للفساد والإفساد، وتسلّم قيادتها أشخاص ليس لديهم أدنى معرفة بهذه الشركات والمؤسسات، وتمّ اعتمادهم من قِبَل جهات نافذة لديها مصالح خاصة، وأذكر بعضاً منها على سبيل المثال، دون الدخول في التّفاصيل؛ لأنّ هذا موضوع طويل، ويحتاج لمتابعة أكثر، وقد حُكيَ عنه كثيراً في المنتديات الاقتصادية والاجتماعية، وفي لقاءات الربيع العربي، منها:

١. الشركة العامة لتجارة التجزئة.

٢. الشركة العامة لتجارة الخضار والفواكه.

٣. المؤسسة العامة للّحوم.

٤. المؤسسة العامة للتجارة.

وهذه الشركات وغيرها: لم تستطع أن تتدخل بشكل إيجابي لصالح المستهلك، وإنَّما كانت النتائج كارثية على الاقتصاد الوطني، فهي لم تحقق أية أرباح، وحساباتها الختامية كانت خُلَّبِيَّة. أضف إلى ذلك: أنّه تمّ إفساد الكثير ممن يعملون بها، وفي النهاية سلموها لمتعهدين من بينهم، مقابل مبالغ مالية، وهذا دليل على الفشل. وهذا يقودنا لاستهداف القطاع العام الاقتصادي في الصناعة والزراعة والخدمات.

وهذا القطاع تمّ تسليم إدارة شؤونه وقيادته لأشخاص ليس لديهم أدنى خبرة ولا معرفة، وذلك إمّا لأسباب حزبية، أو لعلاقات صداقة أو قربى بهذا المسؤول أو ذاك، فمثلاً: جاء السيد (يوسف زعيّن) رئيس الوزراء (١٩٦٦م) في فترة (صلاح جديد) بمعلم مدرسة من البوكمال وسلّمه مدير عام الشركة الخماسية التي كانت من أكبر شركات النسيج في سوريا، وتتكامل مع الشركة العامة للمناسج وإنتاج القطن والصوف في سوريا. وهذه الشركة بحاجة إلى شخص يفهم في النسيج، وفي الأصبغة، وفي التسويق، إلى الإدارة أوّلاً وعاشراً، وتتابع معظم المدراء من سيء إلى أسوأ (المهم أن يكون حزبيًا).

- وقد استمر هذا النهج من مدير إلى مدير عام، وهذا ما تمّ أيضًا في شركة الدّبس للنسيج، وشركة الزجاج، وشركة البرادات التي سرقت، وقد استحكم فيها أخوين: واحد للزجاج، وآخر للبرادات، وجنوا أرباحًا طائلة من السرقات.

والشركة الأهلية للمطّاط، وشركة الكابلات، وشركة إنتاج السكر والإسمنت والأسمدة والورق والكونسروة، والشركتين المحدثتين للنسيج في إدلب وجبلة، وكذلك محالج القطن.

وأعرف أنّ كثيراً من المدراء هؤلاء تسلموا ثلاث شركات أحالوها لهياكل.

- وفي المجال المالي: تسلم إدارة المصارف والبنوك أيضـًا من هذا النوع الذي ألحق خسائر في هذه القطاعات: المصرف التجاري والمصرف العقاري (تسعة عشر شركة خدمات عامة كانت خاسرة). ولعل محاولات الدولة في وضع حدٍّ للهدر والسرقات: كان في إصدار قانون محاكم الأمن الاقتصادي السيء الذّكر. وتمّ استقدام حكام لها من خارج الوسط القضائي من حملة الإجازة في التجارة، وتمّ تدريبهم في المكتبة لأربعة أشهر، وكانت العقوبات قاسية ولا تتناسب مع الجرم، حتى القضاة الذين استلموا إدارة هذه المحاكم بدأوا يغالون في إصدار الأحكام؛ لِيُقَال عنهم أنّهم مع الوطن، ومع السياسة العامة، وقد وصل بعضهم لمنصب وزير العدل.

ولدرجة السوء في هذه المحاكم: القانون لا يسمح بإخراج العملة الصعبة حتى وإن كانت للصرف الشخصي، مهما كان المبلغ، غير أنّ السيد وزير الاقتصاد أصدر قراراً بالسماح صحبة مسافر (٢٠٠٠) دولار أمريكي. فتصوّروا هذا القرار بجانب القانون! أيهما أقوى؟، ثمّ إنّ طالبـًا يدرس في خارج سوريا على حساب أهله يدفع أقساط الجامعة ومصاريفه لعام كامل، فإذا تمّ ضبط المبلغ لديه، لا يستطيع وزير الاقتصاد بقراره أن ينجيه من قضاة محاكم الأمن الاقتصادي.

- لقد تمّ نهب القطاع العام، وتمّت تصفيته، وتمّ التّهجّم عليه من الذين ابتلعوه وسرقوه. وحتى القطاع الخاص الذي نشط بعد عام ١٩٩١م، أيضـًا تمّ التّهجّم عليه، ومحاصرة الناشطين فيه، والمثال: (مصانع رياض سيف) الذي أفلسوه لأسباب سياسية: حيث انتقد الأرباح التي حققها رامي مخلوف من

(السيرياتيل) فسلطوا عليه وزير المالية (خالد المهايني) الذي أنهى هذه الشركات الممتازة التي تحاكي مثيلاتها في أوربا بشهادة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، الدكتور (سليم ياسين) الذي سجنوه فيما بعد.

– إذن: المراقب يجد أنّ الفوضى التي عانى منها الاقتصاد السوري، وتسلط أصحاب النفوذ بدعم هائل من القيادة السياسية العليا، قد خلط جميع الأوراق لتبرير ما آل إليه الوضع الاقتصادي والاجتماعي في سوريا.

– وللتّدليل على ما ذهبنا إليه – وبدون تجنّي – فالخطط الاقتصادية منذ العام (١٩٧١م) وهو تاريخ انتهاء الخطة الخمسية الثالثة: لم تحقق أية نتائج على صعيد النمو الاقتصادي، والأرقام المعلنة مفبركة. خذ مثال: الخطة الخمسية العاشرة التي تمّ التّغنّي بها من قِبَل (عبد الله الدردري) نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، كانت نسبة النمو سالبة، وكذلك الخطة الخمسية الحادية عشر، وأحالوا ذلك لموسم الجفاف، وبمناسبة هذا الموسم: فقد أدارت الدولة ظهرها واستقالت من مسؤولياتها كدولة (لأهالي الجزيرة السورية شرق الفرات)، حيث تمّت الهجرة لآلاف العائلات؛ للبحث عن عمل داخل سوريا، وكنت تشاهد خيامهم من الشوالات البالية، والأكياس البلاستيكية منتشرة في ريف دمشق، وحوران، وجزءاً الجولان، وحمص، وحماه، ولا أحد يسأل عنهم. كما تمَّ بيع مواشيهم بأثمانٍ بخسةٍ؛ بسبب عدم وجود العلف.

– في الوقت الذي كانت الدولة تقيم المناطق الصناعية في جميع المحافظات السورية، وتنفق عليها، ثمّ تسلمها لأبناء المسؤولين الذين أُتخموا من النهب والسمسرة، وأقاموا الشركات بدون أية تكلفة تُذكر، ولو ذهبت إلى أماكن تواجد هذه المناطق الصناعية، وشركات البيع، والاتّجار بالسيارات، وغيرها.. لوجدنا العجب: إنّ نسبة (٨٥)٪ منها لأولاد المسؤولين الذين استولوا على سوريا ونهبوها بمعرفة وسابق إصرار من القيادة الفذّة الاستراتيجية. ولعلّنا نذكر أنّ الدولة خصّت محافظة دير الزور بمبلغ حوالي / ٦٥/ مليار ليرة سورية؛ لإنمائها، كان الدولار بحدود (٤٤) ليرة سورية، وعلى الفور: قام شاليش بتعيين محافظ من قِبَلِه للاستيلاء على هذه الأموال، وتنفيذ بعض الأعمال.

أيضـًا: هذا الشاليش تحول إلى أكبر إقطاعي في سوريا، يشتري الأراضي أينما كانت، ويقيم المشاريع، ولديه أسطول كامل من السيارات الكبيرة والصغيرة، والباغرات، والتركسات، والدمبرات، وغيرها.. فهو المتعهد من الباطن، وتُصرَف له المستحقات قبل التنفيذ، وبعدها ينفذ، ولكن كيف؟

– المحافظون الذين يعينون، أوّل عمل يقومون به: إرساء نزع الأطاريف والأرصفة ومواقف الباصات، حتى لو كانت صالحة لمتعهدين معروفين، وتبدأ ورشهم تعمل وهم لهم امتدادات لصناعة البلاط والحجر اللبون، وربّما الأحجار البيضاء لواجهة العمارات، وهذا كنا نلاحظه على مدار أكثر من ثلاثين سنة مع كل تبديل محافظ، في دمشق، وحلب، وحمص، وحماه، واللاذقية، والبقية.. وهذه الأرصفة والأطاريف: تنفذ بطريقة سيئة جداً، والحساب يُجمع.

- إنّ المادّة الثامنة في دستور ١٩٧٣م، التي أعطت قيادة الدولة والمجتمع للقيادة الحزبية، ونعرف من هم هؤلاء الأعضاء في القيادة القطرية، الذين ليس لمعظمهم نصيب من العلم والمعرفة والإدارة في الشؤون الاقتصادية، وهم ليس لديهم مجالس متخصّصة يدرسون القضايا التي يُعالجونها، وإن وجدت! فلصالح هذا الصديق، وذاك الرفيق، ومن المؤسف حقـًا أنّ طوال خمسين سنة لم يستطع هذا النّظام تشكيل مؤسَّساتي للحكم.

- في العام ٢٠٠٥م، وفي المؤتمر القطري الذي استبدل فيه الرئيس بشار الأسد القيادات الهرمة الفاسدة السابقة، وجاء بنوعية جديدة، وتفتّق ذهنهم على مقولة (الاقتصاد الاجتماعي) وهم لا يعرفون شيئـًا عنه. وبدأوا يروجون له عبر المقابلات التلفزيونية بقصد النفاق، حتى أنّ أحد الدكاترة الشبان الذي درس في ألمانيا، وهو حديث التخرج: ترجم كتابـًا ونسبه لنفسه، عن مفهوم اقتصاد (السوق الاجتماعي). فكنّا نسمع ونرى بعض المحاضرين يقارنون بين سوريا والصين، ونسوا أنّ في الصين عقلية (دنغ هسياوبنغ) التي أبدعت، والعملية متراكمة، وحزب شيوعي قادر على ضبط الإدارة والأداء، ثمّ إنّ الصين لوحدها سوق واسعة، وقد اعتمدت على التصدير (DAMPING) وهذا غير متوفر مطلقـًا لسوريا. المهم: استقالت الدولة من مسؤولياتها، فتكاثر الفساد والمفسدون، وبلغ عجز الميزانية أرقامـًا كبيرة، واختل الميزان التجاري، وميزان الخدمات، وظهر العجز بشكل واضح على ميزان المدفوعات، وأنّ الدولة في كل موازناتها منذ أكثر من ثلاثين سنة ترصد تشغيل (٦٥٠٠٠) من طالبي العمل، ولا تنفذ تشغيل نحو

(١٥٠٠٠) على أحسن تقدير، وهي تعلن عن مسابقات الفضيحة، وتحصر هذه بمجلس الوزراء، فيتقدّم آلاف مؤلّفة، ولكن النتيجة تكون تثبيت موظفين في هذه الوزارة أو المؤسسة.

ـ في سوريا: يدخل سوق العمل سنوياً نحو (٢٥٠,٠٠٠) طالب عمل، ولكن الدولة لا تُعطِ بالاً لهذا العدد، حتى الموظفين المدربين يتسربون إلى القطاع الخاص أو السفر إلى....

ـ لقد برزت مهمة الدولة الأمنية على ما عداها، البطالة، والبطالة المقنعة، وشركات القطاع العام، والعاملين فيها بلا عمل، ولا إنتاج. القطاع الخاص: سيطر عليه من ليس له علاقة بالتكاليف والتسويق - إلّا من رحم ربي- المناطق الصناعية تسلّمها أولاد المسؤولين، ثمّ توزيع قطاعات الارتزاق عليهم، فلهم التجارة (بالمواد الغذائية والاستيراد)، و(بالعدد والأدوات الصناعية)، و(بالآلات الثقيلة)، و(بالمناطق الحرة)، و(باقتصاد الظل) التهريب بكل شيء، و(بتهريب الآثار والتجارة بالممنوعات)، و(في الاستيلاء على الأراضي الأميرية، وإقامة المنتجعات السياحية) بالتعاون مع المال الخليجي، وثامن، وعاشر.

- لكل هذه الأسباب، وغيرها الكثير.. دفع الشباب والطلاب للخروج بمظاهرات؛ لإحداث تغيير في السياسة العامة للدولة، وإطلاق حرية التعبير والمظاهرات، وإلغاء سياسة القمع، فكان الربيع العربي، والثورة الشعبية في (١٨ آذار ٢٠١١م).

- في سوريا: ونتيجة لهذه العقلية النفعية، لم يستطع النّظام أن يُنتج صحفيين على درجة من الثقافة، بل أعطانا كُتّاباً يكتبون بما يتناغم مع التوجيهات.

- في سوريا: لم نجد عالماً في الزراعة، وفي الصناعة، وفي عالم الاتصالات الرقمية.

في سوريا: لم نجد سياسيًا يُشار له بالبنان، أفرزه هذا النّظام، بل أفرزه خطباء في ترديد الشعارات الخشبية التي لا يتقنون غيرها.

- لم نجد اقتصاديًا أفرزه النّظام قادر على التحليل وابتكار وسائل المعالجة للأزمات الاقتصادية.

- لم نجد شاعراً (عمر أبو ريشة، والزركلي، ونزار قباني، وبالطبع هؤلاء ليسوا من إنتاج النّظام).

- لم نجد أديبًا، بل وجدنا كتابًا على طريقة بالروح بالدم، وكل ذلك بسبب غياب الحرية.

خامسًا: النّفط السوري، واستقدام الشركات للاستثمار فيه:

سوريا بلد منتج للنفط ولكن بكميات قليلة، وُجِد النفط في منطقة: السويدية، رميلان، كراتشوك، مستثمر من قبل شركتين هما: شركة (منهل، وكونكورديا) وقد نجحت في إنتاج النفط ومعرفة المخزون المتواضع في هذه المنطقة في الخمسينات من القرن الماضي.

وعندما استلم حزب البعث السلطة في سوريا: تمّ إصدار قانون يحرِّم الاستثمار الأجنبي للنفط السوري وحصره في المؤسَّسة العامَّة للنفط التي تأسّست في عهد الوحدة السورية المصرية، وقد أعطيت بموجب القانون حق الاستكشاف والحفر الاستخراجي والإنتاجي من هذه الحقول، وتم عقد تعاون مع الاتحاد السوفييتي، واستقدم خبراء للنفط وعدد من الحفارات والاستكشاف بمساعدة ومعونة السوفيات.

- وفي عهد وزارة السيد (يوسف زعيّن) ١٩٦٥م: تمّ استكمال مدة خط أنابيب كراتشوك طرطوس مروراً بمصفاة حمص.

– وفي الأول من أيار ١٩٦٥م: تم تصدير أول شحنة نفط متواضعة عن طريق مصب طرطوس وطنطن البعثيون بهذا الإنجاز، وأنّ النفط السوري من البئر حتى التصدير وطني مئة بالمئة، و(بترول العرب للعرب)، علماً أنّ كميات الإنتاج وكميات التصدير متواضعة جداً ثم إنّ النفط المستخرج من هذه الحقول والآبار: نفط زفتي ثقيل، درجة كثافته (٢٤) درجة على مقياس (A.P.I) للنفط الأمريكي ومعهد البترول الفرنسي. وبالتالي لا يصلح تكريره في مصفاة حمص المصممة على استقبال نفط كركوك ذي الكثافة (٣٦ درجة A.P.I).

– ومصفاة حمص تم تأسيسها في عهد الوحدة (١٩٥٩م) بطاقة (١) مليون طن سنوياً في الوحدة الأولى، وكانت تأخذ نفطاً عراقياً عبر تفريعه من الخطين المتجهين لمصب بانياس للتصدير. والخط الثاني: إلى مصفاة طرابلس في لبنان، وهذان الخطان مملوكان لشركة (I.P.C) البريطانية، المستثمرة لنفط العراق بموجب عقد امتياز تقليدية، مدتها/ ٩٩/ سنة، وكانت سوريا تأخذ رسوم مرور لهذين الخطين مبالغ بسيطة بعقد وقع أثناء تمديد هذين الخطين، ويعمل تقاص بين الرسوم الترانزيت للنفط (I.P.C) المار من سوريا، وبين أسعار النفط المغذي لمصفاة حمص، وللعلم فقد كانت الأسعار جداً متدنية بحدود أقل من دولار لكل برميل نفط مصدّر.

– لكن ما أن استلم الرئيس حافظ الأسد: بدأت الأمور تتغير؛ حيث أن إنتاج حقول السويدية ورميلان وكراتشوك بدأت في التزايد إلى نحو/ ٣/ مليون طن سنوياً، وإلى/ ٥/ مليون طن، و/ ٧/ مليون طن (١٩٨٩م – ١٩٩٠م)، والتصدير من هذا النفط برغم مساوئه مطلوب أوروبياً بعد انتهاء فصل الشتاء ،

حيث الطرقات والشوارع تحتاج إلى كميات من الإسفلت والمنتجات الثقيلة، وهذا يتحقق لهم عن طريق خلط النفط الليبي والجزائري ذي الكثافة العالية (٤١ درجة A.P.I)، مع كميات من النفط السوري ذي الكثافة المنخفضة ، وبدأ المشترون من إيطاليا وقبرص اليونان يستوردون هذا النفط.

- وبعد حرب (١٩٧٣م) رأى الرئيس حافظ الأسد أن تدخل سوريا عضواً في منظمة الدول العربية المنتجة للنفط (الأوابك) وهي منظمة عربية مقرها دولة الكويت، فأوعز بضرورة رفع الإنتاج إلى (١٠) مليون طن في السنة حتى يتم قبول سوريا في عضوية (الأوابك)، ونتيجة لهذا القرار السيء، ومجاراة الفنيين للأوامر: فقد جرى تهديم جدران الآبار، وغور النفط، واحتاج إلى الإنفاق على التوسع في الحفر، وعمل التحريضات المعروفة لزيادة الإنتاج.

ولرغبة الرئيس والنظام بالهيمنة على موارد النفط الواعدة والمتصاعدة فقد تم ما يلي:

ـ في وزارة اللواء عبد الرحمن خليفاوي تم تعيين مدير عام للشركة العامة للنفط التي كانت مسؤولة عن الاستكشاف، والإنتاج، والنقل، والتخزين، ومصفاة حمص، وتشكيل مكتب تسويق النفط تابع لرئيس مجلس الوزراء مباشرة، مهمته: تصدير النفط الخام، واستيراد المنتجات النفطية، ولكن بلا غطاء قانوني، لا يوجد مرسوم أو قانون بإحداث هذا المكتب وانتدبوا له أولاً سيدة كانت تعمل في شركة نفط العراق (I.P.C)، ثم استبدلوها بالسيد (عبد الرحمن منيف) عضو القيادة القومية، وهو سعودي وكاتب وأديب (مدن الملح) وألف كتاباً عن تأميم النفط، وعبد الرحمن منيف ترك عمله في ظروف غامضة ولجأ للعراق، وتم استخدام موظف من وزارة المالية وهو السيد (هشام الشريف) بشروط وظروف وافق عليها وبقي

رئيساً للجنة تسويق النفط وهو ينفذ كل ما يأتي له لأكثر من ٢٠ سنة، حتى إذا اختلف مع عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء تمّت إقالته، وكان يعتقد أنّه أكبر من رئيس مجلس الوزراء لارتباطه بالقصر والرئيس ويعمل وفق مشيئة مكتب المالكي، لكن المتحكم بقضية النفط سواء لاستقدام الشركات الأجنبية بعد عام ١٩٧٥م للبحث والتنقيب عن النفط، أو المشتري للنفط الخام السوري، أو المصدرة للمنتجات النفطية لسوريا: تم تأسيس مكتب غير معلن في قبرص وآخر في دمشق يديره المهندس نزار الأسعد، والمهندس غسان مهنا، وكان كلاهما يعملان في الشركة، الثاني كان مديراً عامّاً، وكلا المكتبين تحت الإدارة المباشرة للسيد محمد مخلوف المعتمد من قبل صهرة الرئيس حافظ الأسد، واتخذ الرئيس قراراً بإدخال الشركات الأمريكية والأوروبية بعقود مقاولة للبحث والتنقيب عن النفط، وكانت الأولى شركة أمريكية اسمها (TREPCO) وأعطيت الساحل السوري (١٩٧٥م)، وكان عرّابها السيد محمد حيدر نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وأحد رموز الحركة التي قادها حافظ الأسد لكن هذه الشركة لم تستمر: حيث بدأت الاجتماعات الخجولة، وقد نشرت أنا مقالة في: ١٥/ ٥/ ١٩٧٥م[١] في جريدة الثورة دعوت للتمسك بالاستثمار الوطني، وعدّدت الإمكانيات المتوفرة في سوريا من: مهندسين، وحفارات، وعُدَد، وأدوات للتنقيب، بمساعدة الصديق الاتحاد السوفياتي، وكان السيد (خالد بكداش) قد أثار ذلك

[١] يمكن العودة إلى مقالي جريدة الثورة في: ١٥/ ٥/ ١٩٧٥م، وكذلك لمداخلة السيد خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري في مجلس الشعب في: ١٤/ ٠٥/ ١٩٧٥م.

وهاجم هذه الاتفاقية وتلك الشركة، وانكشاف العمولة التي تم قبضها من هذه الشركة، ونتيجة لظروف المرحلة، واحتياج النظام الأسدي للعلاقة مع الاتحاد السوفيتي، فقد تم ترحيل هذه الشركة إما من تلقاء نفسها، أو بنصيحة قدمت لها.

أما أنا فقد نالني نصيب من التحقيقات والتهديد بسبب نشر هذه المقالة في جريدة ناطقة بلسان الحكومة السورية، كان من نتائجها إعفاء رئيس التحرير السيد (علي سليمان)، وسكرتير التحرير (السيد يونس حيدر)، ومنعي من نشر أية مقالات لها علاقة في سوريا واقتصادها، وأنا ليس لي معرفة شخصية بهذين الشخصين.

ومن المفيد التطرق لمعرفة انتشار حقول النفط وطاقتها الإنتاجية:

حقول النفط:

أولاً: توجد (ستة) حقول في محافظة الحسكة، ودير الزور (أربعة) حقول، ومنطقة تدمر (حقلان)، والمجموع (١٢) حقلاً في هذه المناطق.

وحقل السويدية في محافظة الحسكة أغزرها إنتاجـًا: حيث يصل الإنتاج في المتوسط نحو / ١١٠/ ألف برميل يوميـًا قبل ٢٠١١م وينتج حاليا نحو / ٥٠/ ألف برميل، وهو تحت إشراف الأمريكان، وتستثمره (قسد) الإدارة الذاتية منذ كذا سنة.

حقل الرميلان: وهو من أقدم الحقول، بالإضافة لحقل الشدادي، والهول، واليوسفية، وهي حقول صغيرة نسبيـًا.

أما حقول دير الزور: فأهمها حقل (عمر) وكان ينتج نحو (٨٠) ألف برميل من النفط الخفيف (٣٧ درجة A.P.I)، وحالياً ينتج (٢٥) ألف برميل، يليه حقل (التنك)، وحقل (تيم و الورد): وهما متوسطي الإنتاج.

ثانياً: حقول الغاز الطبيعي (**natural gas**): تتوزع بين محافظة الحسكة، يوجد فيها (٢) حقل، ومنطقة تدمر سبعة حقول، فيما تضم منطقة شمال ريف دمشق في: (قارة، البريج، دير عطية) مجموعة من الحقول التي كانت قد اكتشفتها شركة (أوكسيد نتال) الأمريكية في بداية التسعينات، ورئيسها السيد (هامر) وهو المستثمر أيضاً في حقول سيبيريا في الاتحاد السوفييتي سابقاً، ولهذه الشركة العملاقة أكثر من مئة فرع في العالم، ولعدة أسباب تركت هذه الشركة العمل في هذه المنطقة بسبب سحب الولايات المتحدة لشركاتها من سوريا ومنها شركة (بكتن) أيضاً. وقد تم الحفر والإنتاج في آبار هذه المنطقة في (٢٠١٠م)، وتمّ استخراج الغاز في (٢٠٠٨م) من حقل (كونكو) و (التنك)، وغيره.

ـــــ أهم حقول الغاز السوري هو: (حقل الرميلان) بطاقة إنتاجية (مليوني متر مكعب) يومياً، وحقل الجبسة نحو (١,٦) مليون متر مكعب يومياً. وقد تم مد خطوط لتغذية المحطات الحرارية في وادي الربيع القريب من دمشق، وفي بانياس، وفي (محردة) في منطقة حماه.

ويقدر احتياطي الغاز في سوريا لعام ٢٠٠٨م نحو ٢٤ مليار متر مكعب، وتحتل سوريا المرتبة (٤٢) عالمياً. إلا أنّ الهيئة الجيولوجية الأمريكية قدرت الاحتياطي من الغاز الطبيعي (N.G) في البحر المتوسط نحو (٧٠٠) مليار متر مكعب. في حين أن إجمالي الاحتياطات السورية من الغاز بعد إضافة الاكتشافات الجديدة تبلغ نحو (٢٨) مليار متر مكعب حسب تقديرات مركز (فيريل) للدراسات في برلين، ويتوقع هذا

التقرير أن تحتل سوريا المركز الثالث عالمياً في إنتاج الغاز، فيما لو تمكنت من رفع قدراتها الإنتاجية إلى الحد الأقصى. ومن هنا نرى مدى الهجمة الروسية على استثمار الغاز في المياه الاقتصادية السورية وفي الساحل، ومعها دول أخرى تنافسها.

- الاحتياطي من النفط حسب تقرير (اويل برايسز Oil prices) المتخصصة بشؤون الطاقة، ومقرها بريطانيا في أكتوبر، فإنّ إجمالي الاحتياطي النفطي السوري بقدر (٥ , ٢) مليار برميل، وأنّ (٧٥٪) منها يقع في حقول الحسكة ودير الزور.

- أما إنتاج النفط السوري من النوعين: (الثقيل) السويدي، رميلان، كراتشوك، والنفط (الخفيف) إنتاج شركة (شل) و(توتال الفرنسية) من حقلي (عمر وتيم) والحقول الصغيرة الأخرى الإجمالي كان قبل ٢٠١١م نحو ٣٨٠ ألف برميل، لكن في سنوات بداية التسعينات وأواخر الثمانينات بلغ الإنتاج من الحقول السورية بنوعية الثقيل والخفيف نحو (٧٨٠) ألف برميل يومياً، وربما كان أكثر من (٧٠٠) ألف برميل (١٩٨٩م – ١٩٩٠م): تأخذ مصفاة حمص وبانياس من هذا الإنتاج بحدود (٥٠٠) ألف برميل لكلا المصفاتين، ويصدر الباقي ويصدر الفيول أويل المنتج من مصفاة حمص إلى مصب طرطوس مع النفط الخام المصدر. ويبلغ إنتاج الفيول أويل نحو ثلاثة ملايين طن سنوياً، وكذا الأمر من مصفاة بانياس، وهذا يصدر بشكله المنتج بدون ضخه عن طريق مصب بانياس.

وقد قدرت كمية الإيرادات من تصدير النفط الخام السوري (Grude Oil) في بداية التسعينات بحدود ١,٧ مليار دولار، بعد خصم حصة الشركات الأمريكية والفرنسية حيث تبلغ حصتها نحو ١٢,٥٪ من إنتاج النفط واسترداد تكاليف الإنفاق الذي أنفقته الشركة أثناء عملية الاستكشاف والحفر.. الخ.

- سوريا تستورد كميات من المنتجات النفطية والغاز المنزلي لمواجهة النقص الحاصل في إنتاج مادة المازوت وكيروسين الطائرات، والزيوت أيضًا. ويقوم بعملية تسويق النفط الخام السوري واستيراد المنتجات مكتب تسويق النفط في رئاسة الوزراء وتحت إشراف نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ورئيس مجلس الوزراء.

أمّا عمليّاً: فمكتب المالكي والقصر الجمهوري هو (المشرف الحقيقي).

عائدات النفط السورية ومسارها التاريخي ١٩٧٠م حتى ٢٠١١م:

عائدات النفط السوري كانت متواضعة، ولكنها بالنسبة لسوريا وميزانيتها كان يمكن أن يكون لها دور مؤثر في رفد الميزانية والتقليل من العجوزات المزمنة فيها. لكن منذ أن تسلم الرئيس حافظ الأسد السلطة في نهاية عام ١٩٧٠م وضع في اهتمامه الكيفية التي يمكن له الاستفادة من هذه العائدات، والتي ابتدأت بزيادة بعد عام ١٩٧٤م؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام [1] من (٢) دولار أمريكي لكل برميل نفط إلى نحو (١١,٥) دولار لكل برميل. وزادت أيضًا إلى (٢٩) دولار لكل برميل.

[1] يمكن العودة لكتابي (الأوابك التحولات الكبرى والتحدي المستمر) دار طلاس ١٩٨٦م (دمشق).

- مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات لأسباب منها الحرب العربية المصرية السورية (١٩٧٣م) مع الكيان الصهيوني، وحظر النفط عن الولايات المتحدة وهولندا، من قِبَلِ الملك فيصل، ودول الأوابك العربية فيما بعد، وهذا الحظر مع الأسف لم يستمر طويلاً.

إذن: كيف يستطيع النظام السوري الجديد الاستحواذ على عائدات النفط؟

فكان أن أوكلت هذه المهمة للسيد محمد مخلوف الذي كانت صفته مديراً عامّاً لإدارة حصر التبغ والتنباك في سوريا: فلجأ إلى تأسيس مكتب في قبرص، ونظير له في المالكي يديره المهندس نزار الأسعد الذي عمل في الشركة العامة للنفط السورية، والسيد غسان مهنا المهندس المدني خريج جامعة حلب والذي نقل من مدير للشؤون الاجتماعية والعمل في اللاذقية ليُعتمد مديراً عامّاً للشركة العامة للنفط السوري في عام ١٩٧٣م وهي أكبر شركة للقطاع العام في سوريا.

ثم نقل إلى مكتب المالكي غير المعلن للتعاون مع المهندس الأسعد؛ لإدارة شؤون الشركات الأجنبية العاملة في سوريا وتنسيبها.

ومنها الشركات التي تشتري الخام السوري وكيفية تعاملها عن طريق مكتب تسويق النفط الموجود في رئاسة مجلس الوزراء وهي بحدود ست إلى سبع شركات لها سماسرة موجودون في سوريا وعليها أن تدفع أتاوات معينة لهذا المكتب.

وتبقى المنافسة بين هذه الشركات لشراء الخام السوري، وتصدير المنتجات النفطية لسوريا: وهي عملية تلقائية ليست محكومة بأفضلية من تقدم السعر الأعلى للخام السوري أو السعر الأدنى المستورد من

المشتقات النفطية وخاصة المازوت والكيروسين والغاز المنزلي والزيوت لصالح معمل الزيوت ومصفاة حمص.

– وهذه الشركات استمر تعاملها على هذا الأساس. وبدأً من العام ١٩٩٠م دخلت شركات أخرى ألمانية وإيطالية ويونانية، ولها أيضًا وكلاء في سوريا، وتتم تزكيتها من مكتب المالكي هذا.

– أما كيف يتم تحصيل العائدات البترولية من هذه الشركات: في البدء تفتح اعتماد يغطي نسبة كبيرة من ثمن الشحنة التي تحمل على ناقلات صغيرة الحجم بحدود ١٣٠ ألف برميل لأن المصبات في بانياس وطرطوس لا تستطيع استقبال ناقلات أكبر حجماً من ذلك. وهذه المبالغ توضع في البنوك الأوربية من الدرجة الأولى (First Class Bank) وتوضع في حساب آمر الصندوق العام في سوريا وهو رئيس الجمهورية. وأما دور مكتب تسويق النفط: يرصد حساب هذه الشحنات النفطية على الورق لدى المصرف التجاري السوري رقم (٣) وكان مديره السيد (انطوان السبع) ولا يحق لأحد التصرف بهذه العائدات، ولا تدخل إلى خزينة الدولة أو لدعم الميزانية العامة للدولة، وتبقى الأمور في منتهى السرية؛ لأنّ أصل هذه الحسابات سرية لدى المصارف الأجنبية، وليس لمراقبي القطع الأجنبي والبنك المركزي السوري أي صلة بذلك. وإذا تجرأ أحدهم وسأل أين عائدات النفط هذه: يكون مصيره إنهاء عقده وطرده من عمله (كما حدث معي). [1]

[1] تمّ توقيع عقد بيني وبين رئيس مجلس الوزراء بناء على تنسيب من رئيس لجنة تسويق النفط بصفة خبير في اقتصاديات النفط، رقم العقد / ١٩٣٣/ ، وعندما وجد رئيس الوزراء أني قد أُحدث شوشرة أنهى العمل به.

وإذا كثر الحديث عن هذا، فكانت الأجوبة: أنّ هذه العائدات تنفق لصالح الجيش والقوات المسلحة وشراء الأسلحة. علماً أنّ معظم صفقات السلاح التي يوقعها السوريون مع الدول المصدرة للسلاح تعاهدت السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر، بدفع هذه المبالغ. فقد تكشفت أسرار بعض المبالغ من عائدات النفط بعد وفاة باسل الأسد: حيث يتم حجز جميع الأموال السائلة الموجودة في البنوك السويسرية وغيرها؛ بحجة أنّه غير متزوج.

وقد كلف السيد رئيس حافظ الأسد السيد محمود الزعبي بتسوية هذا الموضوع بعد تزوير وثيقة زواج سابقة في قصة استرداد المليارات الدولارية في هذه البنوك باسم باسل الأسد، وحينما أسرّ محمود الزعبي لبعض من حوله بسذاجته المعروفة: تمت إقالته وإحالته للقضاء. فقيل أنّه انتحر، وقد أفاد بعض الذين انشقوا عن النظام بعد عام ٢٠١١م من كبار المسؤولين أنّ الرئيس أمر محمود الزعبي شفهيّاً بتحويل مبلغ (٥٠) مليون دولار لبنك أوربي باسم بشار الأسد.

وقد أدار السيد محمد مخلوف هذه الأموال عن طريق البنوك والمصارف الأجنبية، وبدأ دور أولاده يظهر كقوة اقتصادية ومالية: فهم في البنوك الخاصة، وفي الشركات الخاصة، في الجامعات الخاصة، وفي الفنادق الخمسة نجوم شركاء، وفي الشركات السياحية، ومعهم أيضاً أولاد خدام، أولاد طلاس، أولاد علي دوبا، وعدنان بدر حسن، إبراهيم الصافي، حسن خليل، والآلاف المؤلفة قلوبهم.

- أظهرت وكيليكس حجم الأموال الموظفة في جزر فيها بنوك سرية لجميع الحرامية في الوطن العربي، ومنهم بطبيعة الحال أولاد المسؤولين الذين سرقوا البلاد، وهذه الجزر مخفية عن أعين الجميع: (جزر العذارى، وجزيرة الحريزي).

- أما الشركات التي تم التعاقد معها بعقود مقاولة وهي كثيرة منها: شركات أمريكية وأوروبية وصينية وصربية وبوسنية، فهذه أيضـًا يجب أن تمر عبر مكتب المالكي والعمولة هنا نسبة من حجم المال الذي يجب أن ينفق على مرحلتي الاستكشاف والحفر الاستخراجي، ومعظم هذه الشركات كما نصت علية عقود المقاولة يجب عليها إنفاق مبالغ لا تقل عن (٥٠ مليون دولار أمريكي). لا نعرف مقدار حصة مكتب المالكي منها. وهذه الشركات بعضها نجح في إنتاج النفط ولها حصة ١٢,٥٪ من النفط المستخرج من مئة ألف برميل الأولى، ويرتفع إلى (٢٠) بالمئة حتى يصل الإنتاج لرقم معين. وأيضـًا لمكتب المالكي رقم ونسبة من ذلك. وأتذكر حينما كنت في مكتب تسويق النفط مديراً لعمليات هذا المكتب: أنّ شركة أوكسيد نتال الأمريكية لصاحبها (هامر). جاء وفد أمريكي ليناقش مع المكتب الكيفية لشراء الغاز الطبيعي المنتج في دير عطية والنبك مثلاً من (معمل الإسالة) التابع للشركة، وكان من ضمن الحاضرين مدير خدمة الشركات الأجنبية ماهر الجمال الذي أصبح بعدها وزير النفط، والسيد هيثم غانم مدير شركة الغاز، وعندما ناقشنا الكيفية التي ستبيع بها الشركة الغاز المنتج في القلمون السوري كان إصرار الأمريكان ومعهم ماهر الجمال وهيثم غانم أنّ: السعر يحدد على أساس (جنوا لافييرا) جنوب إيطاليا وهذا يعني أنّ سوريا تشتري الغاز الطبيعي المنتج في القلمون وكأنّها تستورده من (جنوا لافييرا). وقد تصدينا في المكتب لهذا،

وأحضرنا النشرة اليومية لأسعار الغاز في (جنوا لافيرا): فتبين أنّ الفرق في السعر بين سكيكدا في الجزائر وجنوا لافيرا ٥٠ دولار لكل مليون قدم مكعب. فالفرق بين جنوا لافييرا وميناء بانياس أو طرطوس؟ وهنا قد يكون الفرق أكثر من ١٥٠ رَحِمَهُ اللَّهُ لكل مليون قدم مكعب. وللأسف فقد وافق رئيس اللجنة الدكتور داوود حيدو، ومعه آخرون: حسني السيد، والسمان، والمستشار القانوني جمال سلطان، ومصطفى اللجمي. وقد خالفته أنا والدكتور دعبول وقد صاح في وجهنا السيد ماهر الجمال وهيثم الغانم في قولهم لنا: هل أنتم أفهم من الأمريكان؟ فقلنا لهم: نعم أفهم؛ لأنّها ثروة بلادنا. وطلب السيد (هامر) أن يصدر عقد اكتشاف الغاز في القلمون بقانون صادر عن مجلس الشعب المصفق. وقد تحدثت أنا شخصياً للسيد وزير النفط آنذاك الدكتور (مطانيوس حبيب) ولبعض أعضاء مجلس الشعب الذين أعرفهم لعرقلة هذا القانون المجحف بحق سوريا. لكن نزل القانون وقال لهم رئيس المجلس (عبد القادر قدورة) القانون هذا للتصديق وليس للنقاش وهكذا تم. فأخذ نسخة السيد هامر وهو من أساطين النفط العالمية قائلاً للسوريين لدي عيد ميلاد الليلة في إسرائيل وعليَّ السفر إلى هناك لإحياء عيد ميلادي. لكن شركة أوكسيد نتال انسحبت نظراً للموقف الأمريكي من سوريا، وربما تكون قد باعت نتائج عملها للشركات التي أصبحت تنتج الغاز الطبيعي من منطقة القلمون السورية.

- في الصفقات الأخرى المخزية أرادت سوريا استيراد باصات يوغسلافية: فاستقدم مكتب المالكي شركة صهيونية أمريكية اسمها (Mark Rich) ولها مدير تجاري بدأ يتردد على مكتب التسويق للنفط. (تقوم العملية يذهب وفد من سوريا لمعاينة الباصات على ما ذكر ٦٠٠ باص يمكن أن ترتفع إلى ١٢٠٠ باص)

في تغطية حاجة المدن السورية من النقل الداخلي بعد ما تهالكت باصات الشركة العامة للنقل بسبب سيطرة التسيب والارتزاق والإهمال.

- تقوم شركة (مارك ريتش) بشراء الباصات كضامن وتستورد مقابل قيمة هذا الضمان نفط سوري تحدد كمياته الشركة المشترية للنفط وهذه الشركة الأمريكية تقوم ببيع الخام السوري لتسدد بالإيرادات المتحصلة لشركة الباصات اليوغسلافية لكن شركة (مارك ريتش) بدأت بسحب كميات من النفط السوري لتبيعة إلى البروكر (السماسرة) بأسعار تقل كثيراً عن السعر المتعارف عليه في السوق الدولية، فهبط سعر الخام السوري إلى مستويات متدنية حتى أصبح سعر برميل النفط السوري خام من السويدية ورميلان و كراتشوك أقل من (ثلاث دولارات لكل برميل)، وكذلك النفط الخفيف إنتاج حقل عمر و تيم وهو نفط أحسن من خام برنت (٣٧ درجة A.P.I) بالمعادلة التي اعتمدها مكتب تسويق النفط بتوصية من مكتب المالكي نفط خام برنت وأقل من دولار عنه للخام السوري. (مارك ريتش) أيضـًا تلاعب بهذه المعادلة؛ لينزل سعر الخام السوري الخفيف إلى أقل من ١٢ دولار لكل برميل.

- في سوريا تراجع الإنتاج الزراعي كثيراً مع بداية الثمانينات وخاصة مادة القمح فأصبحت سوريا تستورد كميات من القمح فتصدى لهذه المهمة أولاد المسؤولين. وأتذكر أنّ أولاد خدام نائب رئيس الجمهورية وقد سمح لهم تنفيذ هذه الصفقة عن طريق (شاكر بساتنه) الذي كان يتاجر أيضـًا بالنفط السوري، ومعتمد من مكتب المالكي، وهكذا تم استيراد أربع بواخر محملة بالقمح من سويسرا وصلت لميناء طرطوس فتم فحص الأقماح المستوردة فتبين أنّ بها كل كيلوغرام توجد مجموعة من الحشرات وبالتالي لا يسمح

بدخولها ومعنى ذلك أنّ بقاء كل باخرة في الميناء يعرضها لما يسمى (Demarg) بنحو (٢٠) ألف دولار يومياً. وبدأت المساومات وخلصوا لحل قدمه (داوود حيدو) لرئيس مجلس الوزراء حيث استقدم مدير حبوب الحسكة وهو على معرفة به وجاء لمكتب التسويق وكنت أنا موجوداً وقال له داوود رئيس الوزراء يريد الوصول لحل لتفريغ حمولة هذه السفن. وكانت الصحافة قد كتبت عن هذا الموضوع. المهم: راح السيد مدير الحبوب في الحسكة مع أوامر من رئيس الوزراء واللجنة الاقتصادية وتم إدخال هذه الصفقة من الحبوب التي في كل كيلوغرام منها حشرات عديدة وتم (فض الطابق) وطحنت الحبوب وأكلها الشعب المسكين في حشراتها. وآلاف القضايا في الجمارك وفي الموانئ حدثت من إدخال مواد ممنوعة ومخالفة للأنظمة والقوانين وخاصة بعد أن سيطرت المافيات على: الموانئ، والمطارات، والمداخل، والمخارج، من وإلى سوريا.

الفصل الحادي عشر:

المقدمات الخاطئة حولت سوريا إلى دولة فاشلة

نعم.. المقدمات والسلوك الاستبدادي القمعي، والتمركز حول الشخصية القائدة والاستئثار بالسلطة والسيطرة على الدولة والمجتمع وترتيب ذلك عبر قتل من يخالف، وتدمير من يخرج عليه، وتحويل سوريا إلى سجن كبير لجميع السوريين الذين ظلوا على مسافة معينة من النظام ومخططاته: أعطى هذه النتائج التي تمّ ذكرها دون الخوض في تفاصيلها. كما تطرق الكثير من الباحثين السوريين والعرب والأجانب إلى متابعة السياسة العامة للدولة التي بناها حافظ الأسد وصمم هياكلها ودعمها خلال فترة حكمه، واستفاد منها وريثه. فخلال النصف قرن من الزمان منذ ١٩٧٠م إلى ٢٠٢٠م كانت النتائج مؤلمة وكارثية.

أولاً: تم قتل الآلاف من السوريين وزج الآلاف منهم بالسجون وتحطيم الشخصية الوطنية وتحويل الشعب السوري إلى مجرد أرقام تسبّح بحمد هذا القائد، وتعيش الفاقة والحرمان، وتدمير الطبقة الوسطى، وتحويل المجتمع السوري إلى مجتمع (النصف بالمئة) الذي تتركز بيده الثروة والقوة السياسية والاقتصادية والواجهات الاجتماعية وإفقار البقية من الشعب تحت خط الفقر، وإحداث هزات عنيفة في تركيبة المجتمع لصالح التغني والتصفيق والردح للنظام، وتكالب الكثير لنيل الرضا وتحقيق مكاسب آنية لهم.

ثانياً: تصحر الحياة السياسية في سوريا: لا أحزاب، لا تنظيمات، ولا قوى، ولا شخصيات لها حضور في الحياة السياسية السورية. حتى حزب السلطة لم يعد حزباً، وإنّما لما يراه القائد ويبرر له كل حركاته وسكناته. وما المجاميع الحزبية إلّا أرقام لدفع الاشتراكات البسيطة وحضور الاجتماعات والسماع لمن ينتدبهم النظام وأجهزت الأمنية للردح والمدح، وما على هذه المجاميع سوى ترديد شعارات فارغة والتصفيق، والمباراة في التملق، وما المؤتمرات الحزبية إلّا حلقات لتخريج وتأييد ما يراه القائد. ومن يتجرأ لإبداء الرأي عليه أن يتحمل المسؤولية، وفقدانه لدوره الكاريكاتوري. والأدلة كثيرة وليسأل الحزبيين أين من وقف مع حافظ الأسد في انقلابه قبل أن يتوفاهم الله؟ أين عبد الرحمن خليفاوي، بل أين محمد طلب هلال، بل أين فهمي اليوسفي أول أمين قطري ورئيس مجلس الشعب الأول، وناجي جميل، واللواء علي حسن، بل أين الكثير لأنّ القائمة تطول.

والسؤال دائماً لماذا تم قتل الحزبيين في حماة وجسر الشغور؟ وهم يصيحون في وجه القتلة نحن من حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد تم إنزال نحو ٣٠٠ شخص من مكاتبهم من مهندسين، والأطباء تمّ صلبهم وقتلهم.

وكيف تم تدمير مدينة بكاملها وقتل أكثر من (٤٠) ألفاً منهم. فهل هؤلاء هم إخوان مسلمون؟ بل إنّ معظم أهل حماة من الاشتراكين والبعثيين تاريخياً كانت حماة كذلك.

- أمّا القوى السياسية الأخرى أين وصل بها الحال؟ الاتحاد الاشتراكي العربي بقيادة جمال الأتاسي تحول إلى مجموعة تنظيمات معظمها ركبت في سفينة السلطة فأنتجت صفوان قدسي، ويوسف جعيداني،

ونبيل المالح، وغيرهم الكثير. وهذا ينطبق على الوحدويين الاشتراكيين (فايز إسماعيل) خرج من قيادته التاريخية نحو (٤) تنظيمات خلبية تركض وراء السلطة وتنبطح أمامها.

- الاشتراكيون العرب (عبد الغني قنوت): انشطر هذا التنظيم الصغير أيضاً إلى نحو (٤) تنظيمات كلها تدور في فلك السلطة.

- الشيوعيون (خالد بكداش، وزوجته، وابنه عمار): انشطر هذا الحزب العريق والصغير في مجموعة إلى (٤) أحزاب، منها: المكتب السياسي (يوسف فيصل، ودانيال نعمة، وآخرين..)، ومنها: كتلة مراد الشركسي، ومنها: جماعة رياض الترك (الوطني الشريف) الذي أغلقوا عليه الزنزانة لـ (١٧) عاماً، ولولا تحرك العالم الغربي، لكان رقماً في عداد الموتى.

- الحزب الثوري: الذي أسسه (ياسين الحافظ)، و(حمود الشوقي)، و(طارق أبو الحسن)، وآخرون..، فقد خرج هذا الحزب منشقاً على حزب البعث قبل مجيء حافظ الأسد، أين هو؟ لقد توفي (ياسين الحافظ)، و (الشوقي) يمكن أ ن يكون في باريس، بلا صوت.

- التجمع القومي الديموقراطي: الذي ضمّ (٨) أحزاب صغيرة، وهي: الاتّحاد الاشتراكي (جمال الأتاسي) ومن بعده (حسن إسماعيل)، والاشتراكيون العرب (عياش)، ومجموعة من حزب البعث القيادة القومية السابقة، ومجموعة من حزب البعث الديموقراطي من جماعة (صلاح جديد)، ورابطة العمل الشيوعي، ومجموعة العمل الشيوعي. وللعلم: كل هذه المجاميع مخترقة من قِبَل أجهزة النّظام، وهي لم تكن فاعلة أصلاً.

- في الصحافة: لم يكن في سوريا سوى ثلاث صحف، هي: البعث، الثورة، ثمّ تشرين بعد ١٩٧٤م، ناطقة باسم القصر. وبعض الصحف في المحافظات: الوحدة في حلب، وصحيفة في حماه - وهي أسبوعية - وكل القائمين على هذه الصحف حزبيون ومرشحون من أجهزة الأمن، ولا يستطيع رئيس التحرير أو مدير التحرير أن ينشر مقالة لشخص معارض، مهما كانت بلاغته وقوة مقاله.

- تشكيلة للجبهة المسماة الوطنية التقدمية: التي ضمت مجموعة أصفار حزبية، وأعطت لرؤساء هذه الأصفار امتيازات بسيطة لإسكاتهم ووضعهم في جيبه الصغير. بل أمعن في تفكيك هذه الأحزاب الصغيرة إلى أصغر، وإلى أسماء فقط.

- على الجانب الاقتصادي: تحول الاقتصاد الوطني إلى رأسمالية الدولة، فوضعت القطاعات الأساسية تحت إشراف وإدارة الدولة، وتمّ تعيين أشخاص لا همَّ لهم إلّا تدبيج الإنجازات الخلبية، ومن خلال سوء الإدارة وعدم وجود مراقبة: تمّ في التّحليل النهائي فقدان القطاع العام الاقتصادي لدوره في الاقتصاد الوطني، مع تدمير وإهمال القطاع الحرفي والخاص، وتأسيس شركات ومعامل تقوم مقام القطاع الحرفي، فكانت معامل الدباغة، ومعامل الجلود، ومعامل الأحذية، ومعامل الصابون والمنظفات الأخرى، ومعامل الصناعات التحويلية التي تدار من قِبَل قيادات إدارية أهمُّ صفة فيها أنّها حزبية، ومنتقاة من قِبَل الأجهزة الأمنية، ولذلك لاحقها الفشل، والفشل هذا كان سبباً في تراجع الاقتصاد الوطني، وفقدان السلع من الأسواق، وإحلال التهريب للسلع والخدمات من وإلى سوريا، يديرها مجموعات من المثقفين من النّظام، حتى أنّ طرق التهريب كانت تباع لساعات كي يتمكن المهربون من القيام بعملياتهم، وهذا انطبق على

تهريب الأغنام السورية والمواشي والسلع الهامّة. ولا زلت أذكر كيف أنّ بعض اللبنانيين الموثوقين من قِبَل أجهزة الأمن، كانوا يستجرون كميات غير معقولة من المنتجات النفطية التي يستوردها (مكتب تسويق النفط)، ويأخذون موافقة من رئيس مجلس الوزراء مباشرة، بأمر من حاكم لبنان أو القصر أو مكتب المالكي. وفي حسبة للكميات المستجرَّة من هذه الكميات تفوق احتياجات لبنان، بل يتم تهريب جزء هام منها إلى خارج لبنان، وربّما لإسرائيل، ومعظم هؤلاء مرتبطون بالنّظام وإسرائيل معـًا.

- التوسُّع في تأسيس الشركات خارج نطاق سلطة الوزارات، وهذه الشركات لم تكن تخضع للرقابة، ولعلّ مؤسّسة الإسكان العسكري، ومؤسسة متاع، الظاهرة التي كانت في الأساس لخدمة جهد القوات المسلحة في بناء الدشم والتّموضع، وحظائر الطائرات، امتدّ نشاطها للقطاع المدني. وهذه المؤسّسة بَنَت القصور والفِلَل لأبرز الشخصيات العسكرية والمدنية، وبدون دراسة التكاليف، أو مساهمة هؤلاء في جزء من التكاليف. ولعلّ القارئ العزيز يتذكر دورة ألعاب المتوسط وكم كلّفت؛ من أجل إبراز دور سوريا في تنظيم المباريات الدولية، ومقدار الأموال التي أُنفقت، والتي كانت سببـًا في انهيار الليرة السورية من (٤) ليرات إلى (٧) ليرات إلى (٥٧) ليرة (١٩٨٥م) وما بعدها، وأكثر لكل دولار، وكيف كان السماسرة يحملون أكياسـًا مليئةً ملايين الليرات السورية لتبديلها بالدولار في بيروت (قضية آلطون المعروفة). كل ذلك تمّ بمعرفة رأس النظام وأجهزته ووزرائه، والبنك المركزي المسيطر عليه، أضف إلى ذلك شركة (متاع) أيضـًا: التي قامت ببناء القرى لإسكان العسكريين وعائلاتهم، بجانب الثكنات العسكرية، وفقـًا للتوزيع الديموغرافي، ونقل مجاميع من العائلات لأغلب العسكريين الذي هم من المنطقة الساحلية إلى هذه

التّجمُّعات السكّانية، وهذه لها دور محدود ومرسوم، وليس رغبة في توفير المساكن للعسكريين فقط. وظهر أخيراً بشكل واضح، وأهدافه الديموغرافية.

- انتشار العشوائيات التي أشرنا إليها، والتشجيع لإقامة هذه العشوائيات على مداخل ومخارج المدن، واستقدام سكان لها من خارج هذه المناطق، ولنا في دمشق خير مثال (عش الورور)، (الباردة)، (المعضمية)، (شرق وشمال داريا)، (غرب الغوطة)، (الغزلانية)، (شبعا)، (الحسينية) شرق السيدة زينب..... الخ.

- بناء فروع أجهزة الأمن المتعددة الأغراض والمهام في دمشق وجميع المدن السورية، وظهور إظهار أسماء بعينها لإخافة الناس، والإشارة إليهم كأسماء ومسؤولين لهم باع طويل في القتل والاعتقال والتعذيب القسري خارج القانون (علي دوبا، وحسن خليل، وعلي يونس، وآصف شوكت، والتاجر هشام الاختيار، وغازي كنعان، ورستم غزالة، ورفيق شحادة، وجامع جامع) وغيرهم في الأمن العسكري وأمن الدولة (علي المدني، وعلي مملوك، والدباغ، وماجد سعيد، وأبو وائل محمد ناصيف) وآخرين..، وفي القوى الجوية (محمد الخولي، وإبراهيم حويجة، وسكاف) وغيرهم كثير. وهؤلاء ارتباطهم المباشر مع القصر بلا أية حواجز تذكر، وهم جاهزون للتنفيذ عبر القمع -كما يقولون - وكذلك الادّعاء العام (سليمان [1])، ورئيس وأعضاء محكمة أمن الدولة.

[1] هذا الضّابط كان يحمل أوامر الإعدام؛ ليوقّعها من مصطفى طلاس، والتنفيذ الفوري ١٩٨٠م، وما بعدها.

- مركز البحوث العلمية: الذي أراد منه حافظ الأسد أن يخترع المعجزات؛ لتعزيز النظام، بامتلاكه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كغاز السارين، وغاز الخردل، وقد كلف برئاسة هذا المركز الدكتور (عبد الله واثق شهبد) وأعطاه شيكـًا مفتوحـًا، وبقي هذا الدكتور في مركزه لعشرين سنة، ولم يستطع أن يُنجز ما وعد به، رغم أنّه تمّ إنفاق نحو (٨٠) مليار ليرة سورية (الدولار كان بين ٤ و ١٨ ليرة لكل دولار)، وتمّ عزله، وجاء بعسكري الذي كان في قيادة القوى الجوية وتحت هيمنة الرئيس المباشر، ولم يستطع أن يدير المركز؛ لأنّ فيه الكثير من العلماء والنّابهين والمختصّين، وقد تمّ إرسال البعوث العلمية في شتى المجالات، فتمّ استبداله بشخص من بين الإداريين فيه، ولكن تحت إشراف ضابط في القصر ينفق بلا حساب.

وأخيراً تمّ اغتياله بعد تفجير محطة (الكبر) النّووية في دير الزور، وتمّ اكتشاف جاسوس كان معتمداً في مراكز البحوث لشؤون الطاقة الذّرية، بدون أن يكون له إلمام علمي، هو (صالح نجم) وسجن هذا، وأُطلق سراحه، وتمّ التّكتّم على هذه الفضيحة والخيانة.

- تأسيس شركات ومؤسسات بلغ عددها (١٩) شركة ومؤسسة ذات استقلال مالي وإداري، خارج نطاق الوزارات المختصّة، كوزارة الأشغال العامّة، والإسكان، والنّقل، والمواصلات، والزراعة، والصناعة. وهذه المؤسسات والشركات يُعيَّن لها مدراء يتمتّعون بصلاحيات واسعة في الإنفاق، ولا تخضع للمحاسبة والمراقبة، وهذه الشركات لم تحقق أيّـًا من الأهداف التي انتشأت من أجلها، فتمّ إلغاؤها، وبقيت فقط (ثلاث شركات منها)، وقد حضرت ندوة نظمتها جمعية الاقتصاديين السوريين، وحاضر فيها بعض

المدراء العامين لهذه الشركات، وقمت وآخرين بالتّعقيب عليها، ودعوت لعودتها لبيت الطاعة للوزارات المسؤولة، وظل نشاط هذه الشركات لأكثر من عشرين سنة بهذا المستوى، و(حسين عرنوس) رئيس الوزراء الحالي، أحد مدراء هذه الشركات، فتصوّروا !

أضف لذلك كما قدمنا: شركات تابعة لوزارة التموين، كـ شركة التجزئة والبيع بالمفرَّق، وشركة الخضار والفواكه، وشركة اللحوم، وغيرها. وشركات تابعة لوزارة الصناعة، تصنيع الملابس (وسيم) وشركة تصنيع الملابس القطنية (الشرقية). وكل هذه الشركات فيها جيش من العمال والعاملين وفي الصالات، والنتيجة خاسرة في نهاية العام، والسبب الشركات أوّلاً وإداراتها المتعاقبة منتقاة بعناية من قِبَل جهات غير مرئية، بالإضافة لعدم وجود مؤهلات إدارية تُذكر.

- المظاهرات والتّجمُّعات: لا يمكن أن تتمّ إلّا بدعوات من الأجهزة المتصلة بالنظام، والناس هنا مجبرون بالانضمام لهذه التظاهرات والشعارات والهتاف فيها معينون، وتجميع الآلاف لهذه المظاهرات التي تقيمها الدولة؛ لتأييد سياسة القائد وخطواته. يتمّ جمعها من المحافظات القريبة لدمشق (القنيطرة، وريف دمشق، ودرعا، والسويداء)، وترسل الباصات لجلب هؤلاء الذين لا يعرفون لماذا يزجّ بهم، وتفرغ دوائر الدولة من الموظفين بعد إجراء التفقد من الفرق الحزبية؛ لمعرفة من نزل ومن تخلَّف، المهرجانات هذه خطابية ولحظية وإجبارية. ولعلّ المظاهرة الوحيدة التي قام الطلاب عند الغزو السوري للبنان (١٩٧٦م)، فتمّ تطويقها وسجن من كان فيها، وفي بعضها طالبات جامعيات، وأمّهات، وقد قضين في السجون، وتعرّضن للتعذيب، وقسم منهن ولدن في الزّنزانات، ورُبِّي أطفالهن داخل هذه السجون.

- لقد أعطى النّظام الأسدي درسـًا قاسيـًا ضدّ الشعب، عليه أن يكون معه وليس ضدّه، ولقد أعذر من أنذر.

حتى الموالين له إذا غلطوا ولو غلطة بسيطة مصيرهم المحتوم معروف، وكم من شخص حزبي وذو مركز في الدولة سيق إلى السجن تحت أي سبب، وكان عبرة لغيره، والأمثلة كثيرة.

الانتهاكات المسندة لفترة حكم الرئيس حافظ الأسد: [1]

١. مجزرة حماه: نفّذتها قوات الوحدات الخاصة، واللواء (٤٧) ١٩٨٢م.

٢. مجزرة جسر الشغور: في ٩ آذار ١٩٨٠م.

٣. مجزرة حي المشارقة: في حلب ٢٧ حزيران ١٩٨٠م.

٤. مجزرة حماه الثانية: ٢ شباط ١٩٨٢م، وقتل فيها (٦٠ , ٠٠٠) إنسان.

واستمرت لمدة (٢٧) يومـًا، قام بها (سرايا الدفاع، ووحدات الحرس الجمهوري القوات الخاصة) وقصفها بالمدفعية (آصف شوكت، رفعت الأسد، نواف الفارس – الذي انشق بعد قيام الثورة –).

٥. تفجيرات بيروت ١٩٨٣م بشاحنتين: والتي أدّت لقتل (٢٩٩ جنديـًا أمريكيـًا، و٢٣ فرنسيـًا)، وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عنها، ولكن (C.I.A) اتّهمت سوريا مباشرة.

٦. اغتيال بشير الجميّل: الذي انتُخب رئيسـًا للبنان بعد تحالفه مع إسرائيل المحتلة والمحاصرة لبيروت.

٧. مجزرة ضدّ الجيش اللبناني ١٩٩٠م في ١٣ أكتوبر.

٨. التعذيب في السجون: وتحتل سوريا المركز / ١٥٤/ بحسب منظمة (هيومان رايتس ووتش).

٩. مذبحة سجن تدمر: التي قام بها كتائب سرايا الدفاع في ١٩٨٢م (الضابط علي ديب).

---

[1] المصدر: عمر كوش (سوريا من الدكتاتورية إلى الثورة) ٥/ ٥/ ٢٠١٤م الجزيرة.

– جاء في دراسة للسيد (محمد ناموس) ٢٠ عامـًا في حكم سوريا ١٧ تموز ٢٠٢٠م: يقصد بها فترة الرئيس بشار الأسد.

- أمّا فترة حكم الرئيس بشار الأسد: فهي امتداد لما سبقه، ولكن بوحشية شملت كل سوريا، وقتلت، ودمرت، وهجرت، واستدعت الدول الكبرى والصغرى لاحتلال سوريا، وأصبحت سوريا وشعبها لعبة دولية، ابتدأت في عام (٢٠١١م) ولم تنته حتى الآن.

- وقد تميز نظام الأب والابن بمقولة الدكتور العراقي علي الوردي (النهّاب الوهّاب) وهذه هي شخصية الأب والابن الذي أراد أن يبتلع كل شيء، ولم يشبع، هذه الشخصيات المعقدة النّهّابة.

أرقام وإحصائيات:

- سوريا من الدول الأكثر فقراً في العالم: حيث بلغت نسبة الفقر (٨٢, ٥) ٪ بحسب بيان (world by map)، وأنّ (٣٣) ٪ من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و (١١, ٧) مليون سوري بحاجة للمساعدات الإنسانية (كالغذاء، والدواء، والمياه، والمأوى، والصحة، والتعليم) بموجب تقرير الأمم المتحدة العالمي السنوي لعام ٢٠١٩م.

- احتلت سوريا المرتبة (١٧٦) في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في: ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٩م بين (١٩٠) دولة حول العالم، بعد أن كانت في المرتبة (١٧٤) في عام ٢٠١٨م.

- أمّا كمية الفساد: فاحتلت سوريا المركز قبل الأخير في قائمة التقرير السنوي المؤشر (مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، والذي يرصد (١٨٠) دولة حول العالم.

- أصبحت العاصمة دمشق من أسوأ مدن العالم بحسب مجلة (The Economist) البريطانية لعام ٢٠١٩م.

- تشهد الليرة السورية انهياراً غير مسبوق، ومتواصل أمام الدولار، أدّى ذلك لتآكل القوى الشرائية للسوريين.

- مناطق شرق وشمال وجنوب سوريا: خارجة عن سيطرة القوات السورية.

- تسيطر القوات الحكومية بمساعدة عسكرية روسية، وإيران، والمليشيات الطائفية على (٦٧) ٪ من البلاد، وبهذا تكون سوريا قد تحولت إلى دولة محتلة.

- إنَّ كلَّ ما تقدَّم كان استعباداً لشعب تمَّ قهره وحكمه بالسلطة الفوقية التي لا ترحم.

أبرز مظاهر الاستعباد لشعب سوريا من قِبَلِ هذا النّظام

- لقد كان الوضع في سوريا بعد عام (١٩٧٤م) ليس كما قبله، ومن هنا بدأ التركيز على التحول نحو السيطرة الاقتصادية للنّظام وأذياله على الاقتصاد الوطني، وخاصّة المساعدات المالية الدولارية التي قدمتها دول الخليج والسعودية لسوريا. وهي مبالغ كبيرة ولم تكن متوقعة بهذا الحجم، وهي أموال سائلة، والاقتصاد السوري في هذه المرحلة ليس قادراً على استيعاب هذه الأموال وصرفها.

- حدثني أحد الزملاء في مجلس الوزراء، وهو يقوم بالتنسيق بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والرئاسة، وكان ضابطًا قديمًا في الجيش من زملاء صلاح جديد وحافظ الأسد، وتمّ تسريحه وإعطاؤه وظيفة متواضعة في المجلس؛ كونه أحد وجهاء الطائفة المسيحية في حماه، قال: كان وزير الزراعة يلح برفع ميزانية وزارته إلى /٧٠٠/ مليون ليرة سورية، في زمن وزارة عبد الرؤوف الكسم، وجاء إلى مكتبي وهو يتوقع كيف يمكنه إقناع السيد رئيس مجلس الوزراء برقم الـ/ ٧٠٠/ مليون ليرة سورية، وخرج من عنده وحضر اجتماع مجلس الوزراء، وبعد ساعة أو ساعتين خرج مسرعًا وجاء إلى مكتبي يقول لي ماذا تتوقّع؟ كم خصصوا لوزارتي؟ قلت له: هل حصلت على

الـ/ ٧٠٠/ مليون ليرة؟ قال أكثر، لقد خصصوا للوزارة (٣ مليارات ليرة سورية) الدولار كان يحدد ١٠ ليرات سورية لكل دولار، وأنا لست جاهزاً لإنفاق هذا المبلغ، فكيف أفعل؟

– هنا بدأت سياسات الإنفاق العشوائي التّكسُّبي في جميع الوزارات – بلا خطة – هذا في الوزارات المدنية، فما بالك بما خصص للجيش الذي لا يطلع عليه أحد، وأجهزة الأمن والمخابرات والهيئات الأخرى.

هذه الأرقام أنفقت بشكل عشوائي، وكانت مالاً سائبًا تمتع به البعض من المسؤولين الذين وجدوا فرصتهم في ذلك، وكان القصر يفرض اقتطاعات من هذه الأرقام من الوزارات لصالح من؟

– لا أحد يعلم، لا توجد مكاتبات، وإنّما أوامر شفهية، ولا أحد يستطيع أن يطلب أمراً خطيًا بذلك. ثمّ إنّ الأجهزة تراقب حركات وسكنات المسؤولين بقصد تصيُّد الأخطاء، أو توعز لهم بذلك.

– وفي حادثة ربّما تكون صغيرة: حدثني أحد مدراء المالية في الشركة السورية للنفط، وكان زميلاً سابقًا، قال: تمّ تعيين مدير عام جديد للشركة، وإذا به يرسل لي شيئًا لصرفه لصالح إحدى المجلات اللبنانية، قدره (٦٠٠) ألف دولار في عام ١٩٨٤م، وعليه توقيع المدير العام، ويجب أن أوقّع أنا أيضًا ليتمّ صرف المبلغ. فذهب للسيد المدير العام، وقلت له ما هذا؟ قال: هذه المجلة عملت دعاية للشركة، قلت له: لم أعلم بذلك، وهل نحن بحاجة للدعاية، نحن أكبر شركة قطاع عام في سوريا، أنا لن أوقّع، قال لي: أنت لست مناسبًا لتكون مديراً ماليًا، قدّم استقالتك، قلت: أنا لن أقدم استقالتي، قال: بل أنا سأقيلك، وفعل، وحمدت الله أني لم أرتكب هذه المعصية، وهذا الرجل مستقيم، وشبعان وابن دمشق ومن عائلة محترمة.

خاتمة:

- هذا البحث المتواضع لم يكن هدفه تأريخ (الخمسون سنة) من حكم الرئيس حافظ الأسد وابنه؛ لأنّ ذلك يحتاج إلى مراكز بحثية متخصصة، ولكن هذه محاولة لملمة بعض الوقائع التي أعطت نتائج مدمرة لبلدنا الغالي سوريا درّة بلاد الشام والوطن العربي، وشكلت جروحاً غائرة في المجتمع السوري المتآلف تاريخياً على اختلاف دياناته ومذاهبه، وشعبنا شعب مُسيَّس تاريخياً، وذو نزعة وطنية وعروبية وتحررية وإنسانية بلا تعصب، وهذه الأخيرة هي التي كانت على الدوام تؤرّق هذا النّظام، وتجعله يسلك كل الأساليب لتصحر الحياة السياسية والتعامل مع هذا الشعب على أنّه يجب أن يظلّ موالياً ومصفّقاً وهتّافاً بحياة القائد. علماً أنّ هذا الشعب يعتبر أنّ هذا الرئيس وكل هؤلاء موظفين عنده ومن أجله، مهما بلغ صوتهم العالي وقسوتهم. ومن هنا كانت الإرادات الشعبية التي أرادت أن تصحّح طرائق الحكم وفقاً لمقاييس عالمية متعارف عليها ولو بالحد الأدنى، وليس وفقاً لأمزجة القسوة والقوة والقمع والسيطرة والنفعية، وحكم الثكنة العسكرية المنفلتة، أو السيرك الكبير.

ـ ومع ذلك يسأل البعض: لماذا ثار السوريون على هذا النظام؟!

المراجع:

١. رواية الجذور The Roots للكاتب الأمريكي الأسود هكسلي (مترجمة للعربية).

٢. أحمد هواس (تدمير الاقتصاد السوري خطة ممنهجة بقيادة آل الأسد) (ترك برس) ٤ ديسمبر ٢٠١٨م.

٣. برنز فولكر (مراحل التحرير الاقتصادي والسياسي)

stage of economic and political liberalization

سوريا بين الحرب الباردة والسلم البارد ١٩٩٤م (٤٠ – ٤٨).

٤. برنز فولكر: الاقتصاد السياسي تحت حكم الأسد

The political economic of Syria under Assad

منشورات (إي بي توريس) ١٩٩٧م (٤٢ – ٤٣).

٥. هينبوش رايمند. أ. الاقتصاد السياسي في تحرير سوريا.

The political economic liberalization in Syria

المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية – العدد ٣ – (١٩٩٣م).

٦. نبيل سكر: أزمة ١٩٨٨م، وخطة سوريا الإصلاحية

The crisis of 1986 and Syrian plan for reform

لندن ١٩٩٤م (٢٧ – ٢٨).

٧. محمد ناموس: ٢٠ عاماً في حكم سوريا، ماذا قدّم الأسد لبلاده؟ (١٧ يوليو ٢٠٢٠م).

٨. د. إمام عبد الفتاح إمام (كتاب الطاغية) سلسلة عالم المعرفة (الكويت.

٩. د. حنا بطاطو: مجموعة دراسات عن سوريا والنظام والفلاحين.

١٠. الدكتور منيف الرزاز (التجربة المرة) دار غندور – بيروت – نيسان ١٩٦٧م.

١١. هاني فكيلي (ادّكار الهزيمة).

١٢. ياسين الحافظ (الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة).

١٣. الصراع على السلطة في سوريا ١٩٦١م – ١٩٩٥م.

١٤. عمر كوش (من الدكتاتورية إلى الثورة) ٥/ ٥/ ٢٠١٤م.

١٥. تاريخ الشرق الأوسط (تاريخ سوريا) https llar.wikibook.or.

صدر للمؤلف الكتب المنشورة التالية:

١. البترول العربي بين الإمبريالية والتنمية (عقود الامتيازات التقليدية) ١٩٧٣م – صادر عن بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٢. تخطيط الصناعات البتروكيميائية في سوريا (أطروحة ١٩٧٤م) الدار العربية للنشر – بيروت.

٣. البترول والمال العربي في معركتي التحرير والتنمية ١٩٧٤م، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع – بيروت.

٤. النفط ومستقبل التنمية في الوطن العربي – دار العلوم – مدينة الرياض ١٩٨٢م.

٥. الاقتصاد السعودي ومستقبل التنمية – دار العلوم – مدينة الرياض ١٩٨٣م.

٦. الاقتصاد السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية (إصدار الجمعية السعودية للثقافة والفنون)، (الخطط الخمسية ١٩٧٠م – ١٩٨٥م) – مدينة الرياض ١٩٨٦م

٧. الأهمية الاقتصادية للطرق والمواصلات في التنمية (إصدار دار المالك للنشر) في المملكة العربية السعودية – مدينة الرياض ١٩٨٧م.

٨. الأهمية الاقتصادية للموانئ في التنمية (إصدار دار المالك) مدينة الرياض – في المملكة العربية السعودية ١٩٨٧م.

٩. الأهمية المركزية للكهرباء في التنمية (إصدار دار المالك) – مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ١٩٨٨م.

١٠. الأوابك (التحولات الكبرى والتحدي المستمر) إصدار (دار طلاس دمشق) ١٩٨٦م.

١١. الاقتصاد السوري (مكامن القوة ونقاط الضعف) دمشق ١٩٩٥م – لم يوافق على طبعه – ولازال مخطوطًا.

١٢. الرؤوس الحامية (رواية سياسية اقتصادية) ١٩٩٦م – لم يوافق على طبعها –؛ لأسباب سياسية.

١٣. بؤس النظام العربي، دراسة في المؤشرات الدالة على ذلك – قيد الطبع –.

١٤. القيامة السورية (دراسة في كيفية إعادة إعمار سوريا) قيد الطبع.

١٥. عشرات المقالات المتخصصة منشورة في جريدة الرياض والجزيرة السعودية واليوم، وفي جريدة البعث والثورة وتشرين السورية، ومجلات الاقتصاد وصوت فلسطين ودراسات عربية ودراسات الوحدة العربية.

الفهرس: